عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين "دراسة قياسية للفترة من (2008-2018)"

رائد فريد حمودة المشهراوي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443هـ/2021م

واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين
"دراسة قياسية للفترة من (2008-2018)"

إعداد:

رائد فريد حمودة المشهراوي

بكالوريوس تجارة - تخصص إدارة أعمال - جامعة الأزهر / فلسطين

إشراف الدكتور: رأفت علي الأعرج

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1443هـ/2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين
"دراسة قياسية للفترة من (2008-2018)"

اسم الطالب: رائد فريد حمودة المشهراوي
الرقم الجامعي: 21812556

إشراف الدكتور: رأفت علي الأعرج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2021/8/25 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور/ رأفت الأعرج التوقيع: .....

2- ممتحنًا داخليًا: الدكتورة/ تهاني جفال التوقيع: .....

3- ممتحنًا خارجيًا: الدكتور/ علي شاهين التوقيع: .....

القدس – فلسطين
1443هـ/2021م

إهداء

- إلى قدوتي وسندي ومشورتي، الذي لولا دعمه واهتمامه وتوجيهه لما استطعت إتمام رحلة العلم والتعلم وصولاً الى شرف الوقوف امام حضراتكم الان في هذا المحفل العلمي الموقر للحصول على هذه الدرجة العليا، والدي الغالي أدامك الله لي سليما صحيحا معافى ما حييت.
- إلى الحبيبة الغالية التي اتنفس رضاها واستنير بدعائها واسير في هذه الحياة واثقا بان وجودها في حياتي أعظم أسباب توفيقي ونجاحي ووصولي الى اعلى الدرجات، أمي حفظها الله لي ورعاها.
- إلى حبيبتي وشريكة حياتي وقرة عيني وأم أولادي، التي صبرت وتحملت ودعمت وثابرت لتوفر لي كل أسباب النجاح، فكانت خير سند وظهير لي في هذه الحياة حتى اثبتت لي مقولة أن وراء كل رجل ناجح امرأة عظيمة، زوجتي الغالية.
- إلى الذين أرى في نجاحي دليلاً لهم ليطرقوا من خلاله كل أسباب النجاح لأرى نفسي من خلالهم ويروني كما يحبون، أبنائي وفلذة كبدي وفقهم الله لكل خير.
- إلى من لا أشعر بلذة النجاح وحلاوته إلى من خلال فرحتهم الصادقة النابعة من قلوبهم الصافية النقية والتي أراها كالنجمات تلمع في عيونهم الجميلة بنجاحي أخوتي وعضدي وسندي بعد والدي.

إليهم جميعًا؛ أهدي هذا الجهد البحثي المتواضع

الباحث/ رائد فريد حمودة المشهراوي

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتاجُ أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

رائد فريد المشهراوي

التاريخ: 2021/8/25

شكر وعرفان

تقديرًا مني لمَن أجزلوا العطاء، ووفاءً لمن كانوا الدليل والسند في هذا الطريق؛ يسعدني أنْ أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي في معهد التنمية المستدامة – كلية الدراسات العليا – جامعة القدس، لهم مني أسمى آيات الشكر والتقدير.

وجزيل الشكر، وعظيم التقدير أخصُّ به مشرف بحث الدكتور/ **رأفت الأعرج**، الذي كان لنصائحه وإرشاداته ولمساته الرائعة الأثر الأكبر في إنجاز هذه الدراسة، فله منِّي خالص الشكر وعظيم الامتنان.

كما أتقدمُ بخالص الاحترام والتقدير، إلى مَن أعطى بلا حدود، وقدَّم النُّصح والعَوْن بكل حبٍ وتواضع، وزادني شرفًا وفخرًا أنْ تكون مناقشًا داخليًا، الدكتورة/ **تهاني جفال**، وعظيم الشكر والتقدير إلى صاحب الرأي السديد، والمنطق السليم، مَن تفضَّل بأنْ يكون مناقشًا خارجيًا، الدكتور/ **علي شاهين**.

وجزيل الشكر والتقدير أتقدم به إلى المؤسسة العريقة، "سلطة النقد الفلسطينية"، وإلى كل زميلاتي وزملائي الذين عشت بينهم ومعهم أجمل سنين حياتي في هذه المؤسسة الرائعة؛ فشكرًا لكم جميعًا.

وفي الختام، أتقدم بكل آيات الشكر والمحبة والعرفان لزوجتي وأبنائي على مساندتهم الدائمة لي طوال فترة دراستي، وتحملهم معي اللحظات الصعبة التي مررت بها.

فلكم مني جميعًا خالص الشكر والتقدير

فلكم مني جميعًا خالص الشكر والتقدير

الباحث/ رائد فريد حمودة المشهراوي

مصطلحات الدراسة:

1- الشمول المالي (Financial Inclusion):

هو عبارة عن تسهيل الوصول إلى مجموعة كاملة ومتكاملة من الخدمات المالية لجميع الفئات في المجتمع، بالإضافة إلى الحد من المخاطر التي قد تواجه السوق المالي، مثل التضخم المالي، من خلال سوق مالية تنافسية، بحيث تضمن هذه الخدمات المالية المقدمة مسؤولية وسلامة المستهلك وسلامة واستدامة الاقتصاد في الدولة (McAleer, 2019).

ويعرف الباحث الشمول المالي بأنَّه: عبارة عن عملية تسهيل وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية بجودة عالية، وتسهيل استخدامها بأسعار عادلة، وبشكل منظم ومسؤول، ضمن معايير رقابية رسمية، من أجل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي، وصولًا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

2- النمو الاقتصادي (Economic Growth):

هو عبارة عن توسيع الحجم الإجمالي للاقتصاد، وتعزيز الظروف المالية من أجل تحقيق النمو الأسرع في الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة المادي للمواطنين (Stone, 2017).

ويرى الباحث أن النمو الاقتصادي هو: عبارة عن الزيادة التراكمية الحقيقة والمستمرة في معدلات إجمالي الناتج القومي المحلي بشكل يفوق النمو السكاني؛ مما يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في المجتمع المحلي.

المختصرات (Abbreviation):

AFI	Alliance for Financial Inclusion	تحالف الشمول المالي
F I	Financial Inclusion	الشمول المالي
OECD	Organization of Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PCMA	Palestinian Capital Market	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
PMA	Palestine Monetary Authority	سلطة النقد الفلسطينية
P G	Planned Growth	النمو المخطط
S G	Spontaneous Growth	النمو التلقائي
T G	Transient Growth	النمو العابر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة الزمنية (2008–2018)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي للوصول إلى النتائج، وكذلك على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثّلت في البيانات السنوية الرسمية الصادرة عن الموقع الرسمي للبنك الدولي للفترة (2008–2018)، وذلك لدراسة واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي، حيث تمثّلت المتغيرات المستقلة في (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع للأفراد، إجمالي التسهيلات، إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي)، وتمثّل المتغير التابع في (النمو الاقتصادي).

وتوصَّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحفيز النمو الاقتصادي في فلسطين، بما يشير إلى أنَّ تضاعف الشمول المالي عن الواقع الراهن سيسهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتُظهر نتائج الدراسة وجود ارتفاع مضطرد في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2008–2018)، حيث شهدت هذه الفترة زيادة مستمرة بلغت ذروتها خلال الربع الرابع من عام 2018، مما يشير إلى زيادة قيمة إجمالي الناتج المحلي بشكل مستمر ومستدام في فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: ضرورة العمل على تطوير الأُطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بنشاط المؤسسات المالية والمصرفية، من أجل تحسين نشاط هذه المؤسسات بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، بالإضافة إلى التوصية بضرورة القيام بحملات توعية وتثقيف خاصة بالمواطنين الفلسطينيين، من أجل تعزيز اتجاهاتهم نحو استخدام الخدمات المالية، وزيادة وعي المواطنين حول الفرص التي تقدمها هذه الخدمات المالية وحول المخاطر التي يجب تجنبها، من أجل تحسين استغلالهم للخدمات المالية بما يدعم عملية النمو الاقتصادي المحلي.

The Reality of Financial Inclusion and its implications for Economic Growth in Palestine "Econometric Study for the Period (2008-2018)"

Prepared by: Raed Fared Hammuda Almashharawi

Supervisor: Dr. Raafat Ali Al-Aaraj

Abstract

The study aimed to identify the reality of financial inclusion and its repercussions on economic growth in Palestine (2008-2018). The study used the standard approach to reach the results.

The study also used the time series data of the Palestinian economy as they represented in the official annual data issued by the official website of the World Bank for the period (2008-2018).

The dimensions of the independent variable were (the number of depositors' accounts, the total value of individual deposits, the total facilities, the total number of ATM debit cards), and the dependent variable was (economic growth).

The study found some results, the most important were: The existence of a positive and statistically significant effect of financial inclusion on stimulating economic growth in Palestine, which indicates that the doubling of financial inclusion from the current status. The results of the study also showed that there is a steady rise in GDP values during the period (2008-2018), as this period witnessed a continuous increase that reached its peak during the fourth quarter of 2018, This indicates a continuous and sustainable increase in the value of GDP in Palestine.

The study concluded with a set of recommendations, the most important were: the need to work on developing legislative and regulatory frameworks for the activities of financial and banking institutions, in order to improve the activities of these institutions in a way that supports economic growth in Palestine, in addition to the recommendation of conducting awareness and education campaigns for Palestinian citizens, In order to enhance their attitudes towards using financial services, and to increase citizens' awareness of the opportunities offered by these financial services and the risks that must be avoided, in order to improve their use of financial services in a way that supports the local economic growth process.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تختلف آراء الاقتصاديين حول دور القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الباحثين الاقتصاديين أنَّ تشغيل القطاع المالي يستجيب في حال تحقيق النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنَّ تعزيز القطاع المالي يساهم في التكيف مع متطلبات النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من هذه الاختلافات الجوهرية فيما بينها إلا أنَّ المؤسسات المالية تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مساعدة الأسواق على استثمار مدخرات المجتمع، من خلال الأنظمة المالية التي تعتمدها هذه المؤسسات في تعبئة وتخصيص المدخرات للاستخدام الكادح، وتوفير ترتيبات للإدارة النقدية وأساس إدارة السيولة في النظام؛ مما يحد من التضخم المالي، ويعزز روابط قطاعات الاقتصاد المتنوعة (Wakdok, 2020).

وفي هذا السياق، فقد جذب تطور الشمول المالي في الآونة الأخيرة انتباه العالم بأسره، حيث يقصد بالشمول المالي أنَّ الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم، من حيث المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، والتي يتم أيضًا توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة؛ مما شجع العديد من البلدان على السعي إلى تعزيز تنمية الشمول المالي بناءً على ميزاتها ومزاياها، إذ تعده العديد من الحكومات بمكانة سياسة وطنية للتنمية (Peng, et. al., 2019)، من شأنها تحقيق مستوى عالٍ من التخصص

والخبرة، وبناء بيئة اقتصادية واعدة لتنفيذ العديد من السياسات، مثل: النمو غير التضخمي، واستقرار سعر الصرف، وتوازن ميزان المدفوعات، والعمالة الكاملة، بالإضافة إلى ضمان وصول جميع أفراد المجتمع البالغين بسهولة إلى منتجات مالية مخصصة لتلبية احتياجاتهم ومقدمة بتكاليف معقولة، بحيث تشمل هذه المنتجات المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين والمعاشات الثانية (Wakdok, 2020).

ولهذا السبب بالتحديد سعت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، إلى تحقيق الشمول المالي أو توسيع الأنظمة المالية أو الخدمات المالية أو المنتجات المالية للتواصل مع كل مستخدم في الاقتصاد، حيث تظهر الإحصاءات أنّه تمّ تسجيل أكثر من 60 دولة على أنها تحدد الشمول المالي كهدف رسمي أساسي ضمن سياساتها العامة، إذ يتمثل الأثر الأساسي للشمول المالي في توفير فرص متكافئة للوصول إلى الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، وبالتالي يساعد على توسيع الشبكة المالية، وخلق تدفق مالي فعّال داخل حدود البلد، حيث من المتوقع أنْ تعمل جميع وظائف الشمول المالي على تحسين الرفاهية الشخصية للأفراد، والحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (McAleer, 2019).

وفي ظل هذا الاهتمام الذي حظي به الشمول المالي مؤخرًا من قبل صانعي القرار في جميع أنحاء العالم، فقد قامت سلطة النقد الفلسطينية (PMA) وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA) وذوي العلاقة بتحويل هذا الاهتمام إلى مشروع وطني طموح، من خلال توفير قاعدة بيانات معرفية فريدة، من شأنها أنْ تساعد صانعي القرار الفلسطينيين على تصميم السياسات والإجراءات اللازمة لبناء الثقافة المالية والقدرات بين الفلسطينيين بشكل عام، وبين الشرائح الاجتماعية الضعيفة بشكل خاص، نحو تعزيز الشمول المالي الذي سيحقق بدوره العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وبالتالي يدفع عجلة النمو الاقتصادي، ويحد من الفقر، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من المبادرات، منها: تحسين الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان لجميع القطاعات؛ تحفيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة؛ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ونشر الوعي في المجتمع الفلسطيني بجميع مكوناته نحو معرفة كيفية اختيار واستخدام وإدارة المواطنين والشركات لأموالهم (Shawa & Kassis, 2016).

2.1 مشكلة الدراسة

يعد الشمول المالي أحد أهم القضايا الرئيسة التي تساعد الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة؛ نظرًا لِما يساهم به الشمول المالي بأبعاده المختلفة من إتاحة جميع الوسائل الممكنة

لوصول الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي، من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي ضمن هذا النظام المالي المتطور (نقيرة ونور الدين، 2019)، ويُعد الشمول المالي أحد أهم الوسائل الفعّالة في تحقيق التنمية والعدالة الاقتصادية، بالإضافة إلى مكافحة البطالة والفقر، إذ إنه يساهم في تعزيز وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وبالتالي تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (سلطة النقد الفلسطينية، 2017).

كما أنَّ الارتقاء في عجلة النمو الاقتصادي في العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص، لا يتحقق إلا بوصول شرائح واسعة من الفئات المهمشة إلى الخدمات والمنتجات المالية بسهولة، وتمكينهم من الوصول إليها، واستخدامها بسهولة، وتعزيز توفيرها لهم بجودة عالية، من أجل جذب المواطنين غير المشمولين ماليًا لاستخدام المنتجات والخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء وانتشار مؤسسات الإقراض الصغيرة التي تستهدف الفقراء والنساء غير القادرين على الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية بسهولة ويسر مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ودعم الوصول إلى التنمية المستدامة.

ومما سبق، فإنَّ مشكلة الدراسة تتبلور في السؤال الرئيس الآتي:

ما هو واقع الشمول المالي، وما هي انعكاساته على تعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى تطبيق الشمول المالي في فلسطين؟
2. ما مستوى النمو الاقتصادي في فلسطين؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي بأبعاده في الدراسة، والتي تمثلت في: (جودة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، سهولة النفاذ للخدمات المالية) في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين باعتباره موضوعًا ذا أهمية كبيرة، بسبب ما يمكن أنْ يوفره تطبيق نظام الشمول المالي من إمكانات وخدمات متنوعة للمواطنين الفلسطينيين، من شأنها أنْ تساهم في تحقق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني في ظل الظروف الصعبة التي يعانيها الشعب الفلسطيني، وتتشكل أهمية الدراسة في مستويين:

1.3.1. الأهمية العلمية:

ندرة الدراسات العربية والأبحاث المحلية الفلسطينية التي تتطرق إلى واقع الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي كأحد أهم الأنظمة المالية المتطورة لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال عند توفير وإتاحة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإنَّ ذلك يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛ مما يؤثر بالتالي في الجانب الاجتماعي للمواطنين، من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، ويسهل أيضًا الوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

كما تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها سلطت الضوء على مفهوم الشمول المالي باعتباره وسيلةً لتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، حيث تتمثل أهمية الشمول المالي بما قد يوفره من خدمات مالية بطرق سهلة وبسيطة تصل بشكل سلس إلى جميع شرائح المجتمع الفلسطيني وبأقل التكاليف، بحيث تساهم في تحسين واقع النمو الاقتصادي في فلسطين.

2.3.1. الأهمية التطبيقية:

تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في أنها طبقت دراسة الحالة على دولة فلسطين بشكل خاص، بالإضافة إلى أنها تبحث في أحد أهم الأنظمة المالية المتطورة بغرض التوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن استخدامها من قبل صانعي القرار والسياسات وواضعي الاستراتيجيات والخطط، من أجل تكثيف العمل على تعزيز تطبيق الشمول المالي في فلسطين؛ مما قد يساهم في تحسين الواقع المعيشي للمواطنين الفلسطينيين، ويؤدي إلى تحسين مستوى الدخل القومي، وبالتالي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما تستمد الدراسة أهميتها –أيضًا– من كون موضوعها من الموضوعات التي من شأنها أنْ تدعم توجهات الحكومة الفلسطينية نحو العمل على مواكبة الأنظمة المالية المتطورة في فلسطين كوسيلة لدعم عجلة النمو الاقتصادي، وتحسين الحياة الاجتماعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة كأحد متطلبات الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة.

4.1 المساهمة المعرفية

تمثلت المساهمة المعرفية لهذه الدراسة في كونها قدّمت خلفية نظرية لموضوع مفهوم الشمول المالي وواقع تطبيقه في فلسطين، وذلك من خلال عرض مقاربات الكتاب والباحثين في هذا المجال، والتعرض لمختلف توجهاتهم حول هذا الموضوع، والكشف عن المعوقات والفرص ذات العلاقة بتطبيق الشمول المالي في فلسطين، ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الكشف عن مدى ملاءمة الخدمات المالية المتوفرة في فلسطين لمتطلبات المستهلك وتطلعاته.

وتسلط الدراسة الضوء على أبعاد الشمول المالي المطبقة في فلسطين، وكيفية تبنيها وتطبيقها وتنفيذها، وكذلك توضيح فاعليتها وأهم المؤشرات السلبية والإيجابية لهذه الأبعاد، بالإضافة إلى أنَّ هذه الدراسة سوف تقدم شرحًا تفصيليًا لأثر فاعلية توفر وتطبيق هذه الأبعاد على تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، كما تمَّ تحديد أهم المعوقات التي تواجه تطبيق هذه الأبعاد والفرص التي تعزز تطبيقها، بالإضافة إلى الكشف عن النواقص والثغرات في تلك الأبعاد، من أجل تقديم الاقتراحات لتطوير تطبيق هذه الأنظمة وفق المعايير الحديثة لدول العالم، من أجل تحسين الشمول المالي في فلسطين، وتعزيز أثره على النمو الاقتصادي.

5.1 أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة بالهدف الرئيس لها، وهو: التعرف إلى واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين.

كما وتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي كالآتي:

1. التعرف إلى واقع تطبيق الشمول المالي في فلسطين.
2. التعرف إلى واقع النمو الاقتصادي في فلسطين.
3. الكشف عن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في فلسطين.

4. الكشف عن أثر تطبيق الشمول المالي بأبعاده في الدراسة، والتي تمثلت في: (جودة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، سهولة النفاذ للخدمات المالية) على النمو الاقتصادي في فلسطين.

6.1 الفرضيات

من خلال مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، والأبعاد، ومؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي الخاصة بالنفاذ للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي، حيث يُستبعد من تحليل القياس بُعد جودة الخدمات المالية؛ لأنَّ مؤشراته ليست كمية، إذ إنه يستند إلى جودة الخدمات الخاصة بتعزيز ثقة المستخدمين، وتتمثل فرضيات الدراسة القياسية في:

الفرضية الرئيسة الأولى:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد حسابات المودعين على النمو الاقتصادي في فلسطين".

الفرضية الرئيسة الثانية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي قيمة الودائع للأفراد على النمو الاقتصادي في فلسطين".

الفرضية الرئيسة الثالثة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي التسهيلات على النمو الاقتصادي في فلسطين".

الفرضية الرئيسة الرابعة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي على النمو الاقتصادي في فلسطين".

الفرضية الرئيسة الخامسة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي على النمو الاقتصادي في فلسطين".

7.1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تحديد واقع الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين.

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على دولة فلسطين.

الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في العام الدراسي 2021م.

حدود البيانات: اقتصرت الدراسة على السلاسل الزمنية والبيانات الخاصة بنمو الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين (2008-2018)، حيث تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني.

8.1 **محددات ومعوقات الدراسة:**

تمثلت أهم الصعوبات والمعوقات التي واجهت الباحث خلال فترة إجراء الدراسة في النقاط التالية:

1. صعوبة الحصول على بعض المعلومات من أماكنها الرسمية بسبب اجراءات الطوارئ خلال فترة انتشار جائحة كورونا والإغلاق المتكرر للمؤسسات والوزارات.

2. ندرة المراجع المتوفرة حول موضوع الدراسة وذلك لحداثة البحث في موضوع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين حيث تُعتبر هذه الدراسة من بواكير الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع بالتطبيق على فلسطين.

9.1متغيرات الدراسة

تم تصميم متغيرات الدراسة من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والأدبيات والأبحاث التي تناولت متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى الرجوع إلى تقارير البنك الدولي، وبناءً على ذلك، فقد تمّ تصميم متغيرات الشمول المالي، والتي تمثلت في (جودة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، سهولة النفاذ إلى الخدمات المالية)، وذلك وفقًا لتحالف الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion""AFI وبالتوافق مع رؤية البنك الدولي (World Bank) للشمول المالي، وقد تم

الاعتماد على مؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي من خلال الاستناد إلى التقارير السنوية الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية، حيث تمثلت مؤشرات القياس في الآتي (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع للأفراد، إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، التسهيلات الائتمانية)، بينما تم تصميم أبعاد النمو الاقتصادي والتي تمثلت في (معدل النمو، إجمالي الناتج المحلي) بالاستناد إلى دراسة (Wakdok, 2020)، ودراسة (Mazumder, 2019) التي سلّطت الضوء على أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

ويوضح الشكل الآتي نموذج متغيرات دراسة واقع الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين والعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

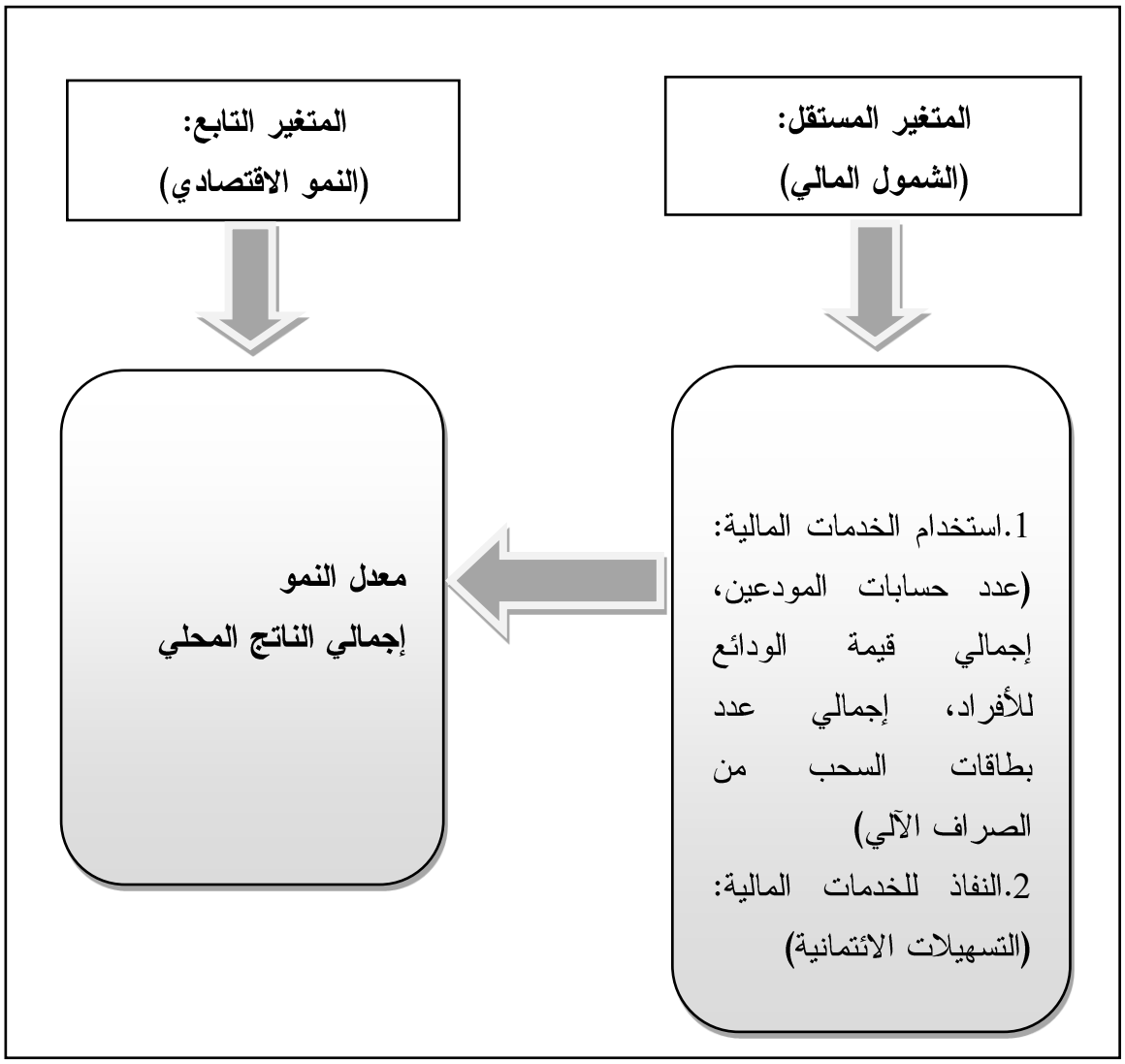

شكل 1.1: نموذج الدراسة.

المصدر: (من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير الدولية والدراسات السابقة).

ويوضح الجدول التالي متغيرات وأبعاد و مؤشرات قياس الدراسة الحالية:

جدول 1.1: متغيرات وأبعاد و مؤشرات قياس الدراسة الحالية.

المتغيرات	الأبعاد	مؤشرات القياس
المتغير المستقل: (الشمول المالي)	استخدام الخدمات المالية	"عدد حسابات المودعين" "عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي" "قيمة الودائع للأفراد" بالاستناد إلى دراسة (عليوة، 2019) ودراسة (ماس، 2016)
	النفاذ للخدمات المالية	"التسهيلات الائتمانية" بالاستناد الى دراسة (شحادة وآخرون، 2020)
المتغير التابع: (النمو الاقتصادي)	معدل النمو* إجمالي الناتج المحلي	يُقاس من خلال مؤشر إجمالي الناتج المحلي بالاستناد إلى دراسة (شحادة وآخرون، 2020)

المصدر: (من إعداد الباحث بالرجوع إلى الدراسات السابقة).

10.1 هيكلية الدراسة

قسمت خطة الدراسة إلى خمسة فصول، على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويشمل خلفية الدراسة، وهيكليتها بشكل كامل.

الفصل الثاني: ويشمل الإطار النظري للدراسة، ويتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول، ويتناول واقع الشمول المالي من حيث (مفهوم الشمول المالي، واقع الشمول المالي في فلسطين من حيث الفرص والمعوقات والأهداف والخطة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، استعراض أبعاد الشمول المالي)، بينما تناول المبحث الثاني (مفهوم النمو الاقتصادي، واقع النمو الاقتصادي في فلسطين، التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، استعراض أبعاد النمو الاقتصادي)، أما المبحث الثالث فيتناول (العلاقة بين المتغيرين، والجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى استعراض محطات نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية محل الدراسة)، وأخيرًا (استعراض الدراسات السابقة والتعقيب عليها ومقارنتها).

الفصل الثالث: يشمل منهجية الدراسة وإجراءاتها بالتفصيل.

الفصل الرابع: يشمل النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس: يشمل الاستنتاجات والتوصيات والمراجع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول/ الشمول المالي

1.1.2. مقدمة:

منذ أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، شاع مفهوم الشمول المالي بشكل متزايد بين الباحثين وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الماليين الآخرين، حيث أصبح الموضوع الرئيس لصناع السياسات في المجتمع ككل وفي البنوك بشكل خاص، حيث قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي مبادرة زيادة الشمول المالي في البلدان النامية للتخفيف من مستويات الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في الاقتصادات الناشئة، ويقصد بالشمول المالي في هذا السياق تعزيز المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات المالية التي تعد من ركائز النمو الشامل والمستدام في الدولة، بالإضافة إلى المساواة في الوصول إلى التعليم، وتعزيز الأعمال الاقتصادية لأصحاب الدخل المنخفض وغير المتعلمين في المناطق المهمشة (Nizam, et al., 2020).

وبذلك أصبح الشمول المالي قضيةً استراتيجية اقتصادية في جميع أنحاء العالم على اعتبار أنه آلية انتقالية للقضاء على الفقر، ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، من خلال زيادة مستوى الأنشطة الاقتصادية في الدولة، والتي بدورها ستؤدي إلى نمو اقتصادي شامل، من خلال الادماج المالي للأفراد والشركات، من أجل تسهيل إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة

والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم، والتي تشمل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين بطريقة مسؤولة ومستدامة، حيث تعده الدول بمكانة استراتيجية سياسة وطنية شاملة (Peng, et al., 2019).

وبذلك؛ فإنَّ الشمول المالي يرتبط بالعديد من مؤشرات التنمية الأخرى مثل مؤشر التنمية البشرية من خلال تعزيز مستوى دخل الفرد، بالإضافة إلى أنه يعد مؤشرًا مهمًا في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، بما يساهم في دفع عجلة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان، وعمق الائتمان، وكذلك كفاءة الوساطة الائتمانية بين الشركات، حيث تعتمد فكرة الشمول المالي على توفير الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة والسهلة وميسورة التكلفة، وتعزيز استخدامها، وذلك لأنَّ استخدام هذه الخدمات المالية يعد أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي (Nizam, et al., 2020).

2.1.2. ماهيّة الشمول المالي:

تم تقديم مفهوم الشمول المالي في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ويمكن إرجاع مصدره إلى نتيجة بحثية شددت على الفقر، وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة للاستبعاد المالي. كما تم تصميم الدافع للإدماج المالي لضمان وصول جميع الأعضاء البالغين في المجتمع بسهولة إلى المنتجات المالية الشاملة والمخصصة لتلبية احتياجاتهم وتوفيرها بتكاليف معقولة، حيث تشمل هذه المنتجات المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية (Onaolapo، 2015)، ويعد الشمول المالي بمكانة أحد أهم أبعاد الجودة اللازمة لتحقيق التنمية المالية، والتي تؤثر بدورها في الوضع الاقتصادي في أي بلد من خلال وصول الأسرة إلى المنتجات والخدمات المالية بسهولة ويسر، وبذلك فإنَّ الشمول المالي هو عبارة عن هدفٍ أساسي للعديد من الدول النامية؛ نظرًا لمساهمته الفعّالة في الحد من مستويات الفقر في الأسر والمجتمعات المهمشة (Nizam, et al., 2020).

وفي هذا السياق يعرف (بختة وعبد الله، 2018) الشمول المالي بأنّه: جذب أكبر قدر من المواطنين ومحدودي الدخل إلى القطاع المصرفي وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية بسهولة.

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنّه: عبارة عن عملية تعزيز الوصول للخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب من قبل جميع أفراد المجتمع؛ بهدف تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والاندماج الاجتماعي (صندوق النقد العربي، 2015).

بينما يعرفه (Iqbal et al., 2012) بأنّه: عبارة عن عملية الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة للجميع وخصوصًا لذوي الدخل المحدود.

وتعرفه (سلطة النقد الفلسطينية، 2014) بأنّه: توفر الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بجودة مُرضية وبتكلفة مناسبة، من خلال تقديم الخدمات المالية للعملاء في جوٍ يسوده الاستقرار المالي.

ويعرفه (Singh, 2017) بأنّه: إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والإئتمان والتأمين، من خلال تقديمها بطريقة دقيقة ومستدامة.

ويعرفه (بدوى، 2018) بأنّه: تسهيل الوصول للمنتجات والخدمات المالية عن طريق البنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد وغيرها بجودة مناسبة وأسعار معقولة.

ويستنتج الباحث مما سبق الخصائص الآتية للشمول المالي:

1. يتميز الشمول المالي بتيسير الوصول إلى الخدمات المالية من قبل جميع أفراد المجتمع دون تمييز.
2. يتميز الشمول المالي بتعزيز عملية الاندماج الاجتماعي، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية لجميع شرائح المجتمع.
3. تتميز فكرة الشمول المالي بتعزيز مفهوم التثقيف المالي من خلال طرق حديثة ومبتكرة.
4. يعتمد مفهوم الشمول المالي على فكرة توسيع نطاق استخدامات الخدمات والمنتجات المالية على صعيد كل مكونات المجتمع.
5. يتميز الشمول المالي بالتركيز على فاعلية استخدام المنتجات والخدمات المالية بشكل داعم لعمليات التنمية بجميع مجالاتها.
6. يتميز الشمول المالي بتنظيم استخدام العمليات المالية بشكل مسؤول ومستدام.
7. يعد الشمول المالي كمصدر داعم للتمويل، حيث يزود الشركات الصغيرة والمتوسطة برأس المال العامل.

وفي سياق ما سبق، يعرف الباحث الشمول المالي بأنّه: عبارة عن عملية تسهيل وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية بجودة عالية، وتسهيل استخدامها بأسعار عادلة وبشكل منظم ومسؤول ضمن معايير رقابية رسمية، من أجل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي وصولًا إلى التنمية المستدامة.

3.1.2. أهمية الشمول المالي:

يحظى الشمول المالي بأهمية كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ لِما له من دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة، حيث تتمثل أهمية الشمول المالي بشكل رئيس بحسب (أبو دية، 2016) في النقاط الآتية:

1. يساهم الشمول المالي في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات والشركات المصرفية.
2. تسهيل إدماج الأسر ذات المستوى المعيشي البسيط بالحصول على الخدمات المالية المتنوعة بتكلفة بسيطة.
3. المساهمة في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال تسهيل وصول الخدمات المالية للجنسين دون تمييز.
4. يساهم الشمول المالي في تمكين المرأة من القيام بالاستثمارات المنزلية بشكل سلس.

وبحسب (صندوق النقد الدولي، 2019) فإنه يتمثل في النقاط التالية:

5. يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تعزيز فاعلية السياسات العامة المالية والنقدية.
6. يساهم الشمول المالي في تحسين النمو الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
7. يساهم الشمول المالي في خلق المزيد من فرص العمل، والحد من البطالة والفقر.
8. يساهم الشمول المالي في خلق قطاع مصرفي تنافسي.

4.1.2. أهداف الشمول المالي:

يتمثل الهدف الرئيس لتبني وتطبيق عملية الشمول المالي من قبل الجهاز المصرفي في الدولة بتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية ذات الجودة العالية بشكل فعّال وكفاءة عالية وأثر مستدام، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، والتي تتمثل في الآتي:

1. تعزيز الإدماج المالي للمرأة من خلال تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في استخدام الخدمات المالية، من أجل زيادة عدد أفرد الأسرة الذين لديهم حساب مالي وفقًا لتسهيل وصولهم للخدمات والمنتجات المالية.
2. منح الأسر وصولًا أكبر إلى استخدام وامتلاك المنتجات المالية.
3. زيادة نسبة النشاط الاقتصادي المحلي بشكل عام.

4. استقرار الأسعار والحد من التقلبات بشكل يُسهل عملية إنتاج الخدمات المالية.
5. تعزيز عدد الوسطاء الماليين من أجل تسهيل وصول الخدمات المالية، بشرط أنْ يخضع هؤلاء الوسطاء لنظام هيكلي محوكم ومراقب (Taghizadeh-Hesary, et al., 2019).
6. توفير فرص متكافئة للوصول إلى الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغرى ومتناهية الصغر.
7. توسيع الشبكة المالية، وخلق تدفق مالي فعّال داخل حدود الدولة.
8. تنظيم النظام المالي والنمو الائتماني؛ مما يحد من مخاطر الأسواق المالية.
9. تعزيز إتاحة الخدمات المالية الرسمية (مثل: حسابات الودائع والادخار، وخدمات الدفع، والقروض، والتأمين) لاستخدام العملاء حتى يتمكنوا من تلبية طلباتهم بنشاط وفعالية.
10. تحسين الرفاهية الشخصية للأفراد، والحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم عمليات التنمية (McAleer, 2019).

ويرى الباحث أنَّ من أهم الدعامات الرئيسة لتحقيق أهداف الشمول المالي هو توافر العوامل اللازمة لدعم عملية التنمية المالية، وذلك من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحسين مستويات الدخل الفردي، بالإضافة إلى تعزيز التزام المؤسسات المالية بمعايير الحوكمة الرشيدة، وبالتالي تعزيز جودة أداء هذه المؤسسات، والحد من الفساد فيها، وتعزيز مصداقية وموثوقية معلوماتها وبياناتها المالية، وتسهيل إمكانية النفاذ إلى هذه البيانات، من خلال الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية، وبالتالي تعزيز الرقابة وثقة الجمهور المستفيد بالمؤسسات المالية.

5.1.2. أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي:

تتمثل أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الأهداف المستقبلية المراد تحقيقها، والتي من شأنها أنْ تُسهل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، وتتمثل أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في الدول بحسب (صندوق النقد العربي، 2015) في النقاط الآتية:

1. تحديد الأهداف والرؤى المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة.
2. تحديد نقاط الضعف والقوة التي تواجه تنفيذ وتطبيق استراتيجية الشمول المالي.
3. تحديد الصعوبات والمعوقات التي سوف تواجه عملية تطبيق الشمول المالي.
4. تحديد الآليات والسُبل والطرق التي من شأنها أنْ تساهم في تجاوز المعوقات والتحديات.
5. ضمان التنسيق والتشبيك الفعّال بين جميع الأطراف ذات العلاقة بتطبيق استراتيجية الشمول المالي.

6. ضمان التزام الحكومة الرسمية بتنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة من أجل إنجاح تطبيق الشمول المالي.
7. تنظيم وإدارة جميع الأمور العالقة مع الأطراف المشاركة في بناء استراتيجية الشمول المالي بشكل يسهل عملية بناء وإنجاز تطبيقها.
8. تحديد آليات لمتابعة وقياس مدى نجاح عملية بناء استراتيجية الشمول المالي.

6.1.2. المؤشرات اللازم توافرها لنجاح تطبيق استراتيجية الشمول المالي:

توجد بعض المؤشرات الضرورية التي يجب توافرها بشكل متكامل من أجل تعزيز تطبيق استراتيجية الشمول المالي بشكل ناجح ومثمر، وتتمثل أهم هذه المؤشرات بحسب دراسة (Taghizadeh-Hesary, et al., 2019) في النقاط الآتية:

1. تعزيز التوافر والقدرة على تحمل التكاليف والجودة، واستخدام الخدمات المالية التي تشكل معًا نظامًا ماليًا شاملًا.
2. العمل على تقليص القيود التي تمنع الأشخاص من استخدام الحسابات بشكل مناسب، مثل: بُعد فروع البنوك، وتكلفة المعاملات، والحواجز النفسية، حيث إنَّ مجرد امتلاك حسابات بنكية قد لا يكون كافيًا للإشارة إلى الشمول المالي.
3. تعزيز التثقيف المالي للأفراد حول استخدام حساباتهم المصرفية بشكل مناسب، من خلال تعزيز التسهيلات المصرفية، من أجل الحد من الاعتماد على خدمات مالية غير مصرفية وغير رسمية بدلًا من التسهيلات المصرفية.
4. تقليص الفجوة بين الأسر المستبعدة ماليًا؛ أي التي تتعامل مع البنوك بشكل هامشي وبين الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.
5. الاهتمام بتعزيز الإدماج المالي من منظور جزئي؛ أي للأفراد البالغين المصنفين حسب فئة الدخل والجنس والمستويات التعليمية البسيطة.

ويرى الباحث أن العمل على تعزيز تثقيف أفراد المجتمع حول أهمية استخدام الخدمات المالية بالإضافة إلى تقليص القيود وتسهيل إمكانية استخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد من شأنه المساهمة في تعزيز نجاح تطبيق خطة الشمول المالي.

7.1.2. تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بشأن حساب الشمول المالي لسنة (2019):

استنادًا إلى أحكام القرار بقانون (9) لسنة 2010 بشأن المصارف خصوصًا المادتين (13) و (72) منه، وبعد الاطلاع على القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، وتحقيقًا للمصلحة العامة والصلاحيات المخولة لسلطة النقد الفلسطينية، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات الآتية:

مادة (1)
تعريفات

يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المخصصة لها:

حساب الشمول المالي: الحساب الذي يتم من خلاله تقديم الخدمات المصرفية الأساسية التي تتناسب مع احتياجات ومتطلبات الأفراد ذوي الدخل المحدود، وبما يشمل العاملين مع المنصات الإلكترونية الدولية.

ذو الدخل المحدود: الشخص الطبيعي الذي لا يرتبط بعلاقة عمل منتظمة، ولا يزيد متوسط دخله الشهري أو السنوي عن الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (5) من هذه التعليمات.

العامل مع المنصات الإلكترونية الدولية: الشخص الطبيعي الذي يقوم بعمل حر لصالح المنصات الإلكترونية الدولية، من خلال التعاقد مع هذه المنصات أو تنفيذ أعمال لصالح هذه المنصات مقابل أجر.

الخدمات المصرفية الأساسية: الخدمات المصرفية الآتية على سبيل الحصر:

1. الإيداع والسحب النقدي المباشر وإيداع الشيكات للتحصيل.
2. الإيداع والسحب النقدي من خلال الصراف الآلي.
3. الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
4. تسديد الفواتير آليًا من الحساب.
5. إصدار واستقبال الأموال داخليًا وخارجيًا.
6. بطاقة صراف آلي.
7. بطاقة دفع مسبق.

مادة (2)
الهدف

تهدف هذه التعليمات إلى تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعاملين مع المنصات الإلكترونية الدولية، من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف، وذلك من خلال فتح حساب الشمول المالي.

مادة (3)
نطاق التطبيق

تطبيق أحكام هذه التعليمات على المصارف المرخص لها من سلطة النقد، وبما لا يتعارض مع أحكام القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وتعديلاته، والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مادة (4)
التزامات المصرف

يجب على المصرف الالتزام بما يلي:

1. متطلبات وإجراءات التعرف والتحقق من العملاء والعناية الواجبة وفقًا لأحكام القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وتعديلاته، والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وذلك قبل وبعد فتح حساب الشمول المالي.
2. فتح حساب الشمول المالي دون أنْ يكون ذلك مقترناً بشرط لشراء خدمة أو منتج مصرفي معين.
3. تخصيص خانة خاصة لحساب الشمول المالي على النظام البنكي، بحيث يتم منح حساب الشمول المالي المميزات الأساسية بشكل آلي وفق نظام صلاحيات خاص بالحساب.

مادة (5)
حساب الشمول المالي

يجب على المصرف عند حساب الشمول المالي الالتزام بالآتي:

1. فتح الحساب بدون أي رسوم أو عملات.
2. عدم وجود حد أدنى للرصيد لفتح الحساب.
3. توفير الخدمات المالية المصرفية، بحيث تكون هذه الخدمات منافسة للخدمات التي يتم تزويدها من قبل أي جهة ثانية بديلة عن المصارف، مع ضرورة دراسة المخاطر المصاحبة لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.
4. تحديد سقف لمجموع قيمة الحركات الدائنة (بما يشمل الإيداعات النقدية والشيكات والحوالات الواردة) في الحساب شهريًا بحد أقصى (2000) ألفي دولار شهريًا أو ما يعادلها من العملات المتداولة، وبما لا يتجاوز (24000) أربعة وعشرون ألف دولار أمريكي سنويًا أو ما يعادلها من العملات الأخرى المتداولة.

5. مع مراعاة أحكام الفقرة (6) من هذه المادة في حال تجاوزت قيمة الحركات الدائنة في الحساب المبالغ المحددة في الفقرة (4) من هذه المادة، فإنه يتم اتباع الإجراءات الإدارية لدى المصرف للحصول على الموافقات الإدارية اللازمة للتجاوز.
6. يتم تحويل حساب الشمول المالي إلى حساب جارٍ في الحالات الآتية:
   - إذا تجاوزت قيمة الحركات الدائنة الشهرية الحد الأقصى 6 مرات خلال سنة واحدة.
   - إذا تجاوزت قيمة الحركات الحد الأقصى السنوي مرتين.
7. إصدار بطاقة صراف آلي دون استيفاء عمولة على إصدار أو استخدام بطاقة الصراف الآلي.
8. توفير خدمة الرسائل القصيرة والإنترنت البنكي والموبايل البنكي بشكل مجاني.
9. قبول شهادات إثبات مهنية أو إثبات دخل من مصادر موثوقة بما يتفق مع سياسات وإجراءات المصرف الداخلية ذات العلاقة بالمخاطر، والامتثال والقوانين والتعليمات النافذة ذات العلاقة.

مادة (6)
التوعية المصرفية

يجب على المصارف تقديم التوعية المصرفية المناسبة بجميع القنوات المتاحة، وذلك لتوعية المواطنين بوجود حساب الشمول المالي، ومتطلبات فتح الحساب، وفوائد استخدام هذا الحساب والخدمات المصرفية الأخرى التي سوف يستفيد منها في حال فتح حساب الشمول المالي، وذلك بهدف تشجيع المواطنين على فتح حساب الشمول المالي واستخدامه.

مادة (7)
الإلغاء

تلغي تعليمات سلطة النقد رقم (2012/03) الصادرة بتاريخ 2012/4/12م بشأن حساب لكل مواطن/ الحساب الأساسي، ويُلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذه التعليمات.

مادة (8)
التنفيذ والنفاذ

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذه التعليمات اعتبارًا من تاريخ صدورها.

صدرت هذه التعليمات في رام الله بتاريخ 2019/4/1م.

(دائرة انضباط السوق، سلطة النقد الفلسطينية)

8.1.2. واقع الشمول المالي في فلسطين:

وفق تقارير سلطة النقد الفلسطينية (2019) فإنَّ واقع الشمول المالي في فلسطين تطور بشكل متطرد في السنوات الأخيرة، حيث تشير الإحصائيات أنَّ نسبة الذين يملكون حسابًا جاريًا 7.22%، ونسبة مَن يستخدمون الشيكات المصرفية 8.7%، والذين لديهم حسابات توفير 2.9%، ومَن يمتلكون بطاقات ائتمانية 4.4%، والذين حصلوا على تمويل من البنوك الإسلامية 0.5% مقارنة مع الذين حصلوا على قروض ربوية 1.5%، والذين استثمروا وديعة لدى البنوك الإسلامية 0.2%.

شكل 1.2: واقع الشمول المالي في فلسطين.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018.

كما يوضح الشكل الآتي التوزيع النسبي للأفراد البالغين من 18 سنة فما فوق ممن لديهم حساب بنكي في البنوك الفلسطينية.

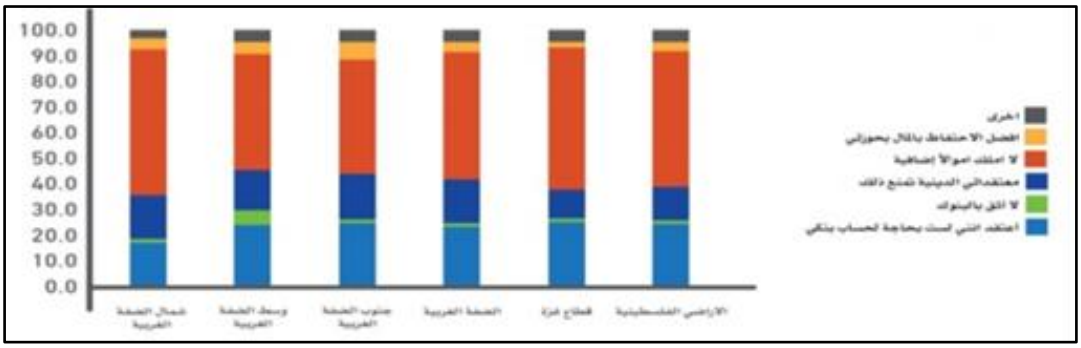

شكل 2.2: التوزيع النسبي للأفراد البالغين (18 سنة فما فوق) ممن ليس لديهم حساب بنكي حسب سبب الامتناع والمنطقة.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018.

بينما يوضح الجدول الآتي النمو في الموجودات والودائع والتسهيلات للقطاع المصرفي الفلسطيني

جدول 1.2: النمو في الموجودات والتسهيلات للقطاع المصرفي الفلسطيني.

السنوات	2013	2015	2016	2017	2019
حجم الموجودات	11.190.785.474	12.602.347.774	13.859.455.383	15.472.566.496	17.825.515.371
نمو الموجودات	11.10 %	% 8.10	%10	%11.60	%13.19
الودائع	8.306.247.172	9.654.597.508	10.595.777.751	11.973.385.261	12.865.307.856
النمو في الودائع	10.98%	8%	9.75%	13%	13%
التسهيلات	4.480.286.185	5.824.694.875	6.865.906.898	8027555950	8973268192
نمو التسهيلات	8.97%	19%	17.87%	16.90%	12%
عدد الحسابات	2.100.000	2.700.000	3.000.000	3.200.000	3.400.000

ويرى الباحث من خلال الجدول السابق أنه بالرغم من التطور الملحوظ بالحجم والنسبة على صعيد نمو الموجودات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في الاراضي الفلسطينية والذي يعبر عن حالة إيجابية إلا أن مستواه دون المتوسط العام لأغلب الدول العربية وذلك يعود الى كيفية توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والى مدى حصول القطاعات الانتاجية الحيوية مثل الزراعة والصناعة والسياحة بحصة عادلة من تلك التسهيلات مقارنة بمساهمتها في الناتج المحلي.

9.1.2. خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين (2018-2025):

في سبيل تطبيق الشمول المالي في فلسطين، قامت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية بتصميم وإصدار خطة عمل استراتيجية وطنية لتعزيز تطبيق الشمول المالي في فلسطين

للفترة ما بين عام 2018 إلى عام 2025، بحيث تتضمن هذه الخطة أربعة أهداف استراتيجية رئيسة ينبثق منها مجموعة من الأهداف الفرعية كالآتي:

الهدف الاستراتيجي الأول/ زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع

وينبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. تعزيز القدرات المالية لدى النساء، والشباب، والعاطلين عن العمل.
2. تعزيز القدرات المالية لدى طلبة المدارس والجامعات والمعاهد المتوسطة.
3. تعزيز المعرفة وبناء القدرات المالية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مع التركيز على تلك المشاريع المشغلة من قبل النساء.
4. تعزيز ثقة المواطنين بمزودي الخدمات المالية وبالخدمات المالية الرسمية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.
5. بناء القدرات المالية لدى الإعلام الاقتصادي.

الهدف الاستراتيجي الثاني/ تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي

وينبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية غير المخدومة في شمال وجنوب الضفة، وقطاع غزة.
2. تعزيز وصول فئات محددة من المجتمع للخدمات والمنتجات المالية واستخدامها.
3. تعزيز استخدام الخدمات المالية المزودة من قبل القطاع المالي الرسمي.
4. تسهيل وصول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما يشمل المشاريع الريادية، وصولًا إلى الخدمات المالية والمنشآت التي تملكها النساء.
5. تعزيز البنية التحتية القانونية للشمول المالي.

الهدف الاستراتيجي الثالث/ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية

وينبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. تعزيز البيئة القانونية والقضائية ذات العلاقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية.
2. تعزيز وبناء قدرات جمعيات حماية المستهلك تجاه الخدمات المالية.
3. تعزيز الشفافية والإفصاح حول الخدمات المالية والحقوق والواجبات المترتبة جراء استخدامها.
4. تعزيز وتطوير أنظمة الشكاوى، وزيادة وعي المواطنين بوجودها، وآلية التعامل معها.
5. تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المترتبة على استخدامهم للخدمات المالية.

الهدف الاستراتيجي الرابع/ الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية

وينبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. تعزيز البنية التحتية القانونية والتقنية للخدمات المالية الإلكترونية.
2. إنشاء قاعدة بيانات مركزية شاملة لتعزيز الشمول المالي (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية، 2019).

وعلى الرغم من التدابير والإجراءات المختلفة التي تتخذها الجهات الحكومية والهيئات الرقابية لتعزيز الشمول المالي في فلسطين إلا أن مستويات الإقصاء المالي لا تزال مرتفعة، حيث تصل نسبة الاقصاء المالي في فلسطين من بين اجمالي السكان البالغين إلى 63.6%.

لذلك هدفت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين الى زيادة نسبة الشمول المالي الحالية والبالغة 36.4% من الأفراد البالغين لتصل كحد أدنى الى 50% في نهاية العام 2025". وتتمثل الأهداف الاستراتيجية بزيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع، تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي، تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية والاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

10.1.2. التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجية الشمول المالي بشكل عام:

توجد مجموعة من الجوانب التي تشكل تحديًا كبيرًا أمام تطبيق استراتيجية الشمول المالي بحسب (عليوة، 2019) في النقاط التالية:

الجانب الاجتماعي والاقتصادي: تعد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من أكثر المعوقات التي تواجه استراتيجية الشمول المالي، حيث تتمثل هذه الجوانب في انخفاض مستوى دخل الأفراد، وانخفاض مستوى الوعي نحو الخدمات المالية، وبالتالي انخفاض نسبة الادخار والتداول.

الجانب الجغرافي: يتمثل الجانب الجغرافي في استبعاد الأسر التي تقطن في الأماكن النائية من إمكانية الحصول على الخدمات المالية.

جانب ارتفاع تكلفة توفير الخدمات: يُقصد بجانب ارتفاع تكلفة توفير الخدمات المالية بأنَّ توفير الخدمات والمنتجات المالية للأسر ذات الدخل المحدود يكون مرتفعًا نسبيًا؛ مما يحد من قدرة المؤسسات المالية على توفير الخدمة لهذه الفئة.

جانب البنية التحتية: ويُقصد به عدم توفر مستويات البنية التحتية اللازمة للقطاعات المالية، ما يحد من فرص الوصول إلى التمويل.

الجانب التنافسي: ويقصد بهذا الجانب أنَّ غياب الجانب التنافسي بين المؤسسات المالية يجعلها تدخل في جانب من التقليد، ويحد بالتالي من الانتشار المالي.

ويرى الباحث أنَّ ضعف الأطر القانونية والتشريعات الخاصة بتنظيم عمل المؤسسات المالية يُعد من أكبر المعوقات التي تحد من تطبيق الشمول المالي، حيث يواجه تطبيق استراتيجية الشمول المالي في فلسطين العديد من التحديات والمعوقات، والتي يتمثل أهمها في ارتفاع تكلفة توفير الخدمات والمنتجات بسبب الانقسام الفلسطيني والبيئة القانونية والأطر التشريعية للمؤسسات المالية، بالإضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي، والذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي، وانتشار البطالة، وبالتالي ضعف نسبة مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي لموارد السلطة الفلسطينية، وإغلاق المعابر المستمر؛ مما يؤدي إلى محدودية حركة الأفراد، ومحدودية العمليات التجارية.

كما يرى الباحث أنَّ الموروث الاجتماعي الثقافي والديني للمجتمع الفلسطيني يؤدي إلى مستويات متدنية أيضًا من ضعف الوعي حول ثقافة استخدام المنتجات والخدمات المالية.

11.1.2. إجراءات تعزيز الشمول المالي:

توجد مجموعة من الإجراءات التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية التثقيف المالي، والتي يجب اتباعها في المؤسسات المقدمة للخدمات المالية، وتتمثل أهم هذه الإجراءات بحسب (عبد الدايم، 2019) في النقاط الآتية:

1. ضرورة التأكد من حصول العميل على معاملة عادلة، وحصوله على الخدمات المالية بشكل يسير وسهل، وبتكلفة وجودة مناسبتين.
2. ضرورة توفير المعلومات الواضحة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع المؤسسات المالية، بالإضافة إلى ضرورة اطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، ووضع نظام إبقائه على علم بالتحديثات والتغييرات كافة، التي قد تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.
3. ضرورة العمل على توفير الخدمات المالية الاستشارية بناء على احتياجات المستخدمين.
4. ضرورة توفير طرق للتعامل مع شكاوى المستخدمين، بحيث تكون هذه الطرق مستقلة ونزيهة، وخاضعة للمساءلة وفق أفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
5. ضرورة توعية وتثقيف المجتمع حول الاستفادة من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك.

12.1.2. أبعاد الشمول المالي:

تم تصميم أبعاد الشمول المالي بالرجوع للأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الشمول المالي والبحث فيه، وقد تمثلت أبعاد الشمول المالي في الدراسة الحالية في (استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، وسهولة النفاذ للخدمات المالية)، حيث تُعد هذه الأبعاد أبعادًا رئيسة بحسب الاستناد إلى الدراسات السابقة وتقارير ومنشورات سلطة النقد الفلسطينية، وسوف يتم استعراض هذه الأبعاد كالآتي:

1.12.1.2. البُعد الأول/ النفاذ إلى الخدمات المالية:

يتمثل بُعد النفاذ إلى الخدمات المالية كأحد أبعاد الشمول المالي في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وتوافر استخدامها بشكل يسير وفي الوقت المناسب دون عوائق، مثل سهولة فتح حساب بنكي، وسهولة استخدام الحساب المصرفي، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الوصول إلى الخدمات المالية ونقاط بيع الخدمات المالية (عليوة، 2019)، حيث يتم قياس هذا البُعد من خلال مُؤشر رئيس، وهو: (التسهيلات الائتمانية) وفقًا لسلطة النقد الفلسطينية، حيث عملت سلطة النقد الفلسطينية في إطار سياستها الهادفة إلى تحسين مستوى النفاذ للخدمات المالية، من خلال زيادة التسهيلات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي ليشمل شرائح واسعة من المجتمع (التقرير السنوي لسطلة النقد الفلسطينية، 2019).

كما أشارت دراسة (الشحادة وآخرون، 2020) إلى استخدام (التسهيلات الائتمانية) كمؤشر لسهولة النفاذ إلى الخدمات المالية كأحد أبعاد الشمول المالي، حيث أشارت الدراسة إلى أنَّ منح التسهيلات الائتمانية يؤثر بشكل إيجابي في أداء البنوك، وبالتالي يزيد من مساحة الشمول المالي؛ مما ينعكس بدوره على الاستقرار المالي، ويزيد من الإنتاجية الكلية للأفراد الذين يتعاملون مع الخدمات المالية والمصرفية.

2.12.1.2. البُعد الثاني/ استخدام الخدمات المالية:

يتمثل بُعد استخدام الخدمات المالية كأحد أبعاد الشمول المالي في مدى اتساع رقعة استخدام واستغلال العملاء للخدمات المالية المقدمة من خلال المؤسسات المصرفية، بحيث يشمل امتلاك الخدمات المالية الخاصة بالحساب البنكي، مثل: التطبيقات الرقمية، وخدمات الائتمان، والقروض، والمدخرات وغيرها، ومن أجل معرفة مدى استخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد يتم الاعتماد على المؤشرات الرئيسة الآتية: عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، الاحتفاظ بالمدخرات والقروض من قبل مؤسسة مالية رسمية، بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات والمعلومات المالية العالمية الخاصة بالشمول المالي (Camara & Tuesta, 2014).

وبالنسبة لسلطة النقد الفلسطينية، فإنَّ مؤشرات استخدام الخدمات المالية تتمثل في: (عدد حسابات المودعين، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، قيمة الودائع للأفراد)، حيث تسعى سلطة النقد

الفلسطينية من خلال استراتيجية الشمول المالي إلى تطوير العمل بهذه المؤشرات، من أجل الحفاظ على حقوق مستهلكي الخدمات المصرفية، وتعزيز ثقتهم بالمصارف وبالجهاز المصرفي الفلسطيني بشكل عام (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2019).

كما اعتمدت أيضًا دراسة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، 2016) على استخدام مؤشرات (عدد حسابات المودعين، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، قيمة الودائع للأفراد) في قياس مدى اتساع رقعة استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المواطنين في قطاع غزة والضفة الغربية، في إطار تعزيز الشمول المالي في فلسطين.

بينما اعتمدت دراسة (عليوة، 2019) على استخدام (عدد حسابات المودعين، قيمة الودائع للأفراد) كمؤشرات لقياس استخدام الخدمات المالية في فلسطين.

3.12.1.2. البُعد الثالث/ جودة الخدمات المالية:

يتمثل بُعد جودة الخدمات المالية كأحد أبعاد الشمول المالي في مدى ملاءمة الخدمات المالية لاحتياجات وتطلعات المستهلكين، حيث تعد الجودة من أهم المعايير اللازمة لتعزيز فعالية الخدمات المالية، من خلال تعزيز حماية المستهلك، وضبط المنافسة بين المؤسسات المالية، بالإضافة إلى تعزيز اتباع معايير الحوكمة؛ مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المستهلك تجاه هذه المؤسسات، وبالتالي توسيع رقعة التفاعل مع الشمول المالي من قبل المواطنين، وفي هذا السياق تُعتبر جودة الخدمات المالية معياراُ كيفياً وليس كمياً لذلك لا يتم اعتمادها في التحليل الاحصائي الكمي. (عليوة، 2019).

وقد واصلت سلطة النقد الفلسطينية بذل الكثير من الجهود الحثيثة في إطار بناء وتطوير الأنظمة المالية والمصرفية وفق ما يتلاءم مع أحدث الممارسات الدولية، من أجل دعم بنية مصرفية فلسطينية متينة وشاملة، تساهم في تعزيز استقرار النظام المالي الفلسطيني (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2019).

ويرى الباحث من خلال الاستعراض السابق لأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها أنَّ سلطة النقد الفلسطينية عملت من خلال الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018–2025) على زيادة الوعي المالي لدى جميع فئات المجتمع، من أجل تحقيق الاستقرار المالي، ودعم النمو الاقتصادي في فلسطين، وذلك من خلال دعم قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية للمواطنين، وتحسين وصول جميع أفراد المجتمع الفلسطيني للخدمات المالية بجودة عالية.

2.2 المبحث الثاني/ النمو الاقتصادي

1.2.2. مقدمة:

يُعد النمو الاقتصادي بمكانة المرآة التي تعكس مسار سير الاقتصاد لأي سياسة اقتصادية في الدولة، حيث يُعبر النمو الاقتصادي عن مستوى إجمالي الدخل القومي، وبالتالي عن مستوى رفاهية الأفراد في المجتمع، ولذلك يتم تصنيف دول العالم إلى الدول النامية والدول المتقدمة بحسب مسار النمو الاقتصادي فيها، ومدى تحقيقه لرفاهية الأفراد، بالاعتماد على مفهوم التنمية الذي يُعد النمو الاقتصادي أحد أهم مكوناتها (سمارة، 2013)، حيث إنَّ النمو الاقتصادي يرتبط بشكل رئيس بتحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع ككل، وذلك من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد، فإنَّ ذلك يرتبط بتوافر العديد من العوامل، والتي تشمل تراكم رأس المال، وتوفر الموارد الإنتاجية، واستقرار الاقتصاد الكلي في الدولة بما يشمل التطوير المؤسسي للشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى تطوير منظومة مؤسسات القطاع المالي بشكل خاص، مما يُشكل لبنة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمع ككل (عموص، 2017).

وفي هذا السياق يُعد النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية تأثيرًا على حياة الأفراد في المجتمع وعلى مستقبلهم، حيث إنَّ النمو الاقتصادي هو بمثابة الوسيلة الرئيسة التي تساهم في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي لجميع الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال الاهتمام بعملية النمو الاقتصادي، من خلال وضع استراتيجية متكاملة لتحديد العوامل المؤثرة والمُعززة للنمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير فيها من أجل دعمها وزيادة تأثيرها (الحنجوري، 2015).

2.2.2. ماهيّة النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مفهومًا جديدًا إلى حد ما في التاريخ البشري، حيث تزامن ظهور مفهوم النمو الاقتصادي بنشأة الرأسمالية والإنتاج الصناعي والتغيرات والتطورات التقنية، التي أدت إلى حدوث تطور جذري في حياة الأمم والشعوب، جعلها تبدأ في التركيز على النمو والتطور في القطاع المالي والاقتصادي بدلًا من التركيز على مجرد العيش والبقاء، ومن أجل تحقيق ذلك ظهر أيضًا مفهوم التحليل الاقتصادي، والذي يسعى في جوهره إلى البحث عن السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من المنشآت الصناعية، وبالتالي تعظيم نسبة الأرباح وما يرتبط بها من توفير فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين مستوى الدخل (الحنجوري، 2015).

حيث يمثل النمو الاقتصادي منذ قديم الزمان هدفًا رئيسًا تسعى جميع الدول للوصول إلى تحقيقه، من خلال تعزيز البحث عن الوسائل والعوامل التي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على زيادة الإنتاجية في الدولة، سواءً كان ذلك من خلال السلع والخدمات أو من خلال الشركات والمنتجات الصناعية، والتي بدورها تعد من أهم المؤشرات الرئيسة لتعزيز النمو الاقتصادي، إذ إنها تساهم في توفير فرص العمل، والحد من البطالة، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع، من خلال رفع مستوى الدخل؛ مما يساهم في تعزيز الرفاهية الاجتماعية للأفراد في المجتمع بشكل عام، ولذلك؛ فإنَّ تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة يُعد من أهم أساسيات وأهداف خطط التنمية الاقتصادية في مختلف الدول بشكل عام، وفي الدول النامية بشكل خاص (حمدان، 2012).

ويعرف (حمدان، 2012) النمو الاقتصادي بأنّه: عبارة عن الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل.

بينما يعرفه (عموص، 2017) بأنّه: عبارة عن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع من خلال تراكم رأس المال، وتوفر الموارد الإنتاجية، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، والتطوير المؤسسي، وترسيخ فعالية النظام القانوني.

كما يعرفه (سمارة، 2013) بأنه: عبارة عن إجمالي الدخل الذي يحصل عليه أفراد المجتمع مقابل مساهمتهم الفعّالة في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

ومما سبق يستخلص الباحث الخصائص الآتية للنمو الاقتصادي:

1. إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة نسبة دخل الفرد في المجتمع.
2. يرتبط النمو الاقتصادي بتحسين المستوى المعيشي للأفراد في المجتمعات.
3. يستند النمو الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل الإجمالي القومي مقارنة في معدل نمو السكان.
4. يركز النمو الاقتصادي على زيادة مستوى الدخل للأفراد وحمايتهم من التضخم؛ مما يساهم في توفير السلع والخدمات لهم بأسعار مناسبة.
5. يرتكز النمو الاقتصادي على الزيادة في مستوى الدخل للأفراد على المدى البعيد.
6. يكون النمو الاقتصادي على مسافات بعيدة المدى، ويتم تحقيقه بشكل تراكمي مستمر وليس آنيًا.

ويعرف الباحث النمو الاقتصادي في هذا السياق بأنّه: الزيادة التراكمية الحقيقة والمستمرة في معدلات إجمالي الناتج القومي المحلي بشكل يفوق النمو السكاني؛ مما يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في المجتمع المحلي.

3.2.2. أهمية النمو الاقتصادي:

تكمن أهمية النمو الاقتصادي في ارتباطه المباشر بالعدالة والمساواة في توزيع الدخل، حيث إنه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي انخفضت معدلات الفقر والبطالة بشكل عام. وتتمثل أهمية النمو الاقتصادي في النقاط الرئيسة الآتية:

1. تحقيق مستوى رفاهية الأفراد في المجتمع، من خلال تحسين المستوى المعيشي، ورفع معدلات الدخل المحلي.
2. تتمثل أهمية النمو الاقتصادي في زيادة قدرة الاقتصاد المحلي على رفع معدل الإنتاج والخدمات المنتجة.
3. توفر السلع الاستهلاكية والاستثمارية بشكل مُرضٍ للمواطنين في الدولة.
4. زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي لفترة طويلة من الزمن.
5. يساهم النمو الاقتصادي في تعزيز تحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، من خلال الحد من معدلات الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل (سمارة، 2013).
6. يساهم النمو الاقتصادي في زيادة نصيب الفرد من الحصول على السلع الغذائية.
7. يساهم النمو الاقتصادي في زيادة تحويلات العملة المحلية الوطنية.
8. يزيد النمو الاقتصادي من معدلات القوة الشرائية في الأسواق المحلية بشكل يفوق معدلات الشراء في الأسواق الخارجية (حمدان، 2012).

ويرى الباحث أنَّ أهمية النمو الاقتصادي تكمن بشكل عام في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل مستمر، وفي الحالة الفلسطينية فإنَّ أهمية النمو الاقتصادي تكمن في زيادة الكميات في الطاقة الإنتاجية المحلية، وبالتالي تعزيز الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية، حيث إنه كلما زادت الطاقة التشغيلية البشرية على المستوى المحلي الفلسطيني في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، فإنَّ ذلك يساهم في خلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي حل مشكلة اجتماعية واقتصادية قائمة، بالإضافة إلى تحقيق الزيادة في جميع القطاعات الاقتصادية، من خلال الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية، وبالتالي تعزيز معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، من شأنه تعزيز قدرة فلسطين على الاعتماد على اقتصادها المحلي بشكل كافٍ.

4.2.2. أنواع النمو الاقتصادي:

تكمن أنواع النمو الاقتصادي في ثلاثة أنواع رئيسة، وهي:

1. النمو التلقائي (Spontaneous Growth):

يقصد بالنمو الاقتصادي التلقائي بأنه: النمو الذي يتحقق في معدلات الاقتصاد بشكل غير مخطط له، بحيث إنَّ دور الدولة في هذه الحالة يكون دورًا مساعدًا ومكملًا للسوق، بالإضافة إلى أنَّ هذا النوع من النمو يتميز بالبطء والتدريج، بالرغم من أنه يمر ببعض الهزات الاقتصادية العنيفة والقصيرة في الوقت نفسه بفعل الدورات الاقتصادية، ومن أهم مميزات هذا النوع من النمو أنّه يتصف بصفة الاستمرارية وهذا النمط هو عبارة عن الحالة العامة التي تتميز بها معظم الدول المتقدمة (أبو شعبان، 2016).

2. النمو العابر (Transient Growth):

يقصد بالنمو الاقتصادي العابر بأنّه: عبارة عن النمو الذي يحدث بشكل عابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، حيث يتميز هذا النوع من النمو بسرعة الزوال في حال زوال العوامل المؤدية له، وبالتالي فهو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز بها معظم البلدان النامية التي تمر في حالات التحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية (حمدان، 2012).

3. النمو المخطط (Planned Growth):

يحدث النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ويتميز بكفاءة التخطيط المركزي الشامل، وواقعية الخطط وفاعلية المتابعة والتنفيذ، وبالتالي فإنَّ التخطيط لهذا النوع من النمو بحاجة إلى عقول استشارية اقتصادية متميزة ذات قدرة على طرح خطط واقعية وفعّالة تتصف بالاستمرارية، ويتميز هذا النوع من النمو بالاستمرارية لفترة طويلة من الزمن (أبو شعبان، 2016).

ويرى الباحث أنه في الحالة الفلسطينية، وبحسب الواقع الاقتصادي الفلسطيني المضطرب وغير المستقر، تحتاج فلسطين إلى اتباع سياسة النمو الاقتصادي المخطط، والذي ينتج عن عملية تخطيط شامل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى تحديد متطلبات المجتمع المحلي واحتياجاته الاجتماعية

والاقتصادية، وفي هذا السياق تستلزم عملية التخطيط وجود قدرة عالية وكفاءة إبداعية خلاقة لدى القائمين على عملية تخطيط النمو الاقتصادي، بحيث يتم إعداد سيناريوهات متعددة تتصف بالواقعية، وتتميز بالمرونة والتكيف وفق أي متغيرات قد تطرأ على الساحة الفلسطينية المحلية التي تتصف بحالة عدم الاستقرار واليقين، وبالتالي دعم واقعية هذه الخطط ضمن سيناريوهات تخطيط مرنة وقابلة للتنفيذ بحسب خصوصية الحالة الفلسطينية؛ مما قد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لفلسطين.

العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في فلسطين:

تتأثر معدلات النمو الاقتصادي برأس المال والعمالة بشكل رئيس، ولذلك يتم تحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفيما يلي توضيح لأهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في فلسطين:

1. التكوين الرأسمالي الإجمالي (Gross Capital Formation):

يقصد بالتكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار)، بمعنى أنه: عبارة عن مجموع كل من التكوين الرأسمالي الثابت، والتغير في المخزون، وصافي حيازة النفائس، وبالتالي فهو عبارة عن مجموع قيم ما يختاره منتج ما من أصول ثابتة مطروحًا منها الأصول التي يتم التخلص منها أثناء فترة المسح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

2. معدل التضخم (Inflation Rate):

يعد التضخم أحد المؤشرات الأساسية لمدى قدرة الدولة على التحكم في أوضاع الاقتصاد الكلي، حيث استحوذ على حيز كبير من دراسات الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية، نظرًا للآثار السلبية التي يخلفها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك فإنَّ التضخم يرتبط بالدخل والإنفاق على اعتبار أنه يتمثل في التزايد المتصاعد في المستوى العام للأسعار، والذي ينتج عن حدوث فجوة بين عرض السلع والخدمات في السوق وحجم الدخول المتاحة للإنفاق، وبذلك فإن التضخم هو عبارة عن حركة مستمرة يرتفع خلالها المستوى العام للأسعار بسبب ازدياد كمية النقود أو عدم وجود توازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية؛ مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم (المنارة للاستشارات، 2020).

3. القطاع المالي (Financial Development):

مفهوم القطاع المالي مفهوم واسع، يشمل ضمن مكوناته جميع المؤسسات المالية ومجموعة التشريعات والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها سلطة النقد الفلسطينية، والمصارف، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وسوق فلسطين للأوراق المالية، وبالنسبة لفلسطين يعد القطاع المصرفي وقطاع سوق رأس المال من أهم القطاعات المالية التي تؤثر في النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى مثل: شركات التأمين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والرهن العقاري والتمويل التأجيري، فتأثيرها بسيط؛ لأنها ما زالت بحاجة إلى تطوير في الأطر التشريعية والتنظيمية لتصبح أكثر إسهامًا في النمو الاقتصادي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018).

5.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي:

توجد ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي، والتي يمكن استعراضها كالآتي:

1. المعدلات النقدية للنمو:

يمكن احتساب المعدلات النقدية للنمو بناءً على تقييم منتجات الدولة العينية والنقدية بما يقابلها من العملات النقدية، حيث يعد هذا المقياس من أفضل وأسهل المقاييس إلا أنه توجد بعض التحفظات عليه، بسبب سوء التقدير أو اختلاف التقدير في بعض الأحيان، حيث يتم التقييم بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة أو الأسعار الدولية؛ مما يخلق حالة من عدم الثبوت في التقدير(نصار، 2013).

2. المعدلات العينية للنمو:

نظرًا للزيادة المضطردة في عدد السكان في الدول النامية مقارنة بإجمالي الدخل، فإنه يُفضل استخدام مؤشرات معدلات نمو مع متوسط دخل الفرد، حيث تقيس هذه المؤشرات معدلات النمو الاقتصادي من خلال علاقته مع معدلات النمو في عدد السكان (أبو شعبان، 2016).

3. مقارنة القوة الشرائية:

وهي عبارة عن مقياس قيمة الناتج القومي مُقدرًا بسعر الدولار الأمريكي، بحيث تتحدد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما وفقًا لقوتها الشرائية في السوق المحلية، وبالمقارنة مع قوتها الشرائية في السوق الخارجية؛ بمعنى العلاقة بين الأسعار المحلية السائدة في الدولة مع الأسعار الخارجية السائدة في الدول الأخرى (نصار، 2013).

6.2.2. مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين:

تسعى العديد من الدول لتحقيق النمو الاقتصادي، لذلك فإنَّ تحديد مصادر النمو الاقتصادي يُعد من أهم أهداف تحقيق النمو الاقتصادي. وتتمثل مصادر النمو الاقتصادي بحسب دراسة (أبو شعبان، 2016) في الآتي:

1. النمو السكاني:

تعد القوة البشرية من أهم العوامل الإيجابية لحدوث النمو الاقتصادي، فزيادة عدد العمال المنتجين تعني الزيادة في قوة العمل من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإنَّ الزيادة في عدد السكان تعني زيادة القوة الاستهلاكية والشرائية، وبالتالي فإنَّ أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي يرتبط بقدرة الدولة على توظيف العمالة.

2. التقدم التقني (التكنولوجيا):

يعد التقدم التقني من العناصر المهمة التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التقنيات المتطورة التي تستخدم في الإنتاج، والتي تهدف إلى تحسين كمية الإنتاج بأقل مدخلات ووقت وجهد؛ مما يعني زيادة الإنتاج بالشكل الأمثل، من خلال استحداث وسائل إنتاج جديدة، وتحسين أداء المعدات والآلات ونظم الإدارة والتنظيم.

3. الموارد الطبيعية:

تعد وفرة الموارد الطبيعية كالماء والتربة الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة، من أهم المحددات الخاصة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولكن النمو مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد والسياسات الاقتصادية السليمة لاستغلالها.

4. رأس المال:

ينقسم رأس المال إلى قسمين، وهما: رأس المال المادي الذي يتمثل في المواد والمعدات والآلات المستخدمة في الإنتاج، ورأس المال البشري والذي يتمثل في القوة البشرية العاملة المُدربة والماهرة، حيث إنَّ زيادة رأس المال بشقيه المادي والبشري يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

7.2.2. واقع نمو وانكماش الاقتصاد الفلسطيني:

بالرغم من أن واقع الاقتصاد الفلسطيني يمر بحالات من العُزلة، إلا أن محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني تتسق في السنوات الأخيرة بشكل كبير مع المؤثرات العالمية والإقليمية، ويتضح ذلك من خلال استمرار التباطؤ في الاقتصاد الفلسطيني في العام 2018 الذي طال الضفة الغربية مع استمرار الانكماش في الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، بسبب تباين الظروف الاقتصادية مما يؤدي إلى صعوبة وصف واقع نمو وانكماش الاقتصاد الفلسطيني.

ويوضح الشكل التالي أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين (2010–2014) بحسب تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2014م.

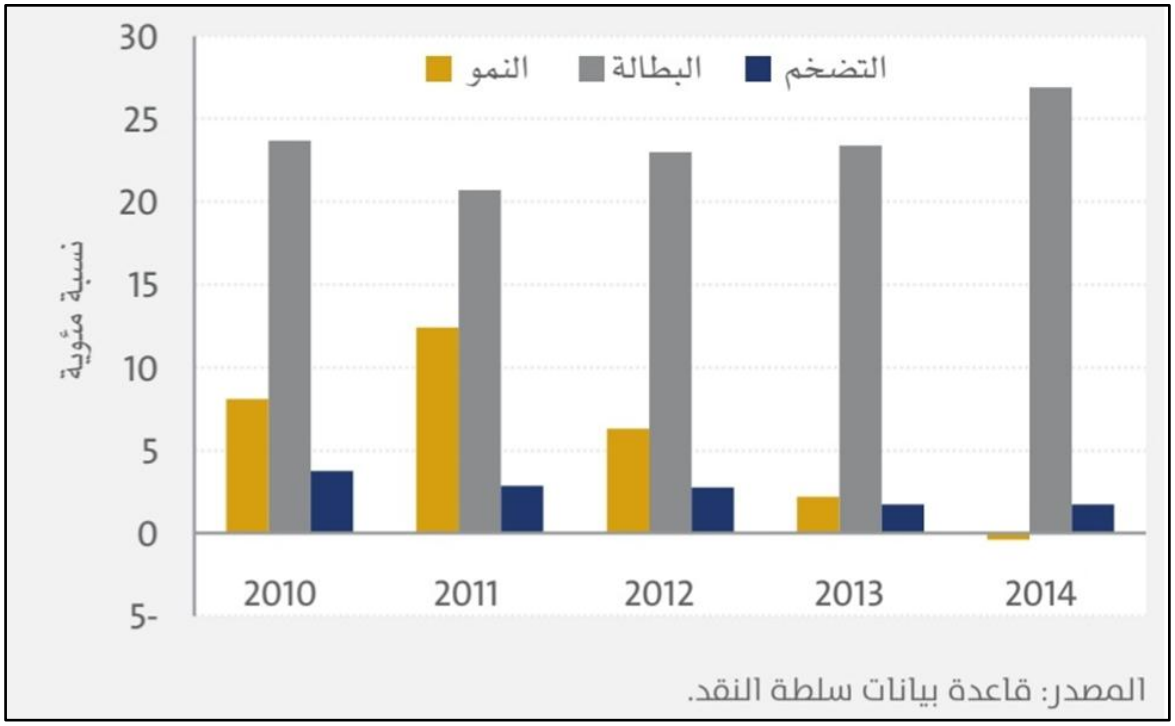

شكل 3.2: أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين (2010–2014) بحسب تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2014.

بينما يُوضح الشكل التالي الفترة الزمنية التالية من (2014–2018) بحسب تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2018:

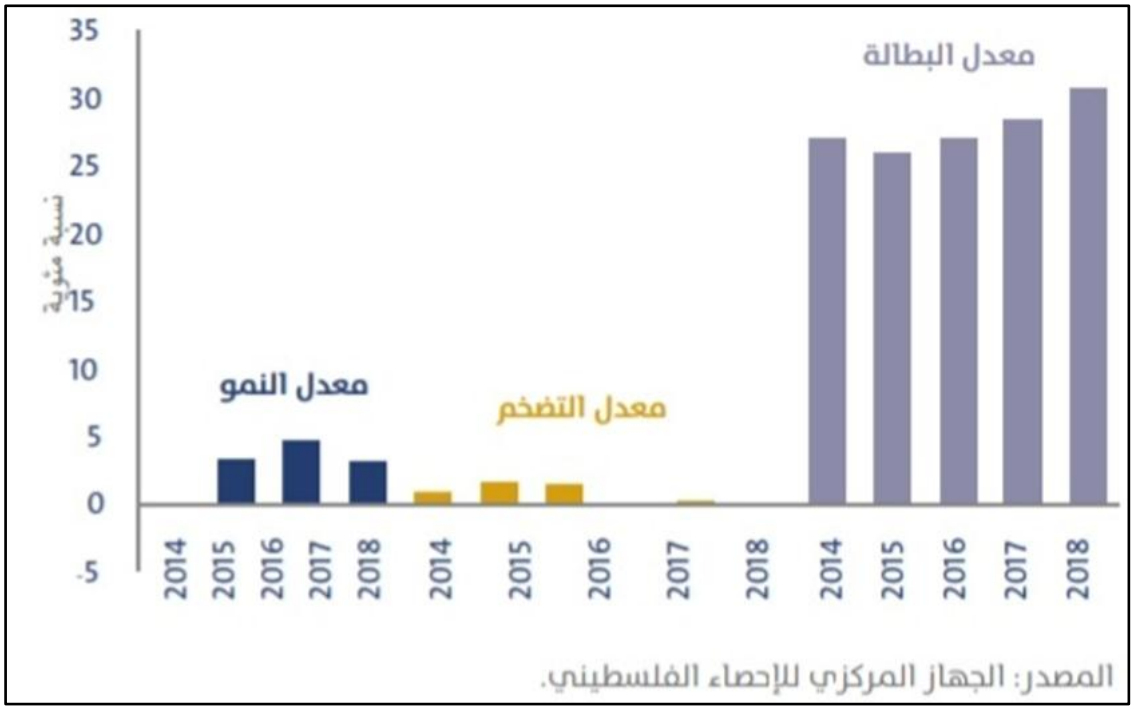

شكل 4.2: أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين (2014–2018) بحسب تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2018.

8.2.2. المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في فلسطين:

توجد مجموعة من المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في فلسطين، وتتمثل أهمها في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وما يرافقه من ممارسات إسرائيلية تحد من مستوى الانفتاح الاقتصادي. وفيما يلي تستعرض الدراسة أهم المعوقات التي تواجه نمو الاقتصاد الفلسطيني:

1. انخفاض الاستثمار في فلسطين نتيجة عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات والمساعدات بشكل دوري، بالإضافة إلى الضغوطات المالية التي تواجه موازنة السلطة الفلسطينية؛ مما يجعل الأولوية في الإنفاق الحكومي لتغطية الرواتب والنفقات الجارية الأخرى اللازمة لاستمرار عمل مؤسسات القطاع العام، وكل ذلك يؤدي إلى ضعف المناخ الاستثماري في فلسطين (حمدان، 2012).
2. الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والتي تنعكس ظلالها على النشاط الاقتصادي الفلسطيني وتحد من نموه، بالإضافة إلى اعتماد فئة واسعة من الشعب الفلسطيني على المساعدات الدولية، وعلى تحويلات ذويهم من الخارج في تسيير شؤونهم الحياتية؛ مما يحد من عملية تنمية الإنتاجية المحلية (حلس، 2017).

وبحسب تقرير الاستقرار المالي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لعام 2014 فإن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي تؤثر من خلال قنوات مباشرة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، ويوضح الشكل التالي هذه القنوات:

شكل 5.2: قنوات التحكم الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني.

ويرى الباحث أن ذلك يُشكل تحدياً كبيراً أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني ويجعله عرضة للأزمات والصدمات المتكررة التي أدت إلى تذبذب الاقتصاد الفلسطيني وتدهوره في بعض الأحيان مما أثر بشكل كبير على مُجمل حياة المواطنين الفلسطينيين.

3.2 المبحث الثالث/ العلاقة بين المتغيرين "الشمول المالي" و"النمو الاقتصادي"

1.3.2. مقدمة:

تهدف استراتيجية الشمول المالي في فلسطين إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وذلك من خلال تعزيز استخدام التقنيات المالية، وتعزيز مستويات الوعي لتقديم هذا النوع من الخدمات، ولاستخدامها من خلال تسهيل وصول جميع فئات المجتمع بأفراده ومؤسساته دون إقصاء أو تمييز إلى روافد الائتمان بآليات وأدوات عصرية تُلائم أحدث الممارسات الدولية، بالإضافة إلى تعزيز قدرة المؤسسات والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في الحصول على التمويل اللازم لتشغيلها ضمن آليات الإنصاف والشفافية، وتعزيز الاستثمار ضمن آليات المساءلة والرقابة والحكم الرشيد (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2019).

حيث إنَّ تسهيل نفاذ المواطنين إلى الخدمات المالية الرسمية، وتحسين جودة هذه الخدمات يُحسن مستواهم المعيشي، ويزيد من مستوى رفاهيتهم، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية لهم؛ مما يؤدي إلى دعم عجلة تطور الاقتصاد القومي المحلي، ويزيد من إمكانية وصول جميع مكونات المجتمع إلى التمويل المالي المناسب والخدمات المالية الملائمة؛ لتفعيل وتعزيز النشاط الاقتصادي، من أجل تحقيق التنمية والاستقرار للنظام المالي والاقتصادي في الدولة (الشحادة وآخرون، 2020).

وفي سياق العمل لتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين بما يشمل تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصوله الى روافد الائتمان وفقاً للسياسة العامة للسلطة الوطنية بالإضافة إلى تعزيز وصول المواطنين الفلسطينيين إلى الخدمات المالية والمصرفية بسهولة وجودة عالية من أجل دعم الاستثمار وتعزيز حركة التبادل التجاري قامت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ممثلة الوزيرة عبير عودة ومحافظ سلطة النقد عزام الشوا بتوقيع اتفاقية تفاهم للتبادل البيني وذلك من أجل التسهيل على جمهور المواطنين والقطاع الخاص، بما يخدم القطاع المصرفي والذي يعتبر شريان رئيسي للاقتصاد الوطني الفلسطيني (وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد الفلسطينية، 2021).

نبذة عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية:

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية هي الوزارة المسؤولة عن قطاع الاقتصاد في دولة فلسطين، والمساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال تشكيل اطار تنموي للقطاع الخاص، يدعم ويساهم في احداث طفرة اقتصادية، تعمل على رفع مستوى معيشة المواطن ورفاهيته، وذلك من خلال رسم سياسة اقتصادية بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة، من خلال اطار رسمي للتعاون بحيث تعمل الوزارة على تقديم خدمات مميزه للقطاع الخاص بالاستناد إلى التشريعات والتعليمات بأسلوب بسيط وثابت يرضي الجميع بالإضافة إلى توفير الخدمات المتعلقة بدعم الصناعة ، تسهيل التجارة ، حماية المستهلك وخلق ارتباط متبادل مع المنظمات الاقليمية والدولية وابرام الاتفاقات التجارية لصالح القطاع الخاص (موقع وزارة الاقتصاد الوطني، 2021).

وبرغم التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي الفلسطيني، والتي تتمثل بشكل رئيسي في ممارسات الاحتلال الاسرائيلي الذي يعمل على تقويض التنمية الاقتصادية في فلسطين، من خلال إحكام سيطرته على الموارد الوطنية ومصادرتها لصالح الاستيطان لذلك تتبنى وزارة الاقتصاد الوطني سياسات اقتصادية تنموية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال الحد من التبعية الاقتصادية للجانب الاسرائيلي، و الانفكاك الاقتصادي كما تعمل الوزارة على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في فلسطين من خلال العمل على إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية، وحث الشباب على الريادة والإبداع من أجل خلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة (استراتيجية وزارة الاقتصاد الوطني، 2021-2023)

نبذة عن سلطة النقد الفلسطينية:

نشأت سلطة النقد الفلسطينية بموجب البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الذي تمَّ توقيعه في باريس عام 1994م، من نهاية شهر نيسان/ أبريل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، حيث جاء في المادة الرابعة لهذا الاتِّفاق ضمن البند رقم (1) أن السلطة الفلسطينية سوف تقوم بإنشاء سلطة نقدية، تتمتع بمجموعة من الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لتنظيم القطاع المصرفي الفلسطيني؛ وبناءً على ذلك، تأسَّست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي بتاريخ 1994/12/1م، ومن ثم قرار رئاسي آخر بتاريخ 1994/12/25م حيث تم تعيين أول محافظ لسلطة النقد الفلسطينية (سعد، 2020).

وبموجب هذا القرار، أصبحت سلطة النَّقد الفلسطينية مؤسسةً عامةً مستقلةً مسؤولةً عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية؛ من أجل ضمان سلامة القطاع المصرفي الفلسطيني، وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة الفلسطينية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الإشراف على المصارف العاملة في فلسطين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، بالإضافة إلى شركات الصرافة العاملة في فلسطين، وترخيص شركات الدفع الإلكتروني، وجميع المعاملات المالية والمصرفية بكفاءةٍ وفاعليةٍ؛ بهدف تحقيق الاستقرار النَّقدي (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

برغم الظروف السياسية الصعبة التي تواجهها الحكومة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، إلا أنَّ سلطة النقد الفلسطينية قامت بتحقيق الكثير من الإنجازات على المستوى الإشرافي والقانوني، الذي ينظِّم القطاع المصرفي الفلسطيني، بالإضافة إلى تدعيم القطاع المصرفي بالأنظمة الإشرافية الرقابية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛ من أجل مكافحة غسيل الأموال، أو شُبهات تمويل الإرهاب، كما عملت أيضاً سلطة النقد الفلسطينية جاهدةً على تعزيز العلاقات العربية والإقليمية والدولية؛ من أجل تعميق العلاقات وتنظيمها بين الجهاز المصرفي الفلسطيني وبيئته الإقليمية والدولية (الشوا، 2019).

أبعاد الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

التنمية هي عملية ديناميكية شاملة تستلزم تعزيز الإرادة الوطنية لإحداث التغيير المنشود، وحشد الموارد البشرية والمادية اللازمة لذلك، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والرفاه للمجتمع وفي هذا السياق فإن أبعاد الشمول المالي تعتبر بمثابة حلقة الوصل والقناة التي تربط بين التنمية الشاملة كعملية والنمو الاقتصادي كهدف أساسي لهذه العملية، حيث أن رفع معدلات الادخار القومي، وتحويل هذه المدخرات عبر قنوات الوساطة المالية لتمويل عمليات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية، سيؤدي بالطبع إلى رفع رصيد المجتمع من رأس المال الاقتصادي الذي يعكس القدرة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد المحلي وبالتالي يُحقق النمو الاقتصادي (عودة، 2011).

وفيما يلي استعراض للعلاقة بين أبعاد الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

2.3.2. النفاذ للخدمات المالية والنمو الاقتصادي:

يعد تسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية كأحد أبعاد الشمول المالي، من أهم الوسائل الداعمة لتحقيق التنمية الشاملة بشكل عام، وذلك من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في الدخل بين شرائح المجتمع، وإتاحة الفرصة للفئات المهمشة والفقيرة من الوصول إلى الخدمات المالية، مثل: تسهيل الادخار والاقتراض لبناء الأصول الخاصة أو لتمويل مشاريعهم الاقتصادية الريادية لتحسين أحوالهم المعيشية، وتعزيز استثماراتهم في التعليم، إذ إنَّ تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من شأنه تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي ككل في المجتمع، وبالتالي دعم العملية الإنتاجية المحلية لتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي في الدولة وصولًا إلى التنمية المستدامة (Asli, et al., 2017).

3.3.2. استخدام الخدمات المالية والنمو الاقتصادي:

يعد استخدام الخدمات المالية كأحد أبعاد الشمول المالي، من أهم الأبعاد التي تعنى بتوافر السيولة المالية، وذلك من خلال المدخرات والودائع والائتمان، والذي بالتالي يمكن تحويله عبر القنوات المالية إلى قروض مُيسرة تساهم في تعزيز تمويل المشاريع الاقتصادية والريادية، وتعزيز الاستثمار في المجتمع المحلي للفئات المهمشة والمتوسطة التي تسعى للقيام بالأعمال التجارية والمنتجة، وبالتالي فإنَّ هذه الممارسات المنتجة من شأنها المساهمة في إشباع احتياجات المجتمع المحلي من خلال الصناعات الصغيرة، وبالتالي فإنَّ استخدام الخدمات المالية لإنشاء وتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر يساهم في الحد من البطالة، وتوفير فرص العمل، وتحسين المستوى المعيشي، ودعم عجلة النمو الاقتصادي (الشحادة وآخرون، 2020).

4.3.2. جودة الخدمات المالية والنمو الاقتصادي:

تعد جودة الخدمات المالية كأحد أبعاد الشمول المالي، بمكانة النتاج غير الملموس للبعدين السابقين؛ النفاذ للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، حيث يتمثل بُعد جودة الخدمات المالية في جميع فوائد وتكاليف المنتجات المالية التي تمّ الوصول إليها واستخدامها، والتي من خلال هذا الاستخدام والوصول ساهمت بجودتها في تحقيق ثقة المستهلكين، وتوطيد العلاقة بين المجتمع والجهاز المصرفي المالي، وبالتالي شجعت شرائح عديدة من المجتمع على استخدام الخدمات المالية؛ مما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي المحلي، ويحسن من عملية النمو الاقتصادي (الشحادة وآخرون، 2020).

ويرى الباحث من خلال الاستعراض السابق للعلاقة بين أبعاد الشمول المالي والنمو الاقتصادي؛ أنَّ انعكاسات أبعاد الشمول المالي وارتباطه بالنمو الاقتصادي وثيقٌ، وذلك بسبب مساهمته في تحسين سبل الفئات المهمشة والفقيرة من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها؛ مما يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في المجتمع، إذ إنَّ توافر الخدمات المالية وتسهيل إمكانية النفاذ إليها لجميع مكونات المجتمع بتكلفة مناسبة وجودة خدمة مالية ملائمة، من شأنه ضمان تقديم الخدمات المالية وفق احتياجات العملاء في بيئة آمنة وسليمة، يسودها الاستقرار المالي الداعم للنشاط الاقتصادي، ولتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في المجتمع.

4.2 المبحث الرابع/ الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1.4.2. مقدمة:

يُعد الاطلاع على الدراسات والأدبيات السابقة بمكانة أحد الركائز الأساسية التي يستند إليها الباحث في تصميم متغيرات الدراسة وأبعادها، وتحديد وبلورة مشكلة الدارسة، وتصميم الإطار الهيكلي والنظري، بالإضافة إلى تحديد المنهجية الملائمة لطبيعة الدراسة، وأدوات القياس التي يمكن الاعتماد عليها، وفي هذا السياق يستعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع الدراسة ومفهومها ومتغيراتها المستقلة والتابعة التي تتمثل في أبعاد المتغير المستقل: (الشمول المالي)، والتي تتمثل في: (استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، النفاذ إلى الخدمات المالية)، وأبعاد المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، والتي تتمثل في: (الناتج المحلي الإجمالي)، حيث تمَّ تصميم هذه الأبعاد بعد اطلاع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية.

وبذلك يستعرض الباحث ما مجموعه (24) من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تمَّ الاستناد إليها في تصميم هيكلية وإطار وأبعاد الدراسة الحالية، حيث تمّ استعراض هذه الدراسات ضمن ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمتغير المستقل (الشمول المالي)، بينما تناول المحور الثاني الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمتغير التابع (النمو الاقتصادي) فيما تناول المحور الثالث الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة المستقل والتابع، والتي تمَّ الوصول من خلالها إلى إمكانية الربط بين هذين المتغيرين في الدراسة الحالية، وتطبيق دراسة الحالة على الحالة الفلسطينية بشكل خاص، وقد تم ترتيب الدراسات وفق هذه المحاور الثلاثة بحسب تاريخها من الأحدث إلى الأقدم، ومن ثم التعقيب على الدراسات السابقة، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بالإضافة إلى تصميم جدول الفجوة البحثية بهدف إظهار الاختلافات والتشابهات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

2.4.2. المحور الأول/ الدراسات التي تناولت المتغير المستقل "الشمول المالي":

1.2.4.2. الدراسات المحلية:

1. دراسة (قفيشة وشاهين، 2020)، بعنوان: واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وواقع الشمول المالي في المصارف الاسلامية في فلسطين. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع عملاء البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين ممثلة في البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي العربي ومصرف الصفا واستخدمت العينة العشوائية البسيطة التي تكونت من (150) استبانة تم توزيعها واسترداد (130) منها، كما استخدمت المقابلة مع عدد من الموظفين لدى البنوك الاسلامية من أجل تعزيز نتائج وتوصيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: وجود ضعف في الثقافة المالية الاسلامية لدى المستفيدين، بسبب قلة الجهود المبذولة من البنوك في نشر الوعي حول الثقافة المالية الاسلامية، والتركيز على فئات محددة كالعمال والأثرياء بشكل أكبر، والتركيز على بعض صيغ التمويل الاسلامي دون غيرها من طرق التمويل الاسلامية الأخرى، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة الوصول إلى الخدمات المالية الاسلامية وجودتها و استخدامها، تعزى لمتغير المستوى التعليمي ومستوى الدخل، ووجود فروق تعزى لجودة الخدمات المالية الاسلامية تعزى لمتغير طبيعة الحساب للعميل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من اهمها: ضرورة نشر التوعوية لزيادة الثقافة في العمل المصرفي الاسلامي لدى المواطنين وخاصة لدى الفئات المهمشة بالإضافة إلى التوصية بضرورة تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة عدد الفروع والصرافات وخاصة في القرى والمناطق البعيدة.

2. راسة (عليوة، 2019)، بعنوان: أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2018).

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2018)، وذلك من خلال قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين، وقياس مستوى الميزة التنافسية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وتحليل أثر

تطور الشمول المالي على الميزة التنافسية للبنوك. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي للوصول إلى النتائج.

وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: أنَّ مؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في: (عدد أجهزة الصراف الآلي، وحجم الودائع، وحجم التسهيلات البنكية) تساهم بنسبة (52.4%) في تعزيز مؤشرات الميزة التنافسية، وكذلك عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في (سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية) على تعزيز الميزة التنافسية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: ضرورة تعزيز مفهوم الشمول المالي لدى المجتمع الفلسطيني من خلال حملات التوعية والتثقيف حول أهمية الشمول المالي، بالإضافة إلى توصية البنوك الفلسطينية بضرورة توظيف أدوات الشمول المالي، والعمل على تعزيز البيئة المصرفية من خلال استخدام الأدوات التقنية؛ مما يساهم في تقليل تكاليف الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها.

2.2.4.2. الدراسات العربية:

1. دراسة (الشحادة وآخرون، 2020)، بعنوان: مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الاشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، واعتمد الباحثون على المنهج التطبيقي للوصول إلى النتائج، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك الدولي، والبنوك التجارية الأردنية والخاصة بمؤشرات الاشتمال المالي، وباستخدام تحليل الانحدار البسيط للربط بين المتغيرات المتمثلة في مؤشرات الاشتمال المالي، والعائد على الموجودات في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية وبدرجات مختلفة بين مؤشرات الاشتمال المالي المختارة في هذه الدراسة والعائد للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها: التوصية بضرورة قيام المؤسسات المالية الأردنية بصياغة استراتيجيات مستقبلية، تكون اتجاهات هدفها الأساسي زيادة الوصول المبتكر

للخدمات المالية، وتحسين وتطوير البنية التحتية للخدمات المالية؛ من أجل رفع مستوى الخدمات المالية الرقمية مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل.

2. دراسة (النقيرة ونور الدين، 2019)، بعنوان: دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا.

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى إدراك العملاء لأبعاد الشمول المالي، بالإضافة إلى الكشف عن دور أبعاد الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية بمنطقة وسط الدلتا، وذلك بالتطبيق على عينة اعتراضية قوامها 1200 مفردة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وقد تمثلت أبعاد المتغير المستقل (الشمول المالي) في: (استخدام الخدمات المالية، سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: وجود اختلاف في مستوى إدراك العملاء لكل من أبعاد الشمول المالي ومستوى الثقة، كما تبين وجود علاقة معنوية بين أبعاد الشمول المالي ومستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: ضرورة وضع برامج تثقيفية حول الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك من أجل تعزيز امتلاك الأفراد للحسابات البنكية، وتعزيز مفهوم المجتمع بشكل عام حول الثقافة المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة التوسع في البنية التحتية للقطاع المالي المصرفي بما يسمح بسهولة وصول العميل إلى الخدمات المصرفية وخاصة داخل القرى والأرياف والمناطق النائية.

3.2.4.2. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Peng, et. al., 2019)، بعنوان: The Sustainable Development of Financial Inclusion: How Can Monetary Policy and Economic Fundamental Interact with It Effectively?

التنمية المستدامة للشمول المالي: كيف يمكن للسياسة النقدية والأساسيات الاقتصادية أنْ تتفاعل معها بشكل فعّال؟

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي وظروف السياسة النقدية والأساسيات الاقتصادية التي تعد ذات قيمة مرجعية عملية لواضعي السياسات في الصين، وقد اعتمدت الدراسة للوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي لمقارنة النتائج التجريبية من خلال دراسة تأثير الظروف المحيطة على عوامل الشمول المالي باستخدام أسلوب ناقل الانحدار الذاتي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: أنَّ السياسة النقدية لها تأثير إيجابي قصير الأجل على عوامل الشمول المالي، بينما الأساسيات الاقتصادية لها تأثير قصير الأجل على عوامل الشمول المالي؛ مما يعني أنَّ السياسة النقدية الإيجابية تعزز تطوير الشمول المالي على المدى القصير، وتؤدي إلى التغيير المفاجئ للاقتصاد؛ مما قد يجعل الأمر أكثر صعوبة استنادًا إلى بيانات البنك الدولي والوضع الحالي في الصين.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة للشمول المالي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على التنسيق المناسب والتيسير المتبادل للأسس الاقتصادية والتمويل من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة للشمول المالي.

2. دراسة (Taghizadeh-Hesary, et. al., 2019)، بعنوان: Financial inclusion and its impact on financial efficiency and Sustainability Empirical evidence from Asia.

الشمول المالي وأثره على الكفاءة والاستدامة المالية: دليل تجريبي من آسيا.

هدفت الدراسة البحث في اتجاه الشمول المالي في آسيا وتأثيره على الكفاءة المالية والاستدامة المالية، ومن أجل الوصول إلى النتائج استخدمت الدراسة عينة من 31 دولة آسيوية، خلال الفترة

الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2016، حيث تمَّ إنشاء المؤشرات المركبة للأبعاد المالية الثلاثة باستخدام تحليل المكون الرئيس (PCA) على أساس المتغيرات العادية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: أنَّ اتجاهات الشمول المالي متقلبة بحسب البلدان، ولا يوجد نمط واضح في العديد من الحالات.

أما بالنسبة لتحليل تأثير الشمول المالي على الكفاءة المالية والاستدامة باستخدام المربعات الصغرى المعممة والممكنة (FGLS)، فقد أشارت نتائج التقدير إلى أنَّ تزايد الشمول المالي يؤثر سلبًا على الكفاءة المالية، بينما يؤثر بشكل إيجابي على الاستدامة المالية.

وبناءً على هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: أنَّه في حين أنَّ هناك تآزرًا في السياسات بين زيادة الشمول المالي والحفاظ على الاستدامة المالية، يجب بذل المزيد من الاهتمام للحد من الآثار الجانبية لعدم الكفاءة المالية، والتي تحد بدورها من زيادة الشمول المالي.

3.4.2. المحور الثاني/ الدراسات التي تناولت المتغير التابع "النمو الاقتصادي":

1.3.4.2. الدراسات المحلية:

1. دراسة (حمدان ودرويش، 2018)، بعنوان: مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين، وذلك من خلال تطبيق دالة كوب دوجالس على الاقتصاد الفلسطيني باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من (1995 إلى 2016).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن مرونة كل من عنصري العمل و أرس المال بنسبة جاءت بنسبة (0.44، 0.17) على التوالي كما كشفت نتائج الدراسة أيضاً أن هذين العنصرين يُسهمان في تفسير ما نسبته (84%) من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو بلغت نحو (16%).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: التوصية بضرورة التركيز على الاستثمار بفاعلية في أرس المال البشري، من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والبحث والتطوير، لما له من دور هام وبارز في زيادة النمو الاقتصادي.

2. دراسة (أبو شعبان، 2016)، بعنوان: أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي، (دراسة تطبيقية لدول عربية).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التمويل الأجنبي في النمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية (الأردن، مصر، الأراضي الفلسطينية) خلال الفترة الزمنية من عام 1995م حتى عام 2015م، بالإضافة إلى التعرف على واقع وأهمية النمو الاقتصادي، والتمويل الأجنبي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج قياس الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي ليس لهم أي أثر على النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة تحسين السياسات الاقتصادية المالية والتجارية لدول الحالة من خلال تحسين مستويات الإنتاج المحلي، وخفض الضرائب، وتعزيز كفاءة أداة السياسات المالية ومستويات الدين العام المحلي، بالإضافة إلى التوصية بضرورة توفير المناخ الاستثماري وفق تشريعات وقوانين وإجراءات كافية لحماية المستثمر.

3. دراسة (الحنجوري، 2015)، بعنوان: تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين، وذلك للفترة الزمنية (1996–2012)، وذلك بالاعتماد على استخدام أسلوب السلاسل الزمنية عن طريق مصفوفة الارتباط، والتي أظهرت ضعف الارتباط بين متغيرات الدراسة؛ لذلك تم الاعتماد على استخدام نماذج الفترات المتباطئة من خلال برنامج (Eviews)، بالإضافة إلى التركيز على متغيرات التنمية البشرية في فلسطين خصوصًا متغيري الصحة والتعليم؛ لبيان أثرهما على النمو الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: أنَّ (81%) من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تسببها المتغيرات المستقلة المتباطئة المدرجة في نموذج الانحدار المقدر، حيث كانت مساهمة تأثير كل من (المساعدات الخارجية، ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، ومعدل الوفيات) معنوية، في حين كانت مساهمة تأثير (مساهمة متوسط سنوات الدراسة المتوقع) غير معنوية، وأنَّ تأثير كل من متوسط (سنوات الدراسة المتوقع، ومعدل الوفيات، ومعدل المشاركة في القوى العاملة) كان طرديًا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تأثير كل من متوسط (العمر المتوقع عند الميلاد، والمساعدات الخارجية) كان عكسيًا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: ضرورة زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى البحث العلمي، وضرورة تبني توصياته ودعم التعليم الجامعي، وزيادة معدل المشاركة في القوى العاملة من خلال ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، والعمل على تخفيض البطالة.

2.3.4.2. الدراسات العربية:

1. دراسة (بوداب وبن جدو، 2020)، بعنوان: التقدير القياسي لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر في الفترة (1994-2018).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر في الفترة (1994-2018)، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل التكامل المشترك في إطار نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير (ARDL) لاختبار الحدود من اجل الوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: غياب التكامل المشترك في العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة خلال الفترة المبحوثة بالدراسة مما يدل على أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة كانت غير كافية لتخفيض معدلات البطالة إلى مستوياتها الطبيعية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: التوصية بضرورة اتخاذ جملة من التوجيهات الخاصة بتنويع القاعدة الاقتصادية من أجل خلق فرص عمل والحصول على مصادر جديدة للدخل بالإضافة إلى التوصية بضرورة العمل على تنمية رأس المال البشري والاهتمام بتطبيق سياسيات اقتصادية مُشجعة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

2. دراسة (بن عامر وبن جدو، 2020)، بعنوان: التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وذلك باستخدام منهج حديث في تحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ والمعروفة باسم نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير(ARDL) لاختبار الحدود من أجل الوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرتين، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود أثر معنوي موجب ولكنه ضعيف في الأجلين القصير والطويل للاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي بنسبة 0593.0% وبنسبة 1471.0 % على التوالي على طول الفترة من (1990 إلى 2018).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة العمل على تشجيع وتدعيم الاستثمار في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات استراتيجية؛ بالإضافة إلى التوصية بضرورة توفير التمويل الضروري، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الزراعي وفروعه في الوقت المناسب؛ وضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتأثيراتها في القطاع الزراعي للاستفادة من نتائجها في التطبيقات العملية

3. دراسة (التميمي، 2018)، بعنوان: تحليل السببية الديناميكية لمحددات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1970-2014).

هدفت الدراسة إلى مناقشة أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي، معبرًا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والانفتاح التجاري، والإنفاق الحكومي، والإنفاق الاستثماري المحلي، وذلك من خلال تقدير نموذج سببي ديناميكي، والذي يصف العلاقة بين متغيرات الدراسة لقياس العلاقة السببية طويلة المدى، بالإضافة إلى العلاقة السببية قصيرة المدى، كما تهدف الدراسة إلى تحديد اتجاه هذه العلاقة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: وجود علاقة ديناميكية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة؛ الأمر الذي تطلب تقدير نموذج تصحيح الخطأ للبيانات اللوحية (PVEC)

والذي من خلاله تم فحص اتجاه هذه العلاقة السببية، حيث تبين وجود علاقة سببية باتجاهين بين كل من (الإنفاق الاستثماري، ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي) وبين (الإنفاق الحكومي GEX، ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي) وبين (الإنفاق الحكومي، والإنفاق الاستثماري)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين (الانفتاح التجاري، والإنفاق الاستثماري) بينما لا توجد علاقة سببية بينهما بالاتجاه المعاكس.

3.3.4.2. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Skare & Druzeta, 2015)، بعنوان: Poverty AND Economic Growth: A Review.

الفقر والنمو الاقتصادي: مراجعة.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي، وذلك للكشف عن دور النمو الاقتصادي في عمليات التنمية، وقد اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة حول النمو مقابل الفقر؛ بهدف الكشف عن العامل الذي يجب أنْ يتم أخذه في الاعتبار عند تصميم سياسات النمو الملائمة لصالح الفقراء، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي للوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: وجود تباينٍ كبير في فعالية النمو في الحد من الفقر عبر الزمن، حيث إن أنماط النمو الاقتصادي لها تأثيرات مختلفة على الحد من الفقر، بمعنى أنَّ النمو مفيد للتخفيف من حدة الفقر ولكنه ليس كافيًا، كما توصلت الدراسة إلى أنَّ تحديد مدى النمو الذي يؤدي إلى خفض الفقر يعتمد على كيفية قياس الفقر، وعلى القدرة الاستيعابية للفقراء ووتيرة النمو ونمطه.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: ضرورة إجراء المزيد من الدراسات من قبل الباحثين والمهتمين عن تأثير التدفق المالي على الفقر باعتباره أحد المحكات التي تؤدي في بعض الأوقات زيادة الأغنياء ثراءً والفقراء فقرًا؛ مما يجعل تأثير (التدفق) سيناريو يحتاج إلى المراجعة.

2. دراسة (Bayarcelik & Tasel, 2012)، بعنوان: **Research and Development: Source of Economic Growth.**

البحث والتطوير: مصدر للنمو الاقتصادي.

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي في تركيا بشكل تجريبي، وذلك من خلال استخدام نظرية النمو الاقتصادي الداخلي للكشف عن أهمية الابتكار في دعم عجلة النمو الاقتصادي، حيث تمثلت أبعاد الابتكار في: (الباحثين العاملين في أقسام البحث والتطوير، نفقات البحث والتطوير، براءات الاختراع)، وذلك لتحديد علاقتها وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على شركات المواد الكيميائية المدرجة في بورصة اسطنبول (ISE) بين عامي 1998 و 2010، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بهذه الدراسة من معهد الإحصاء التركي ومعهد البراءات التركي، وقد تم استخدام نموذج انحدار اللوحة للتحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: وجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين نفقات البحث والتطوير وعدد موظفي البحث والتطوير وبين النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للابتكار على تعزيز النمو الاقتصادي.

4.4.2. المحور الثالث/ الدراسات التي ربطت بين المتغيرين "الشمول المالي" و "النمو الاقتصادي":

1.4.4.2. الدراسات المحلية:

1. دراسة (أبو دية، 2016)، بعنوان: دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

هدفت الدراسة التعرف إلى دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2014)، وذلك من خلال استعراض مفهوم الاشتمال المالي وأهميته وأهدافه، والتعرف إلى الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الاشتمال المالي، ومن ثم تحليل دور الجهاز المصرفي في تحقيق الاشتمال المالي في فلسطين، والتعرف إلى مستواه مقارنة ببعض دول الجوار، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار فرضياتها، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبناء نموذج انحدار خطي متعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة في: (التفرع المصرفي، ودائع الجمهور، التسهيلات الائتمانية المباشرة، أعداد العاملين)، والمتغير التابع متمثلًا في الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة إيجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى جميع فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، حيث تؤدي الودائع دورًا إيجابيًا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية من أجل تحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي والتعريف بالمنتجات المالية، وتشجيع الانتشار الجغرافي للبنوك، خاصة في المناطق الريفية والنائية، لتسهيل إيصال الخدمات المصرفية إلى الفئات المستبعدة.

2.4.4.2. الدراسات العربية:

1. دراسة (بن رجب، 2018)، بعنوان: احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

هدفت الدراسة إلى حساب مؤشر مُركب للشمول المالي من أجل الحصول على صورة أكثر تكاملًا وشمولًا لوضع الشمول المالي في الدول العربية، وقد اعتمدت الدراسة على منهجيات إحصائية

متقدمة، بالإضافة إلى تقدير معامل العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الاتجاهين.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنَّ الوقوف على وضع الشمول المالي لا يمكن بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط، بل يجب احتساب مؤشر مركّب يمكن من الحصول على صورة شاملة للشمول المالي، حيث تكون من أهم مميزات مؤشرات التحديد الإحصائي لمساهمة كل بُعد من أبعاد الشمول المالي في المؤشر المركّب.

كما توصلت النتائج من خلال المؤشر المركّب إلى أنَّ الاقتراض من القنوات غير الرسمية يشكل عائقًا أمام الشمول المالي، حيث إنَّ درجة ارتباطهم بالشمول المالي عكسية سالبة، بالإضافة إلى أنَّ نصيب الفرد يعد من الناتج المحلى الإجمالي، من أهم محددات الشمول المالي.

3.4.4.2. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Wakdok, 2020)، بعنوان: The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا: تحليل اقتصادي قياسي.

هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير النمو الاقتصادي للشمول المالي في نيجيريا باستخدام تحليل اقتصادي قياسي، حيث تم تبني نظرية النمو المالي كإطار نظري، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، حيث غطت البيانات المستخلصة من المصادر الثانوية للتحليل الاقتصادي القياسي الفترة ما بين 1990 و 2014، بينما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لاختبار الفرضيات.

وبناءً على التحليل السابق، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الشمول المالي له تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي في نيجيريا من خلال متغيرات التعميق المالي التي تتأثر بمتغيرات الشمول المالي التي تم الاعتماد عليها في الدراسة مثل: (النقد الواسع والائتمان المقدم للقطاع الخاص، إيداع القروض في المناطق الريفية، نسبة السيولة للبنوك التجارية).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: توصية صناع السياسات والمنظمين بضرورة ضمان بذل المزيد من الجهود لضمان التزام البنوك بمختلف القواعد واللوائح والسياسات التي توجه أنشطتها، بالإضافة إلى التوصية بضرورة العمل على نشر التوعية حول جميع متغيرات

الشمول المالي وهدفها الموجه نحو زيادة مستوى الأنشطة الاقتصادية في الدولة، والتي بدورها ستؤدي إلى نمو اقتصادي شامل.

2. دراسة (Nizam, et. al., 2020)، بعنوان: Financial inclusiveness and economic growth: new evidence using a threshold regression analysis.

الشمول المالي والنمو الاقتصادي: دليل جديد باستخدام تحليل الانحدار.

هدفت الدراسة البحث في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من البلدان المتقدمة والنامية (63 دولة) للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي (2014 – 2017)، بحيث يتم حساب مستوى الشمول المالي لكل دولة باستخدام بنية جديدة لمؤشر الشمول المالي، ومن ثم تقدير دور الشمولية المالية في النمو الاقتصادي باستخدام تقنية انحدار عتبة المقطع العرضي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود تأثير إيجابي للترابط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، بمعنى أنَّ الشمولية المالية تظهر علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، كما أوضحت النتائج وجود التأثير الإيجابي بشكل أكثر وضوحًا عند المستويات المرتفعة منه في المستوى المنخفض لمؤشر الشمول المالي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة اهتمام صانعي السياسات والقطاع المصرفي في كل بلد ببذل المزيد من الجهود لرفع مستوى الشمول المالي من أجل تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

3. دراسة (McAleer, 2019)، بعنوان: Financial Inclusion and Macroeconomic Stability in Emerging and Frontier Markets.

الشمول المالي واستقرار الاقتصاد الكلي في الأسواق الناشئة والمحدودة (الوليدة).

هدفت الدراسة البحث في الروابط بين الشمول المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، حيث تم الاعتماد على بيانات (22) من الاقتصادات الناشئة والمحدودة من عام 2008 إلى عام 2015 مثل اقتصاد فيتنام مع التركيز بشكل خاص على المستوى الأمثل المحتمل، وقد استخدمت الدراسة تقنية تقدير عتبة اللوحة للوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الشمول المالي ساهم في تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة إلى أن الشمول المالي أثبت أهميته في الحفاظ على استقرار التضخم ونمو الناتج المحلي، وبناءً على ذلك يد الشمول المالي عاملًا تمكينيًا رئيسيًا للحد من الفقر، وتعزيز الرخاء في الأسواق الناشئة والحدودية مثل فيتنام، من خلال تزويد الأفراد والشركات الصغيرة بإمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة.

4. دراسة (Mazumder, 2019)، بعنوان: The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: A Literature Review.

تأثير الإدماج المالي على النمو الاقتصادي: مراجعة أدبية.

هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية تأثير الشمول المالي على قاعدة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض الأطروحة لما مجموعه 12 دراسة بحثية سابقة قام بها باحثون مختلفون، حيث احتوى الجزء الأول من الأطروحة على الجانب النظري للشمول المالي وأهميته والمعوقات التي تواجهه وعلاقته بالنمو الاقتصادي وكيفية قياسه، كما استعرض الجزء الثاني لمحة عامة عن الشمول المالي، بينما تناول الجزء الأخير ضمن ثلاثة أقسام: (استعرض القسم الأول: التأثير الإيجابي للدراسات المكونة من أربع لجان ودراسات مقطعية، استعراض القسم الثاني: التأثير الإيجابي للسلاسل الزمنية المختلفة والأدبيات الفردية على مستوى الدولة، واستعرض القسم الأخير: النتائج السلبية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي).

وقد توصلت الدراسة إلى إجماع معظم الباحثين حول التوصية بضرورة أنْ تؤدي السياسة دورًا حيويًا في زيادة نشر الخدمات المالية وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية لضمان الاستدامة الاقتصادية المستمدة من الشمول المالي، بالإضافة إلى إجماع الباحثين السابقين حول أهمية الشمول المالي في تعزيز الشفافية ومكافحة هشاشة سوق الأوراق المالية، وضعف النظام المالي على اعتبار أنَّ هذه المؤشرات مسؤولة بشكل كبير عن النمو الاقتصادي.

وبناءً على ما سبق استعراضه، فقد توصلت الدراسة إلى أنَّ الشمول المالي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

5. دراسة (Balele, 2019)، بعنوان: The Impact of Financial Inclusion Economic Growth in Sub-Saharan Africa.

تأثير الإدماج المالي على النمو الاقتصادي في جنوب صحراء أفريقيا.

هدفت الدراسة البحث في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي لسلاسل الزمنية ل25 دولة من جنوب صحراء أفريقيا، وذلك لفترة زمنية امتدت إلى ستة سنوات من عام 2009 إلى عام 2014 لمعرفة إذا كانت هناك زيادة في مستوى الشمول المالي، والتحكم في المدخرات الإجمالية ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة مؤثرة للشمول المالي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنَّ زيادة إجمالي المدخرات يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: أنَّ بلدان جنوب صحراء أفريقيا بإمكانها زيادة النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الشمول المالي من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المالية.

6. دراسة (Otiwu Kingsley, et. al., 2018)، بعنوان: Financial Inclusion and Economic Growth of Nigeria (The Microfinance Option).

الشمول المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا (خيار التمويل الأصغر).

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي مع إشارة خاصة للتمويل الأصغر للفترة الزمنية الممتدة من 1992 إلى 2013 في نيجيريا، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدام اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنَّ أنشطة التمويل الأصغر تعد واحدة من استراتيجيات الشمول المالي، والتي تساهم بدورها بشكل كبير في النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن إجمالي قروض وسلف بنوك التمويل الأصغر يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وبذلك فإنَّ إجمالي الودائع يؤثر عكسيًا في النمو الاقتصادي، وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في: (الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي القروض والسلف، إجمالي الودائع، الاستثمارات، عدد بنوك التمويل الأصغر) وبين نمو الدولة وتطورها وتوسع الخدمات المصرفية والمالية.

وقد خلصت الدراسة في ظل هذه الفوائد الكامنة في الشمول المالي إلى التوصية بضرورة تركيز جهود بنوك التمويل الأصغر على الودائع منخفضة التكلفة، والتي تتماشى مع عملياتها بدلًا من التنافس مع البنوك التقليدية في تعبئة الودائع الثابتة ذات التكلفة الأعلى المرتبطة بها، بالإضافة إلى التوصية بضرورة العمل على نشر التوعية المالية لتنوير الجمهور حول فوائد البنية المالية السليمة.

7. دراسة (Bakar & Sulong, 2018)، بعنوان: The Role of Financial Inclusion on Economic Growth: Theoretical and Empirical Literature Review Analysis

دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي: تحليل مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية.

هدفت الدراسة البحث في أثر الشمول المالي على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخاصة في البلدان النامية؛ لمعرفة إذا ما كان الشمول المالي له تأثير إيجابي على توليد الاقتصاد أم لا.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك ضمن معظم الدراسات التي تمت مراجعتها، بينما أشارت بعض الدراسات إلى

نتائج مختلطة، حيث زعمت أن الشمول المالي له تأثير سلبي، وجدير بالذكر أنَّ الآراء المتفائلة للشمول المالي على النمو قد أشارت إلى أهمية توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية؛ توسيع فروع البنوك، وتقليل العوائق التي تحول دون الوصول إلى التمويل ومساهمة القطاع المصرفي؛ مما يعزز إزالة جميع الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية من أجل ضمان الاستدامة الاقتصادية المستمدة من الشمول المالي.

ومن ناحية أخرى، فإن تلك الدراسات التي أكدت المساهمة السلبية أو الضعيفة للشمول المالي في النمو الاقتصادي، عزت ذلك إلى ضعف النظام المالي، وقلة توافر النظام المالي في الدولة.

وبشكل عام، تُظهر الأدبيات أن الشمول المالي هو محرك معزز للنمو الاقتصادي بأبعاده المتعددة،

وقد خلصت الدراسة إلى توصية صانعي السياسات بضرورة تشجيع توافر النظام المالي لشريحة واسعة من المجتمع، ونشر التوعية حول تأثيره على النمو الاقتصادي في المجتمع والوطن ككل.

8. دراسة (Sethi & Acharya, 2018)، بعنوان: Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence.

الترابط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي: بعض الأدلة عبر البلدان.

هدفت الدراسة إلى تقييم التأثير الديناميكي للشمول المالي على النمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية.

وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها على بعض نماذج بيانات اللوحة، مثل: الأثر الثابت للدولة، والتأثير العشوائي وانحدارات الأثر الثابت للوقت، والتكامل المشترك، واختبارات السببية الجماعية لفحص الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث تم استخدام تكامل اللوحة لاختبار الارتباط طويل المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، في حين تم استخدام اختبار السببية اللوحية لإيجاد اتجاه السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد على البيانات الخاصة بالفترة ما بين (2004– 2010) لاستخدامها في هذا التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنَّ هناك علاقة إيجابية وطويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي عبر 31 دولة في العالم. إضافة إلى ذلك، يُظهر اختبار السببية اللوحية علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وبالتالي تؤكد الدراسة أن الشمول المالي هو أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة الاهتمام بالسياسات التي تؤكد على إصلاحات القطاع المالي بشكل عام، وتعزيز الشمول المالي بشكل خاص؛ مما سوف يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى على المدى الطويل.

5.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية وفقًا للمحاور التي تناولت المتغير المستقل، والذي تمثل في (الشمول المالي) بأبعاده في الدراسة، بالإضافة إلى المتغير التابع والذي تناول مفهوم (النمو الاقتصادي)، فقد تبيّن وجود ندرة في الدراسات المحلية التي تناولت علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في فلسطين على حد علم الباحث، **وفيما يلي عرض لأوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

1. ساهمت الدراسات السابقة في اطِّلاع الباحث على التجارب البحثية السابقة الخاصة بالباحثين الآخرين على الساحة المحلية والعربية والأجنبية، والاستفادة من تجاربهم، وبالتالي تحديد الرؤية العامة للدراسة الحالية، ومعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق على مناطق الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تحفيز الباحث نحو أهمية تطبيق الدراسة الحالية على فلسطين بالتحديد.
2. ساهمت الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة الحالية على أساس علمي ومنهجي صحيح، كما ساهمت أيضًا في تصميم أبعاد متغيري الدراسة على أساسٍ علمي ومنهجي، وتحديد المنهجية الملائمة لطبيعة هذه الدراسة، ولقياس وبيان العلاقة بين متغيري الدراسة؛ حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج القياسي.
3. ساهمت الدراسات السابقة في تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة لقياس العلاقة وتحديدها بين متغيري الدراسة الحالية واللذين تمثلا في: (الشمول المالي، والنمو الاقتصادي).
4. ساهمت الدراسات السابقة في تحديد الإطار العام للدراسة، وتصميم هيكلية الدراسة بشكل سليم وملائم لظاهرة الدراسة الحالية.
5. ساهمت الدراسات السابقة في تحديد كيفية الحصول على البيانات اللازمة لعملية التحليل الإحصائي بشكل سليم.
6. ساهمت الدراسات السابقة في تحديد وتصميم أدوات جمع البيانات الأولية، بالإضافة إلى تعزيز تفسير نتائج الدراسة، والتعقيب عليها بشكل سليم، والخروج بتوصيات علمية وعملية من شأنها خدمة البحث العلمي بشكل عام.

6.4.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم عرضها في أنها تبحث في مفهوم الشمول المالي في الأراضي الفلسطينية، وذلك منذ لحظة تبني مفهوم الشمول المالي لدى سلطة النقد الفلسطينية للكشف عن أثره في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث يُعد هذا الموضوع من المواضيع التي لم يتم تناول البحث في العلاقة بين متغيراتها على المستوى المحلي على حد علم الباحث.

كما تتميز الدراسة الحالية بتطبيق البحث في هذين المتغيرين والربط بينهما على فلسطين بالتحديد، ولذلك لتسليط الضوء على أهمية الشمول في تحسين الوضع الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والتحديات الجمّة التي تمر بها مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، أمَّا بالنسبة

للدراسات العربية فقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتخصيص دراسة الحالة على مناطق الأراضي الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية، فقد تشابهت الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية في تسليط الضوء على البحث في مفهوم الشمول المالي والنمو الاقتصادي والربط بينهما، من أجل توضيح وبيان أهمية العلاقة بينهما.

وبشكل عام، تتميز الدراسة الحالية عن مجمل الدراسات السابقة في أنها تبحث في موضوع واقع الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي في فلسطين، والذي يعد من المواضيع التي يجب تعزيز دراستها على المستوى الفلسطيني؛ لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في دعم استقرار الاقتصاد الفلسطيني ونموه، حيث ركزت معظم الدراسات الفلسطينية المحلية على البحث في آثار العديد من المتغيرات على متغير النمو الاقتصادي، ولكن ما زال هناك حاجة للبحث في واقع الشمول المالي وأثره في النمو الاقتصادي في فلسطين، ويعود ذلك لحداثة الإعلان عن تطبيق هذا النظام المالي في فلسطين، على اعتبار أن الشمول المالي هو أحد أهم الأنظمة المالية الحديثة المؤثرة في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسين الرفاهية الاجتماعية للمواطنين المحليين، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستمرار.

وبذلك تتميز الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على تطوير الواقع المالي الفلسطيني واستغلال الإمكانات الفلسطينية في تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني، وذلك لحث الباحثين الفلسطينيين على بذل المزيد من الجهد والاهتمام بدراسة حالة المجتمع الفلسطيني.

7.4.2. الفجوة البحثية:

ولبيان أوجه الشبه والاختلاف بشكل أكثر تفصيلًا بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تم تصميم جدول الفجوة البحثية وفق البيانات الآتية:

الرقم	نوع الفجوة	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
.1	الفجوة المكانية	تنوع تطبيق الدراسات السابقة من حيث المنطقة الجغرافية حيث شملت الدول الأجنبية والعربية وفلسطين.	تم تطبيق الدراسة الحالية على فلسطين بالتحديد.
.2	الفجوة النظرية	تناولت الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية في مجملها البحث في متغيري الدراسة اللذين تمثلا في الشمول المالي بأبعاده والنمو الاقتصادي.	تناولت الدراسة الحالية سرد المفاهيم والخصائص ذات العلاقة بمتغيري الدراسة الحالية، وذلك من أجل تعزيز إمكانية الربط بين هذين المتغيرين بشكل يساهم في توضيح الجانب النظري للدراسة الحالية، وبما يُلائم إمكانية تطبيق الدراسة على المناطق الفلسطينية.
.3	الفجوة المنهجية	اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج القياسي للوصول إلى النتائج.	اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج القياسي للوصول إلى النتائج، كما تم الاعتماد على السلاسل الزمنية من أجل الوصول إلى البيانات الأولية.
.4	الفجوة التحليلية	اعتمدت معظم الدراسات السابقة على برنامج SPSS لتحليل البيانات، بالإضافة إلى برنامج انحدار البيانات وبرنامج Smart PLS.	اعتمدت الدراسة الحالية على برنامج التحليل القياسي (Eviews10)، وأسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis).
.5	الفجوة المعرفية	لم تتناول الدراسات السابقة البحث في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في فلسطين بالتحديد.	بحثت الدراسة الحالية في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي لبيان فاعلية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

الرقم	نوع الفجوة	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
.6	الفجوة التطبيقية	تنوع تطبيق الدراسات السابقة على المؤسسات والشركات المالية بمختلف القطاعات.	تم الحصول على بيانات الدراسة الحالية من خلال الرجوع إلى سلطة النقد الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني.
.7	الفجوة المفاهيمية	تناولت الدراسات السابقة التأصيل العلمي للمفاهيم من المراجع من الأدبيات والدراسات العلمية السابقة.	تناولت الدراسة الحالية التأصيل العلمي للمفاهيم من الأدبيات والدراسات العلمية السابقة، وأضافت أيضًا بعض المفاهيم الإجرائية في الإطار النظري، وذلك بعد استقراء المفاهيم المتصلة والاستخلاص منها.

الفصل الثالث

المنهجية والطرق القياسية المتبعة

1.3 المقدمة

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة أو ما يعرف بالدراسة القياسية، حيث يستعرض الباحث في هذا الفصل الخطوات التي اتبعها في تحديد متغيرات الدراسة، وجمع البيانات المتعلقة بها، وذكر مصادرها والأساليب الإحصائية والقياسية التي استخدمها في الدراسة لإتمام الجانب العملي منها، والتعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة، ومن ثم صياغة نماذج الدراسة وفق النظرية لدراسة تأثير واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين ما بين الفترة الزمنية (2008-2018)، كما ويستعرض الباحث بشيء من التفصيل أهم الأساليب الإحصائية والقياسية الوصفية والتحليلية والاستدلالية التي تم الاعتماد عليها في استخلاص نتائج الدراسة وبناء النموذج القياسي، بالإضافة إلى وضع تفسير اقتصادي لنتائج النموذج المقدر ذو العلاقة بالنمو الاقتصادي في فلسطين.

2.3 تحديد متغيرات الدراسة

يقصد من تحديد أبعاد الظاهرة المراد دراستها، تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة التي تساهم في التعرف إلى سلوك الظاهرة وطبيعة العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المدروسة، وبذلك يتم تحديد متغيرات الدراسة، حيث تتمثل المتغيرات المستقلة في (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة ودائع

الأفراد، إجمالي التسهيلات، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي) بينما يتمثل المتغير التابع في (النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، والجدول رقم (1.3) يوضح متغيرات الدراسة والرموز الإحصائية المستخدمة للتعبير عن كل متغير ووحدة القياس المعتمدة لقياسه، ونوعه في النموذج.

جدول 1.3: متغيرات نموذج الدراسة.

المتغير	الرمز داخل النموذج	وحدة القياس	نوع المتغير في النموذج
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مليون دولار	تابع
عدد حسابات المودعين	NDA	عدد	مستقل
إجمالي قيمة الودائع للأفراد	TVDI	مليون دولار	مستقل
إجمالي التسهيلات	TCF	مليون دولار	مستقل
إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	NATMC	عدد (نقطة)	مستقل

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الدراسات السابقة.

3.3 البناء الرياضي لنموذج الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى قياس واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين 2008–2018، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومعرفة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة ومدى تأثيره في المتغير التابع، حيث تمَّ بناء نموذج رياضي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع الأفراد، إجمالي التسهيلات، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي) بينما يتمثل المتغير التابع في (النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، وعليه تصاغ دالة النموذج على النحو الآتي:

$$(GDP)_{ti} = \alpha_0 + b_1 (NDA)_{ti} + b_2 (TVDI)_{ti} + b_3 (TCF)_{ti} + b_4 (NATMC)_{ti} + e_t.$$

$$t = 1, 2, 3, \dots\dots, T$$

$$i = 1, 2, 3, \dots\dots, I$$

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى النموذج الرياضي للدراسة.

4.3 مصادر البيانات المستخدمة في النموذج القياسي للدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات السنوية الرسمية الصادرة عن الموقع الرسمي للبنك الدولي للفترة (2008–2018)، وذلك لدراسة واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع للأفراد، إجمالي التسهيلات، إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي) ويتمثل المتغير التابع في (النمو الاقتصادي).

وقد تمّ الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة للفترة ما بين (2008–2018)، وتم تقسيم البيانات إلى بيانات ربعية حسب طريقة (التقسيم الزمني) (Alharazin, 2020)، وبذلك يكون عدد المشاهدات 44 مشاهدة بشكل ربعي، حيث تمّ تقسيم البيانات السنوية إلى بيانات ربعية وذلك لقلة عدد مشاهدات الدراسة.

5.3 منهجية التحليل والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد اعتمد الباحث على مجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية بغرض وصف متغيرات الدراسة والعلاقات المتنوعة المتداخلة فيما بينها، حيث اعتمد الباحث على إجراء الوصف الإحصائي لهذه المتغيرات استنادًا إلى أساليب القياس الإحصائي لهذه المتغيرات، والتي شملت الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعاملات الارتباط والقيم الصغرى والعظمى لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التحركات والتقلبات الزمنية التي تعرضت لها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، كما تمّ استخدام أساليب التحليل القياسي بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولإجراء ذلك تمّ الاستعانة ببرنامج التحليل القياسي (Eviews10) للقياس والتقدير، وكذلك استعان الباحث بمنهج التحليل الإحصائي المتعدد، وذلك باستخدام أسلوب التحليل العاملي (**Factor Analysis**) لاشتقاق بنية عاملية للمتغيرات المستقلة المترابطة فيما بينها، ولإجراء ذلك تمّ الاستعانة ببرنامج التحليل القياسي (Eviews10) للقياس والتقدير، حيث تمّ الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثّلت فيما يلي:

1. **المقاييس الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics):** تم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت الإحصائية لوصف بيانات متغيرات النماذج القياسية، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة، بالإضافة إلى استخدام الأشكال البيانية للتعبير عن التحرك الزمني لمتغيرات الدراسة.

2. **طريقة معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation):** لحساب معاملات الارتباط الخطية البسيطة وقياس قوتها بين كل زوج من أزواج متغيرات الدراسة، حيث إنه من المعلوم أنَّ قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (−1 إلى 1)، وتشير إشارة المعامل إلى نوع الارتباط، حيث الإشارة السالبة تعني وجود ارتباط عكسي، بينما الإشارة الموجبة تعني وجود ارتباط طردي بين المتغيرين، وكلّما اقتربت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط من الواحد الصحيح دلّ ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وكلّما اقتربت القيم المطلقة لمعامل الارتباط للصفر دلّ ذلك على ضعف الارتباط بينهما.
3. **اختبارات السكون (Stationary Tests):** لقد اعتمد الباحث على استخدام اختبارات سكون السلاسل للبيانات الزمنية، والتي تعد من الشروط المهمة لإجراء التحليل الإحصائي لجميع البيانات المعتمدة على المتجهات الزمنية، إذ إنَّ تحقيق شرط السكون والاستقرار لهذه السلاسل يعد عاملًا مهمًا تستند إليه جودة النماذج القياسية المتعلقة بتحليل الاتجاهات وفقًا للبيانات التاريخية المتنوعة، ويتم تحقيق شرط السكون لهذه السلاسل من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة الاختبارات الأكثر شيوعًا، والتي تتمثل في (Augmented Dickey Fuller - ADF) و(Phillips Perron - PP). ويعد اختبار (PP) أفضل من اختبار (ADF)؛ لأنَّ الأخير قائم على فرضية أنَّ السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أنَّ السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA-Autoregressive Integrated Moving Average) التي تنسب منهجيتها إلى بوكس – جنكيز (Box - Jenkins)، وسيستخدم الباحث في هذه الدراسة كِلا الاختبارين للتحقق من سكون السلاسل الزمنية (Mills, 2019, p84).
4. **اختبار التكامل المشترك (Co-integration test):** لأغراض القيام بتحقيق شروط النماذج القياسية الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية، قام الباحث بالتحقق من مدى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك؛ قام الباحث بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية بفحص التكامل المشترك بين هذه السلاسل معًا، إذ إنَّ هذا التكامل يتحقق بين متغيرات الدراسة إذا كان هناك اشتراكٌ في الاتجاه بين هذه المتغيرات، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن أشهر هذه الطرق طريقة إنجل وغرانجر (Engle-Granger)، وطريقة جوهانسون (Johansen)، وتستخدم الطريقة الأولى في حالة النماذج البسيطة التي تحتوي

على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (Johansen and Juselius (1990) فهي الطريقة الأكثر عمومية في اختبار التكامل المشترك في جميع النماذج، سواءً أكانت بسيطة أم متعددة، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتمادًا على إحصاء الأثر (Trace Statistic)، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أنَّ عدد متجهات التكامل المشترك تساوي على الأقل (r) متجهًا، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أنَّ عدد متجهات التكامل يزيد عن (r) متجهًا إذا كانت قيمة إحصاء الأثر (λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض (Brooks, 2008, p.351).

5. **طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا (Fully modified Least Square - FMOLS):** إحدى طرق التقدير الإحصائية لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وتعد هذه الطريقة التي طوّرت بواسطة العالم pedrony، إحدى طرق التكامل المشترك في التقدير، ولا تتطلب شروطًا أو قيودًا قياسية كما في طريقة OLS، كما تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات.
6. **التحليل العاملي (Factor Analysis):** التحليل العاملي هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباطات التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات، أو هو عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولًا إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها؛ لذا فالتحليل العاملي يعد منهجًا إحصائيًا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف. والتحليل العاملي يبدأ بحساب معاملات الارتباطات بين عدد من المتغيرات، وعندها سنحصل على مصفوفة من الارتباطات بين هذه المتغيرات التي تمّ إجراء القياس عليها، ثم يلي ذلك تحليل هذه المصفوفة الارتباطية تحليلًا عامليًا لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور أو العوامل، والتي تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات. وهناك نوعان من التحليل العاملي؛ النوع الأول هو التحليل العاملي الاستكشافي **Exploratory Factor Analysis**، ويستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فإنَّ التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات. والنوع الثاني هو التحليل العاملي التوكيدي **Confirmatory Factor Analysis**، ويستخدم هذا النوع لأجل اختبار

الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية، وكذلك في المقارنة بين نماذج عدة للعوامل بهذا المجال. وفي هذه الدراسة سيحتاج الباحث فقط للنوع الأول من التحليل العاملي، وذلك بغرض استكشاف البنية العاملية بين المتغيرات المستقلة (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع للأفراد، إجمالي التسهيلات، إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي)، والاستفادة من الترابطات العالية بينها لتكوين متغير كامن أو عامل جديد يعبر عن جميع هذه المتغيرات في متغير أو عامل واحد، وذلك بغرض استخدامه في نماذج الانحدار للتخلص من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وبذلك يكون الباحث تغلب على المشكلة دون اللجوء لحذف أي من المتغيرات المستقلة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

1.4 الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت، ومقاييس النزعة المركزية، حيث تمّ حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، كما استعان الباحث بالأشكال البيانية لتوضيح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول (1.4) أدناه يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، والشكل البياني (1.4) يوضح ذلك.

جدول 1.4: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
الناتج المحلي الإجمالي	44	13247.68	1886.30	9648	15727.35
عدد حسابات المودعين	44	2751508	477659.7	1947265	3633119
إجمالي قيمة الودائع للأفراد	44	6472.81	1469.29	4705.70	9386.85
إجمالي التسهيلات	44	5084.85	2193.29	1828.2	8885.52
إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	44	122692.8	38208.96	62180	189414.0

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

1.1.4. الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من خلال الجدول (1.4) أنَّ المتوسط الحسابي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 13247.68 خلال الفترة 2008–2018، وقد شهدت قيم الناتج المحلي الإجمالي حالة من النمو المضطرد خلال الفترة المستهدفة من الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة مسجلة للناتج المحلي خلال الربع الأول من 2008 والتي بلغت 9648 مليون دولار، وقد شهدت هذه القيمة زيادة مستمرة بلغت ذروتها خلال الربع الرابع من عام 2018 وبقيمة إجمالية مسجلة بلغت 15727.35 مليون دولار، والشكل البياني (1.4) يوضح ذلك.

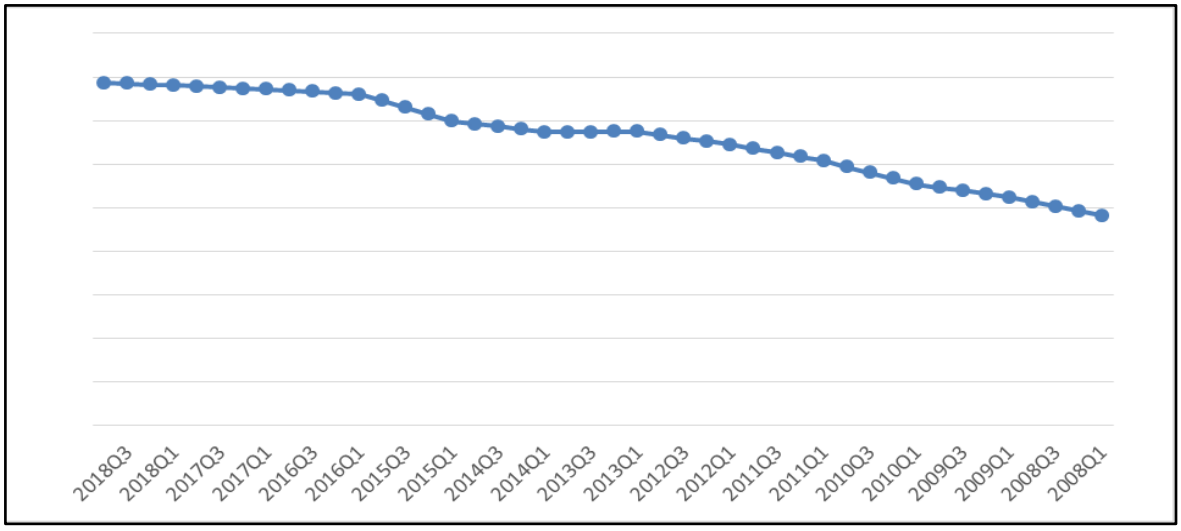

شكل 1.4: الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع).

2.1.4. عدد حسابات المودعين:

تشير النتائج بالجدول (2.4) الخاصة بمؤشرات الشمول المالي، والتي من أهمها: عدد حسابات المودعين، بأن المتوسط الحسابي لعدد حسابات المودعين 2751508، حيث بلغت أدنى قيمة لأعداد حسابات المودعين 1947265 سجلت خلال الربع الأول من عام 2008، بينما بلغت أعلى قيمة لها 3633119 سجلت في الربع الرابع من عام 2018، والشكل البياني (2.4) يوضح ذلك.

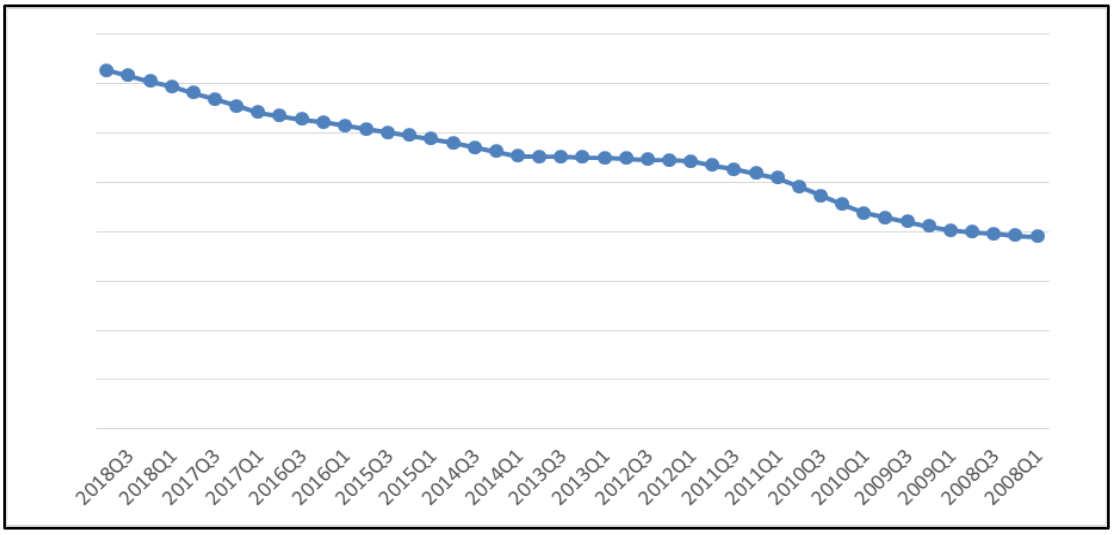

شكل 2.4: عدد حسابات المودعين خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع).

3.1.4. إجمالي قيمة الودائع للأفراد:

تشير النتائج بالجدول (2.4) الخاصة بإجمالي قيمة الودائع للأفراد، بأنَّ المتوسط الحسابي لعدد حسابات المودعين 6472.81 مليون دولار، حيث بلغت أدنى قيمة لإجمالي قيمة الودائع للأفراد 4705.70 مليون دولار سجلت خلال الربع الأول من عام 2008، بينما بلغت أعلى قيمة لها 9386.85 مليون دولار سجلت في الربع الرابع من عام 2018، والشكل البياني (3.4) يوضح ذلك.

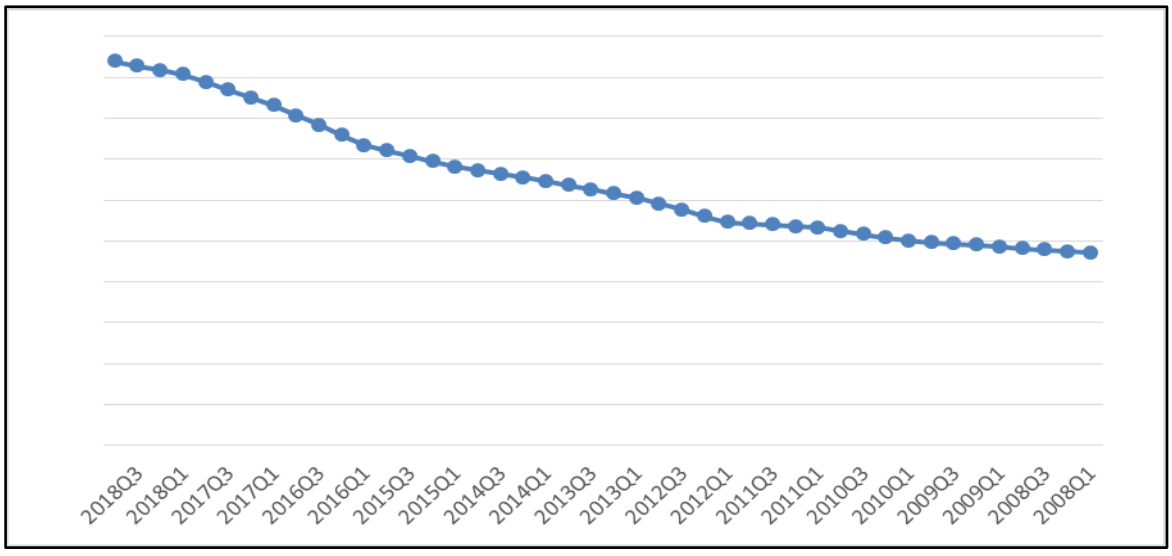

شكل 3.4: إجمالي قيمة الودائع للأفراد خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع).

4.1.4. إجمالي التسهيلات:

تشير النتائج بالجدول (2.4) الخاصة بإجمالي التسهيلات، بأنَّ المتوسط الحسابي لإجمالي التسهيلات 5084.85 مليون دولار، حيث بلغت أدنى قيمة لإجمالي قيمة الودائع للأفراد 1828.20 مليون دولار سجلت خلال الربع الأول من عام 2008، بينما بلغت أعلى قيمة لها 8885.52 مليون دولار سجلت في الربع الرابع من عام 2018، والشكل البياني (4.4) يوضح ذلك.

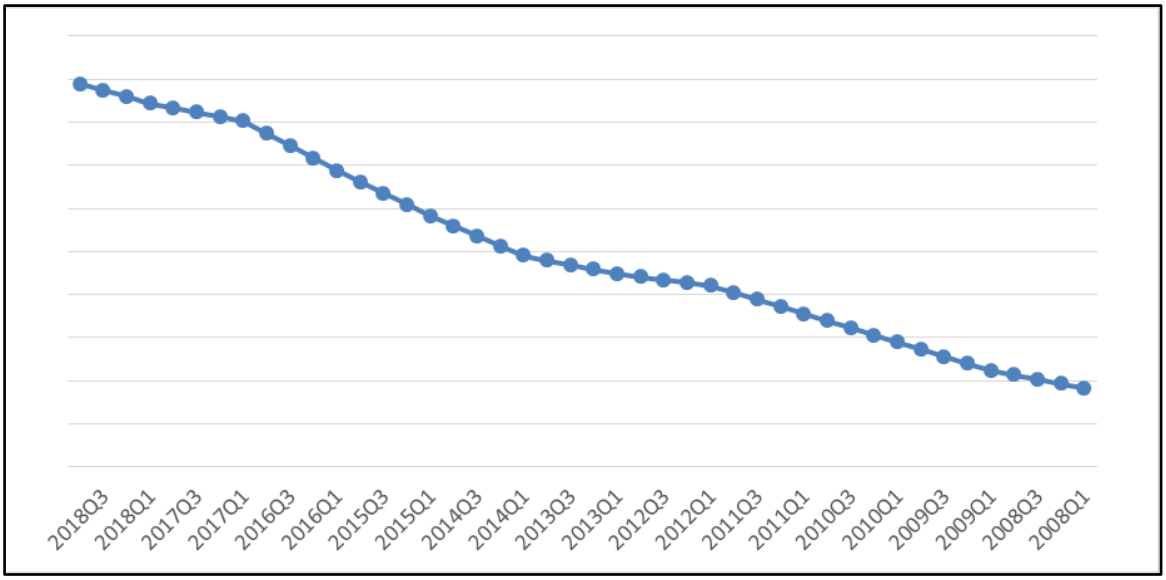

شكل 4.4: إجمالي التسهيلات خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع).

5.1.4. عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي:

تشير النتائج بالجدول (2.4) الخاصة بعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، بأنَّ المتوسط الحسابي 122692 بطاقة، حيث بلغت أدنى قيمة 62180 بطاقة سجلت خلال الربع الأول من عام 2008، بينما بلغت أعلى قيمة لها 189414 بطاقة سجلت في الربع الأول من عام 2015، والشكل البياني (5.4) يوضح ذلك.

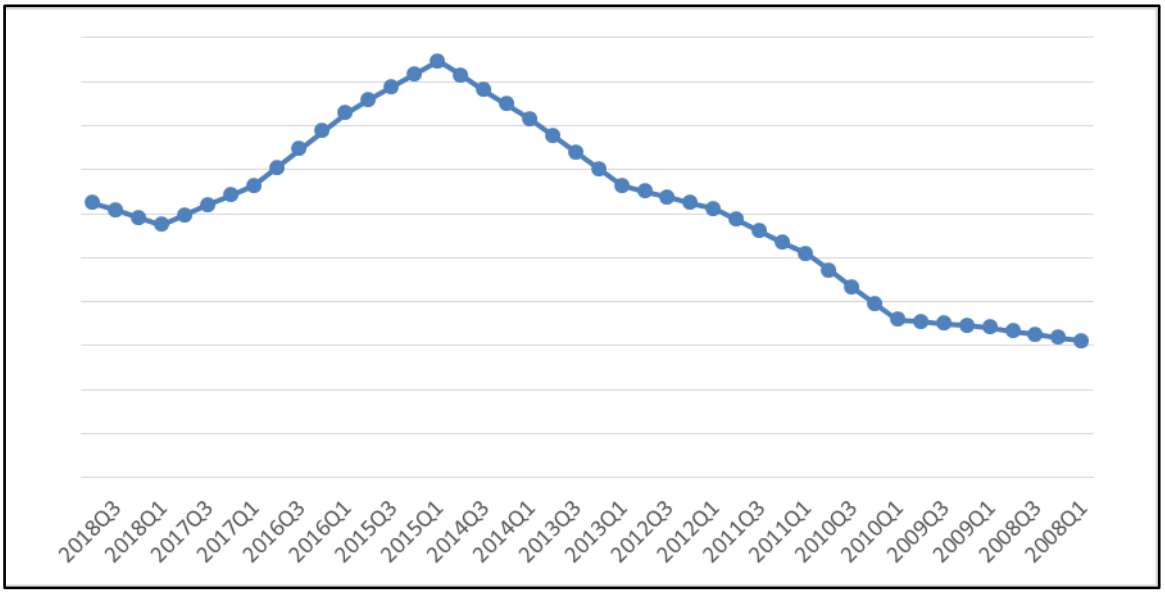

شكل 5.4: إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2019 للربع الأول).

2.4 نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

يوضح الجدول (3.4) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال اختبار معامل ارتباط بيرسون، حيث تتمثل المتغيرات المستقلة في (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع للأفراد، إجمالي التسهيلات، إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي)، بينما يتمثل المتغير التابع في (النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، ويلاحظ من خلال الجدول أنَّ ارتباطات المتغيرات المستقلة المتمثلة في (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع للأفراد، إجمالي التسهيلات، إجمالي عدد بطاقات الصراف الآلي) بالمتغير التابع (النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) ارتباطٌ طرديٌ قويٌ ودال إحصائيًا عند مستوى 1%.

جدول 2.4: نتائج اختبار العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

متغيرات الدراسة		المتغير التابع "النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي"		
		عدد المشاهدات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المتغيرات المستقلة	عدد حسابات المودعين	44 مشاهدة	0.982**	0.000
	إجمالي قيمة الودائع للأفراد		0.931**	0.000
	إجمالي التسهيلات		0.972**	0.000
	إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي		0.733**	0.000

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات (برنامج Eviews) ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

3.4 التحليل القياسي لمنهجية التكامل المشترك

يعد شرط سكون السلاسل الزمنية شرطًا أساسيًا كي نستطيع تطبيق اختبارات التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية، لذا يجب التأكد أولًا من سكون السلاسل الزمنية، وهذا يتم من خلال اختبار جذور الوحدة.

إنَّ تحليل التكامل المشترك يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتان الزمنيتان Xt، Yt غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، وهذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المشترك (المتزامن)، وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لا بُدَّ أولًا من إزالة مشكلة عدم الاستقرار، وذلك من خلال اختبارات جذور الوحدة (Unit Roots Test) في المرحلة الأولى نستعمل اختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية في الدراسة، وتجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها من خلال اختبار (ADF – Augmented Dickey Fuller)، واختبار (Phillips Perron - PP)، والجدول (3.4) يوضح نتائج اختبارات السكون.

جدول 3.4: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار PP		
	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
الناتج المحلي الإجمالي	1.15	1.49-	**6.32-	4.42	1.51-	**6.32-
عدد حسابات المودعين	1.74	0.73-	**6.32-	5.29	0.75-	**6.32-
إجمالي قيمة الودائع للأفراد	1.81	0.64-	**6.32-	8.31	0.64-	**6.32-
إجمالي التسهيلات	0.93	0.59-	**6.32-	6.33	0.59-	**6.32-
إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	0.11-	1.59-	**6.32-	0.30	1.67-	**6.32-

* معنوية عند مستوى 5%، حسب القيم الجدولية ل(Mackinnon:1996).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

من خلال الجدول أعلاه نجد أنَّ جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة في المستوى، حيث ظهرت جميع المتغيرات مستقرةً عند الفرق الثاني؛ أي خالية من جذر الوحدة عند فرقها الثاني، أي أنَّ هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الثاني ($CI\sim(2)$).

وبعد التأكد أنَّ المتغيرات المدروسة أظهرت أنَّ السلاسل الزمنية مستقرة في الفرق الثاني بمعنى أنَّ الفرق الثاني (2and difference) للمتغيرات هي سلاسل زمنية ساكنة ومؤهلة لأنْ يتم إدراجها ضمن نماذج الانحدار عوضًا عن المستوى (Level)، وبناءً على ذلك يتم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (ويقوم مفهوم التكامل المشترك على أنه إذا كان مستوى "Level" متغيرات النموذج غير ساكن "Nonstationary" أي متكاملة من الدرجة الثانية)، ونظرًا لأنَّ السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الثانية، سيتم اختبار وجود توزان طويل الأجل بينهما، على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن Johansen)، والجدول (4.4) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (Johansen).

جدول 4.4: نتائج اختبار التكامل المشترك بمنهجية (جوهانسون).

فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الذاتية	اختبار إحصائية الأثر*	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.594	94.336	69.819	0.000
على الأكثر 1	0.519	56.509	47.856	0.006
على الأكثر 2	0.272	25.754	29.797	0.136
على الأكثر 3	0.242	12.396	15.495	0.139

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

من خلال الجدول (4.4) يوضح نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك والمتمثلة في اختبار الأثر (Trace)، حيث كانت نتيجة اختبار الأثر للفرضية التي تنص على أنَّ عدد متجهات التكامل يساوي صفرًا $(r = 0)$ معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنتج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل $(r > 0)$، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر $(r \leq 1)$ معنوية، وبذلك نرفض هذه الفرضية والاستنتاج بوجود أكثر من متجه تكامل وحيد $(r > 1)$، في حين كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين تكامل مشترك على الأكثر $(r \leq 2)$ غير معنوية، وبالتالي نقبل هذه الفرضية ونستنتج وجود متجهين تكامل مشترك على الأكثر $(r \leq 2)$، وهذا يمكننا اعتماد قيم المتغيرات عند مستوياتها في استخدام طريقة تحليل الانحدار في تحليل نمط العلاقة دون الحصول على قيم مضللة أو مقدرات زائفة.

4.4 نتائج تقدير نموذج الدراسة

فيما يلي عرض تفصيلي لنتائج التقدير الإحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة (عدد الفروع والمحسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع للأفراد، إجمالي التسهيلات، إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي) على المتغير التابع (النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي)، وبناء على ذلك تم تقدير نموذج الدراسة، والإبقاء عليه بأفضل صورة له، والجدول (5.4) أدناه يوضح نتائج التقدير.

جدول 5.4: نتائج تقدير نموذج الدراسة.

المتغير التابع "النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي"						
المتغيرات المستقلة	**المعاملات المقدرة Coefficients**	**الخطأ المعياري S.E**	**قيمة اختبار "t"**	**P-Value مستوى الدلالة**	**المرونة Elasticity**	**VIF معامل تضخم التباين**
عدد حسابات المودعين	0.001	0.000	3.052	0.004	0.21	2.63
إجمالي قيمة الودائع للأفراد	-0.779	0.182	-4.283	0.000	-0.38	1.75
إجمالي التسهيلات	1.024	0.159	6.430	0.000	0.39	5.93
إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	0.006	0.001	3.926	0.000	0.06	1.20
الحد الثابت (Constant)	9202.783	924.283	9.957	0.000	----	لا يوجد
معامل التحديد= 0.99، معامل التحديد المعدل= 0.98 متوسط معامل تضخم التباين = 2.88						

* معنوي عند مستوى 5%، ** معنوي عند مستوى 1%.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ من خلال الجدول أنَّ متوسط معاملات تضخم التباين (VIF) تساوي (2.88) وهي قيمة أقل من الحد الأقصى (5)، ويشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.98)، حيث إنها تعني أنَّ المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع، إجمالي التسهيلات، إجمالي عدد بطاقات الصراف الآلي) تفسر 98% من تباين متغير النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بنتائج النموذج فقد توصل الباحث للنتائج الآتية:

تأثير عدد حسابات المودعين على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (0.001) بمرونة اقتصادية موجبة (0.21)، وهو ما يشير إلى أنَّ زيادة عدد حسابات المودعين سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 21%.

وفيما يتعلق بتأثير إجمالي قيمة الودائع للأفراد على النمو الاقتصادي، تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (0.779−)، بمرونة اقتصادية سالبة (0.38)، وهو ما يشير إلى أنَّ زيادة قيمة الودائع للأفراد سيسهم في التغير السلبي في النمو الاقتصادي بنسبة 38%.

أما تأثير إجمالي التسهيلات على النمو الاقتصادي، تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (1.024)، بمرونة اقتصادية موجبة (0.39)، وهو ما يشير إلى أنَّ زيادة إجمالي التسهيلات سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 39%.

وأخيرًا فيما يتعلق بإجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلى، تشير النتائج لوجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (0.006)، بمرونة اقتصادية موجبة (0.06)، وهو ما يشير الى ان زيادة عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 6%.

وبناءً على ما تم عرضه أعلاه، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة كالآتي:

$$\widetilde{GDP} = 9202.783 + 0.001\,(NDA) - 0.779\,(\mathrm{TVDI}) + 1.024\,(\mathrm{TCF}) + 0.006\,(\mathrm{NATMC}) + e_t.$$

5.4 نتائج تقدير نموذج الدراسة بعد تكوين بنية عاملية تعبر عن متغيرات الشمول المالي المستقلة باستخدام التحليل العاملي وفقًا للترابطات الداخلية بين المتغيرات

الجدول رقم (6.4) يوضح نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لاشتقاق بنية عاملية تعبر عن متغيرات الشمول المالي المستقلة من خلال الاستفادة من الترابطات القوية بين هذه المتغيرات، ومن خلال نتائج الارتباط (ملحق رقم3) والذي يمثل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، نجد أنَّ معاملات الارتباط بين متغيرات الشمول المالي المستقلة عالية جدًا (عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع، إجمالي التسهيلات)، وهنا نتائج التحليل العاملي تظهر أنَّ المتغيرات المستقلة معًا كوّنت عاملًا (متغيرًا كامناً) أو بنية عاملية بعامل واحد من خلال قيمة التشبع، وبعد الاطلاع على النتائج تبيّن أنَّ قيمة التشبع تركزت في عامل واحد، ومن ثم إجراء التحليل العاملي، حيث تظهر بأنَّ المتغيرات المستقلة معًا كوّنت متغيرًا كاملًا واحدًا واحدًا (Latent variable) أو بنية عاملية واحدة تتمثل في عامل يعبر عن جميع هذه المتغيرات، ويتضح قوة انضمام هذه المتغيرات لعامل واحد من خلال قيمة التشبع (Loadings) لكل متغير، والتي جميعًا تتجاوز (0.90)، كما يتضح من خلال الجدول قدرة العامل الكامن على تفسير تباين المتغيرات المكونة له، حيث نجد أنَّ قيم الشيوع (Communality) كان معظمها أكبر من 90%، كما كانت نتيجة اختبار (Bartlett) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وهذا يؤكد جودة البنية العاملية التي كونتها المتغيرات المستقلة. وبذلك سيتم اشتقاق الدرجات العاملي للمتغير الكامن الذي يعبر عن جميع المتغيرات المستقلة في متغير جديد ذي درجات معيارية، ومن ثم استخدام هذا المتغير كمؤشر للشمول المالي وقياس تأثيره على النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 6.4: نتائج التحليل العاملي لمتغيرات الشمول المالي المستقلة.

المتغيرات	درجة التشبع	قيم الشيوع
	العامل الأول	
عدد حسابات المودعين	0.991	0.983
إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)	0.987	0.974
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	0.995	0.991
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	1.000	1.000
Bartlett chi-square = 57.793, Bartlett probability = 0.000		

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات التحليل العاملي (Eviews).

1.5.4. نموذج مؤشر الشمول المالي على النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي:

قبل البدء في تقدير مؤشر الشمول المالي وقياس أثر على النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي يجب تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يعد الشرط الوحيد قبل تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا (FMOLS).

2.5.4. نتائج اختبار التكامل المشترك:

طريقة انجل جرانجر (Engle Granger)، وتستخدم هذه الطريقة لاختبار التكامل المشترك في نماذج الانحدار البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط، وتكون فيها عدد بيانات السلاسل كبيرة، وتتم هذه الطريقة بتقدير النموذج الخطي البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع، ومن ثم يتم الحصول على البواقي الناتجة عن تقدير هذه العلاقة واختبار جذر الوحدة لها، والجدول (7.4) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (Engle Granger).

جدول 7.4: نتائج اختبار التكامل المشرتك بطريقة انجل وغرانجر.

سلسلة البواقي	ADF	PP	فرض جذر الوحدة	القرار
	الفرق الثاني	الفرق الثاني		
النموذج	-6.292**	-6.292**	رفض	متكامل من الدرجة الثانية

* معنوية عند مستوى 5%، حسب القيم الجدولية ل(Mackinnon:1996).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من خلال جدول (7.4) بأنَّ سلسلة البواقي الناتجة عن تقدير النموذج الدراسة القياسية في صورتها البسيطة كانت ساكنة بالدرجة الثانية، ويتضح ذلك من خلال رفض فرض العدم الذي ينص على وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية، والاستنتاج بأنَّ البواقي متكاملة من الدرجة الثانية، مما يعني وجود تكامل مشترك من الدرجة الثانية، وبناءً على ذلك يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا (FMOLS) لأنها تفترض وجود التكامل المشترك لتطبيقها.

3.5.4. نتائج تقدير نموذج الدراسة:

فيما يلي عرض تفصيلي لنتائج التقدير الإحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس علاقة وتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على ذلك تم تقدير نموذج الدراسة، والإبقاء عليه بأفضل صورة له، والجدول (8.4) أدناه يوضح نتائج التقدير.

جدول 8.4: نتائج تقدير نموذج الدراسة للشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير التابع "النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي"					
المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار "t"	P-Value مستوى الدلالة	VIF معامل تضخم التباين
الشمول المالي	1790.64**	124.12	14.42	0.000	1.00
الحد الثابت (Constant)	13276.28**	122.32	108.53	0.0000	لا يوجد
معامل التحديد = 0.944، معامل التحديد المعدل= 0.942					

* معنوي عند مستوى 5%، ** معنوي عند مستوى 1%.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.994)، حيث إنها تعني أنَّ الشمول المالي يفسر 99.4% من تباين متغير الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (1790.64)، وهو ما يشير إلى أنَّ تضاعف الشمول المالي عن الواقع الراهن سيسهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1790.64 يعادل (1790640000 دولار).

وبناءً على ما تم عرضه أعلاه، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط لنموذج الدراسة كالآتي:

$$\widehat{GDP} = 13276.28 + 1790.64(FI) + e_t.$$

6.4 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد حسابات المودعين على النمو الاقتصادي في فلسطين".

من الجدول (8.3) يتضح وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية إيجابي عند مستوى 1% لعدد حسابات المودعين على النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغ معامل الانحدار (0.001) بمرونة اقتصادية موجبة (0.21)، وهو ما يشير إلى أن مضاعفة عدد حسابات المودعين سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 21%.

ويعزو الباحث وجود هذا التأثير المعنوي الإيجابي لعدد حسابات المودعين على تحفيز النمو الاقتصادي في فلسطين إلى أنَّ الزيادة في عدد حسابات المودعين تُعبر عن مدى قدرة المصارف الفلسطينية على حشد نسبة مرتفعة من ودائع الأفراد، والتي بالتالي من شأنها أنْ تزيد من توافر السيولة المالية في المصارف، ومن ثم توجيه هذه السيولة المالية نحو التسهيلات الائتمانية التي من الممكن استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، بمعنى أنَّ مضاعفة عدد حسابات المودعين يزيد من قيمة الموارد المالية المتوفرة في البنوك، والتي تُعد بمكانة مؤشر فعّال في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة حشد الموارد المالية اللازمة لتعزيز النشاط والتبادل الاقتصادي، سواء كان بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات التجارية المختلفة، بمعنى أنَّ مضاعفة عدد حسابات المودعين يعد بمكانة القناة التي تربط بين التنمية كعملية وبين تحقيق النمو الاقتصادي كهدف، حيث إنَّ زيادة عدد الحسابات يساهم في زيادة قيمة المُدخرات التي تعد كقنوات وساطة مالية لتمويل عمليات الاستثمار، من خلال تسهيل الاقتراض في العديد من القطاعات والمجالات الاقتصاية المختلفة، وبالتالي رفع رصيد رأس المال الاقتصادي في المجتمع، وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال الاعتماد على التمويل المحلي الداخلي، وتخفيف الحاجة للتمويل الخارجي من خلال ضخ هذه المدخرات في شرايين الاقتصاد المحلي، وهذا بالتحديد ما أسهم في وجود أثر إيجابي معنوي لمضاعفة عدد حسابات المُودعين على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث إنَّ قدرة المصارف على حشد المدخرات وتوجيهها نحو الإقراض الخاص بالأنشطة الاقتصادية المختلفة يُعزز اتساع رقعة هذه الأنشطة، ويتيح الفرصة للكثير من فئات المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يزيد من مستوى نمو النشاط الاقتصادي في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي قيمة الودائع للأفراد على النمو الاقتصادي في فلسطين".

من الجدول (8.3) يتضح وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لتأثير إجمالي قيمة الودائع للأفراد على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (0.779−)، بمرونة اقتصادية سالبة (0.38)، وهو ما يشير إلى أنَّ مضاعفة قيمة الودائع للأفراد سيسهم في التغير السلبي في النمو الاقتصادي بنسبة 38%.

ويعزو الباحث وجود هذا التأثير المعنوي السلبي لإجمالي قيمة الودائع للأفراد على تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني، إلى أنه وبالرغم من أنَّ تضاعف إجمالي قيمة الودائع يُعد من أهم مؤشرات العمق المالي في فلسطين، والتي تعبر عن قدرة المصارف على حشد المدخرات التي يتم توجيهها من قبل المصارف بشكل آخر نحو اقراض الأنشطة الاقتصادية المتنوعة؛ إلا أنَّ تراكم القروض على الموظفين العموميين وضعف قدرتهم على السداد بسبب تأخر الرواتب في بعض الأحيان ودفعها غير كاملة في بعض الأحيان، أدى إلى حجز هذه الودائع لصالح المصارف المُقرضة، وبالتالي فإن تلك الودائع لا يتم الاستفادة منها بشكل سليم ومُجدٍ؛ مما جعل تأثيرها سلبي على النمو الاقتصادي، حيث إنها أصبحت بمثابة عبء على كاهل أصحابها، ولا يمكن الاستفادة منها في تنشيط عملية التبادل الاقتصادي.

كما يرى الباحث أيضًا حجز الودائع لصالح القروض وتجميد امكانية الاستفادة منها يؤدي إلى عدم وجود بيئة مؤاتيه لمنح الائتمان سواء من حيث ارتفاع المخاطر وحالة عدم التأكد التي بدورها تؤدي إلى احجام البنوك عن منح الائتمان وحرمان الأنشطة الاقتصادية من قيمة هذه الودائع، مما يؤدي بالتالي إلى حدوث خلل في دوران عملية التبادل الاقتصادي، ويُضعف قدرة هذه الودائع على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فإنَّ ذلك يحد من تحسين حالة النشاط الاقتصادي، ويزيد من حالة الركود الاقتصادي في فلسطين، وهذا بالتحديد ما تسبب في الأثر السلبي لقيمة ودائع الأفراد على تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي التسهيلات على النمو الاقتصادي في فلسطين".

من الجدول (8.3) يتضح وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لتأثير إجمالي التسهيلات على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (1.024)، بمرونة اقتصادية موجبة (0.39)، وهو ما يشير إلى أنَّ مضاعفة إجمالي التسهيلات سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 39%.

ويعزو الباحث وجود هذا التأثير المعنوي الإيجابي لإجمالي التسهيلات على النمو الاقتصادي إلى أنَّ التسهيلات المالية التي تُقدمها المصارف والمؤسسات المالية في فلسطين بشكل عام تُساهم في توسيع خيارات البشر، من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة، سواء كانت هذه التسهيلات تشمل التسهيلات الخاصة بالأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار، بمعنى توفر النقد والأرصدة أو توفر سهولة الصرف، حيث تساهم هذه التسهيلات في القضاء على الفقر والبطالة، ورفع مستوى المعيشة، ودعم عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثير التسهيلات المالية على كمية الاستثمارات؛ بمعنى مساهمة القطاع التمويلي في التنمية من خلال توسيع قناة النمو الاقتصادي وقناة توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع الفلسطيني؛ مما يساهم في دفع عجلة الاستثمار والتنمية، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

كما يرى الباحث أيضًا أنَّ زيادة التسهيلات يزيد من إمكانية استخدام الخدمات المالية والمصرفية بشكل يسير وسهل؛ مما ينعكس بالتالي على تشجيع النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، حيث إنَّ التسهيلات المالية تساهم في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بدءًا من تمويل القروض الاستهلاكية أو تمويل قطاع التجارة وقطاع الخدمات أو غيرها من القطاعات، وبالتالي تعزيز التداول وتعزيز نشاط القطاع الاقتصادي والخدماتي، والحد من التذبذبات التي قد تحدث في هذه القطاعات؛ مما يؤدي إلى حدوث حالة من الاستقرار والأمان الاقتصادي، ويُعزز التوجه نحو تحفيز الاقتصاد وتعزيز نموه، وهذا بالتحديد ما أسهم في وجود أثر معنوي إيجابي لإجمالي التسهيلات على النمو الاقتصادي في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الرابعة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي على النمو الاقتصادي في فلسطين".

من خلال الجدول (8.3) يتضح وجود تأثير لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (0.006)، بمرونة اقتصادية موجبة (0.06)، وهو ما يشير إلى أنَّ مضاعفة عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 6%.

ويعزو الباحث وجود تأثير لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في النمو الاقتصادي إلى أن الغالبية العظمى من مستخدمي بطاقات السحب من الصراف الآلي هم فئة الموظفين، سواءً كان ذلك في القطاع العام الحكومي أو في المؤسسات غير الحكومية، حيث إن اعتماد الموظفين على بطاقات السحب من الصراف الآلي يساهم في تسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية، وبالتالي يُعزز التداول والمشاركة في النشاط الاقتصادي في حركة البيع والشراء.

كما يرى الباحث أيضًا أنَّ التأثير الإيجابي لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي يعود إلى تعزيز التعاملات المالية؛ مما يساهم في زيادة النشاط في المعاملات التجارية لمستخدميها، ويؤدي بالتالي إلى إحداث تأثير إيجابي ينعكس على تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الخامسة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي على النمو الاقتصادي في فلسطين".

من خلال الجدول (8.3) يتضح وجود تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغ معامل الانحدار (1790.64)، وهو ما يشير إلى أنّ تضاعف الشمول المالي عن الواقع الراهن سيسهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1790.64 مليون دولار يعادل (1790640000 دولار).

ويعزو الباحث وجود هذا التأثير الإيجابي للشمول المالي في النمو الاقتصادي إلى أنَّ الشمول المالي يرتبط بشكل رئيس بتحقيق الاستقرار النقدي في فلسطين، وإبقاء معدلات التضخم تحت السيطرة، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي؛ مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى وبشكل مستمر ومستدام في فلسطين.

ويرى الباحث أيضًا أنَّ التأثير الإيجابي للشمول المالي في فلسطين يكمن في قدرته على تطوير وتنمية الجهاز المصرفي الفلسطيني، من خلال تطوير البنية التحتية والهيكلية للمصارف الفلسطينية، بالإضافة إلى تطوير العديد من الأنظمة المالية والرقابية على القطاع المالي، وتحسين نُظم التسهيلات المالية والمعاملات المصرفية، وتعزيز جودتها؛ مما ينعكس بالتالي على عملية التبادل التجاري الاقتصادي في فلسطين، ويساهم في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة

تناولت الدراسة الحالية البحث في أثر الشمول المالي على تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث كشفت الدراسة من خلال اعتمادها على المنهج القياسي عن مدى مساهمة (عدد حسابات المودعين، إجمالي قيمة الودائع الأفراد، إجمالي التسهيلات، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي والشمول المالي) في تحقيق وتحفيز النمو في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، من خلال مساهمة هذه الأبعاد في تسهيل وصول المستخدمين إلى الخدمات المصرفية، وزيادة ودائع الجهاز المصرفي، وبالتالي زيادة قدرته على تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ مما يدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات، ويساهم في خلق المزيد من فرص العمل، ويدعم تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وفي ضوء استعراض الإطار النظري والتحليل الإحصائي القياسي توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي نوردها على النحو الآتي:

2.5 الاستنتاجات

1.2.5. الاستنتاجات العامة:

1. وجود ارتفاع مضطرد في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2008 –2018)، حيث شهدت هذه الفترة زيادة مستمرة بلغت ذروتها خلال الربع الرابع من عام 2018 وبقيمة إجمالية مسجلة بلغت 15727.35 مليون دولار؛ مما يشير إلى زيادة قيمة إجمالي الناتج المحلي بشكل مستمر ومستدام في فلسطين.
2. شهد القطاع المصرفي الفلسطيني زيادة مضطردة في عدد حسابات المودعين، حيث بلغت أدنى قيمة لأعدد حسابات المودعين 1947265، وكانت قد سجلت خلال الربع الأول من عام 2008، بينما بلغت أعلى قيمة لها 3633119، والتي سجلت في الربع الرابع من عام 2018؛ مما يدل على زيادة نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات بنكية في المصارف، بالإضافة إلى زيادة معدلات المعاملات المصرفية.
3. استطاع القطاع المصرفي الصمود في ظل المرحلة الصعبة التي تمثلت في ضعف التمويل الخارجي للأراضي الفلسطينية، وتقليص نسبة رواتب الموظفين العموميين، وارتفاع مستويات البطالة، حيث إنه لم يواجه خطر الانهيار، حيث ازدادت قيمة الودائع للأفراد، والذي قد ارتفع من أدنى قيمة لإجمالي قيمة الودائع للأفراد 4705.70 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2008، ليصل إلى أعلى قيمة وهي 9386.85 مليون دولار سجلت في الربع الرابع من عام 2018؛ مما يشير إلى أنّ استراتيجيات وسياسات سلطة النقد الفلسطينية قد ساهمت بنجاح في صمود القطاع المصرفي.
4. إنَّ إجمالي التسهيلات شهد تطورًا كبيرًا خلال الفترة من (2008–2018)، حيث ارتفع من1828.20 مليون دولار سجلت خلال الربع الأول من عام 2008، ليصل إلى أعلى قيمة لها 8885.52 مليون دولار سجلت في الربع الرابع من عام 2018؛ مما يشير إلى مدى مساهمة التسهيلات الائتمانية على تنمية مجالات مختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.
5. إنَّ أعداد بطاقات السحب من الصراف الآلي شهدت زيادة كبيرة خلال الفترة من (2008–2018)، حيث ارتفعت من أدنى قيمة لها 62180 بطاقة، والتي سجلت خلال الربع الأول من عام 2008، لتصل إلى أعلى قيمة لها 189414 بطاقة سجلت في الربع الأول من عام 2015؛ مما يدل على توجه المصارف الفلسطينية والمستخدمين الفلسطينيين نحو التعامل المصرفي الإلكتروني، ويدل أيضًا على زيادة في مستوى تسهيل نفاذ المواطنين الفلسطينيين إلى الخدمات المالية.

2.2.5. نتائج التحليل القياسي:

تمثلت نتائج التحليل القياسي للدراسة الحالية في النقاط الآتية:

1. وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية إيجابي عند مستوى أقل من 5% لعدد حسابات المودعين على النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغ معامل الانحدار (0.001) بمرونة اقتصادية موجبة (0.21)، وهو ما يشير إلى أنَّ مضاعفة عدد حسابات المودعين سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 21%؛ مما يدل على أنَّ زيادة عدد حساب المودعين سيؤثر إيجابًا في عملية الاقتصادي في فلسطين.
2. وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لتأثير إجمالي قيمة الودائع لقطاع الأفراد على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث بلغ معامل الانحدار (0.779−)، بمرونة اقتصادية سالبة (0.38)، وهو ما يشير إلى أنّ قيمة الودائع للأفراد ستؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي بنسبة 38%، وذلك بسبب زيادة حجم القروض التي تتسبب في حجز الودائع وعدم الاستفادة منها؛ مما يُضعف السيولة المالية، وبالتالي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.
3. وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لتأثير إجمالي التسهيلات على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5%، حيث بلغ معامل الانحدار (1.024)، بمرونة اقتصادية موجبة (0.39)، وهو ما يشير إلى أنّ مضاعفة إجمالي التسهيلات سيسهم في التغير الإيجابي في النمو الاقتصادي بنسبة 39%، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة، وبالتالي تسهيل خيارات البشر بما يشمل التسهيلات الخاصة بالأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار، وتوفر النقد والأرصدة، وسهولة الصرف، ويدعم عملية النمو الاقتصادي في فلسطين.
4. وجود تأثير لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي على النمو الاقتصادي، حيث تشير النتائج إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5%، حيث بلغ معامل الانحدار (0.006)، بمرونة اقتصادية موجبة (0.06)، ويدل ذلك على أهمية مساهمة بطاقات السحب من الصراف الآلي في تسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية، وبالتالي تعزيز النشاط الاقتصادي في فلسطين.
5. وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي على تحفيز النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغ معامل الانحدار (1790.64)، وهو ما يشير إلى أنَّ تضاعف الشمول المالي عن الواقع الراهن سيسهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1790.64 مليون دولار يعادل (1790640000 دولار)، وتدل هذه النتيجة على قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على تحسين جودة المعاملات المصرفية؛ مما ساهم في إحداث مجموعة من التسهيلات الخاصة بالنشاط التجاري وبالتالي أسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام في فلسطين.

3.5 التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة خلصت الدراسة الحالية إلى مجموعة من التوصيات، والتي تمثلت في الآتي:

1.3.5. توصيات خاصة بالحكومة الفلسطينية:

1. ضرورة العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم انتشار الخدمات المالية والمصرفية، من أجل تحسين استخدام هذه الخدمات بما يخدم مصلحة المستهلك.
2. ضرورة العمل على تطوير الأُطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بنشاط المؤسسات المالية والمصرفية، من أجل تحسين نشاط هذه المؤسسات بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين.
3. ضرورة القيام بحملات توعية وتثقيف خاصة بالمواطنين الفلسطينيين، من أجل تعزيز اتجاهاتهم نحو استخدام الخدمات المالية، وزيادة وعي المواطنين حول الفرص التي تقدمها هذه الخدمات المالية وحول المخاطر التي يجب تجنبها، من أجل تحسين استغلالهم للخدمات المالية بما يدعم عملية النمو الاقتصادي المحلي.

2.3.5. توصيات خاصة بسلطة النقد الفلسطينية:

1. ضرورة العمل على تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية حول موضوع تعزيز الشمول المالي بما يساهم في تحسين استغلال الفرص المتاحة، من أجل توسيع عملية الشمول المالي وتحسين أثرها على تحفيز النمو الاقتصادي.
2. ضرورة بذل المزيد من الجهود تجاه تطوير القطاع المصرفي الفلسطيني باعتباره شريانَ التمويل الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، من أجل تطوير جميع الخدمات المالية وتحسين آلية النفاذ إليها بما يخدم مصلحة جميع فئات الشعب الفلسطيني.
3. ضرورة تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية بما يتلاءم مع التطورات العالمية، ويُعزز مستقبل القطاع المالي والمصرفي في فلسطين.
4. ضرورة العمل على تطوير لجان خاصة بإدارة الأزمات مرتبطة بالسياسات الاحترازية، وذلك من أجل التصدي للمخاطر السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين، من خلال التخطيط الدوري عن طريق بناء السيناريوهات البديلة، من أجل تأمين الاستقرار المالي وحماية النظام المصرفي في فلسطين.

5. ضرورة تطوير آلية خاصة بخطة التحول الاقتصادي من خلال وضع أسس لعمليات السوق المفتوحة، من خلال ضبط وتنظيم عمل مؤسسات التمويل الصغير، وبما يساهم في نجاح المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ذات الأثر الفعّال في الاقتصاد الفلسطيني، وفي تحسين الإنتاجية المحلية.

4.5 عناوين لدراسات وبحوث مستقبلية مقترحة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع الشمول المالي وانعكاساته على تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين؛ مما يستدعي ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الجديدة التي تتناول هذا الموضوع من جوانب أخرى، ومن هذه العناوين المقترحة الآتي:

1. أثر الشمول المالي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات المصرفية في فلسطين.
2. أثر الشمول المالي على تحقيق الاستدامة المالية في البنوك الفلسطينية.
3. مؤشرات الشمول المالي ومدى قدرتها على تحقيق التمويل الأمثل للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في فلسطين.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

1- أبو دية، م.، (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

2- أبو شعبان، ه.، (2016). أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية لدول عربية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3- بدوى، ر.، (2018) الشمول المالي: دور البنك المركزي المصري، دراسة بحثية نشرت في البنك المركزي المصري.

4- بن رجب، ج.، (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي.

5- بن عامر وبن جدو، (2020). التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)، بحث محكم نشر في مجلة الاستراتيجية والتنمية، الجزائر.

6- بوداب وبن جدو، (2020). التقدير القياسي لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر في الفترة (1994-2018)، بحث محكم نشر في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.

7- التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2019.

8- التميمي، ز.، (2018) تحليل السببية الديناميكية لمحددات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1970-2014)، كلية الاقتصاد، جامعة البصرة، ورقة بحثية نشرت في المؤتمر العلمي السادس لاتحاد الأخصائيين العرب تحت شعار تناغم الاقتصاد والتكنولوجيا نحو التنمية المستدامة.

9- حكار، ح. وبوفليسي، إ. (2015). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة – ماليزيا. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة 08 ماي 1945 – قالمة. الجزائر.

10- حمدان، ب. ودرويش، س.، (2018). مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين، بحث محكم نشر في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية.

11- حمدان، ب.، (2012) تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

12- حلس، ر.، (2017). التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، مقال نشر في جريدة مصدر الإخبارية.

13- الحنجوري، ح.، (2015). تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

14- سعد، م.، (2020). أثر الرقابة الاستراتيجية على تطبيق معايير الحَوْكمة في المؤسسات العامة (دراسة حالة: سلطة النقد الفلسطينية)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

15- سلطة النقد الفلسطينية، (2014). إنجازات سلطة النقد كرست لفلسطين مكانة رائدة في مجال الشمول المالي.

16- سلطة النقد الفلسطينية، (2017). اللجنة التوجيهية تعتمد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، بيانات صحفية، موقع سلطة النقد الفلسطينية.

17- سمارة، ن.، (2013). المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.

18- الشحادة وآخرون، (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي، بحث محكم نشر في جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

19- الشوا، ع. (2019). سلطة النقد الفلسطينية تنشر التقرير السنوي 2018. سلطة النقد الفلسطينية.

20- صندوق النقد العربي، (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة من خلال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، نشر في صندوق النقد العربي.

21- عبد الدايم، س.، (2019) العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية – دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر.

22- عليوة، ر.، (2019). أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2018)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

23- عموص، ع.، (2017). تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015)، سلطة النقد الفلسطينية.

24- عودة، س.، (2011). دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية.

25- قفيشة، س. وشاهين، ي.، (2020). واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، بحث محكم نشر في مجلة الدراسات العربية للبحوث الشاملة.

26- المركز الفلسطيني للإعلام، (2019). الاقتصاد الفلسطيني في 2020.. واقع صعب هل يتغير؟، مقال نشر في المركز الفلسطيني للإعلام.
27- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، (2016). الشمول المالي في فلسطين، بحث نشر في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس".
28- نصار، ع.، (2013 م). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي – حالة بعض الدول العربية (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: جامعة الأزهر.
29- نقيرة، أ. ونور الدين، أ.، (2019)، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، جامعة المنوفية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Asli Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Doro the Singer, Saniya Ansar, Jake Hess (2017),"Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)", The World Bank Development Research Group/
2- Bakar & Sulong, (2018). The Role of Financial Inclusion on Economic Growth: Theoretical and Empirical Literature Review Analysis, Faculty of Economics and Management Sciences, Universiti Sultan Zainal Abidin, Gong Badak Campus, Malaysia.
3- Balele, N., (2019). The Impact of Financial Inclusion Economic Growth in Sub-Saharan Africa., Directorate of Economic Research and Policy, Bank of Tanzania, Tanzania.
4- Bayarcelik, E. & Tasel, F., (2012). Research and Development: Source of Economic Growth, Yeditepe University, Istanbul, 34755, Turkey, International Strategic Management Conference.
5- Chad Stone, (2017). Economic Growth: Causes, Benefits, and Current Limits, Center on Budget and Policy Priorities. https://www.cbpp.org/economy/economic-growth-causes-benefits-and-current-limits
6- Mazumder, S., (2019). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: A Literature Review, Master's Thesis, University of OULU.
7- McAleer, M., (2019). Financial Inclusion and Macroeconomic Stability in Emerging and Frontier Markets, Business and Economics Research Group Ho Chi Minh City Open University, Vietnam
8- Nizam, et. al., (2020). Financial inclusiveness and economic growth: new evidence using a threshold regression analysis, Economic Research-Ekonomska Istraživanja.
9- Onaolapo, A. R. (2015). Effects of Financial Inclusion on the Economic Growth of Nigeria. International Journal of Business and Management Review, 11 – 28

10- Otiwu Kingsley, et. al., (2018). Financial Inclusion and Economic Growth of Nigeria (The Microfinance Option), International Journal for Innovation Education and Research.
11- Peng, et. al., (2019). The Sustainable Development of Financial Inclusion: How Can Monetary Policy and Economic Fundamental Interact with It Effectively?, College of Finance and Statistics, Hunan University, Changsha.
12- Sarma, Mandira. (2008). Index of Financial Inclusion, Indian Council for Research on International Economic Relations
13- Sethi & Acharya, (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence, Journal of Financial Economic Policy.
14- Singh, N.(2017).Financial Inclusion: Concepts, Issues and Policies for India. Growth Centre, Synthesis, 1-36
15- Skare, M. & Druzeta, R., (2015). Poverty and Economic Growth: A Review, Faculty of Economics and Tourism "Dr Mijo Mirković", Juraj Dobrila University of Pula, Pula, Croatia
16- Taghizadeh-Hesary, Chuc & Le, (2019). Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia, Borsa _Istanbul Review 19-4 (2019) 310e322
17- Taghizadeh-Hesary, et. al., (2019). Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia, Borsa Istanbul Review.
18- Wakdok, S., (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis, International Journal of Business Innovation and Research
19- Yorulmaz, (2012). Financial Inclusion & Economic Development: A Case study of Turkey and a cross-country analysis of European Union, Clemson University.

الملاحق

ملحق 1: الشمول المالي في فلسطين.

المحتويات

أولاً: المقدمة 4

ثانياً: واقع الشمول المالي في فلسطين 10

ثالثاً: معوقات الشمول المالي في فلسطين 14

رابعاً: الهدف الرئيس والأهداف الاستراتيجية والفرعية لاستراتيجية الشمول المالي في فلسطين 18

خامساً: الرقابة والتقييم 21

سادساً: تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي/ الهيكل التنسيقي 22

سابعاً: الخطة التنفيذية لاستراتيجية الشمول المالي 23

قائمة الاختصارات

AFI: Alliance for Financial Inclusion

AML-CFT: Anti-Money Laundering and Countering Financing of Terrorism

DAP: Dinarau Action PLAN

FIEG: Financial Inclusion Experts Group

GPFI: The Global Partnership for Financial Inclusion

KYCC: Know Your Customer's Customers

MASAV: Banks Clearing Center/ automated clearing house

OECD: The Organization for Economic Co-operation and Development

USSD: Unstructured Supplementary Service Data

أولاً: المقدمة

تصدر موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة أجندة الإصلاح والتنمية في فلسطين، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال تنفيذ بعض الإصلاحات في القطاع المالي الهادفة إلى تعزيز نسب الشمول المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة، حيث شملت هذه الإصلاحات تعزيز البنية التحتية الخاصة بالإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي، وحماية حقوق المستهلكين والتوعية والتثقيف المالي، وامتدت لتشمل قطاع التمويل متناهي الصغر.

وادراكاً من المؤسسات الرقابية في القطاع المالي لأهمية الشمول المالي وضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، حازت دولة فلسطين ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية في العام 2010 على عضوية مؤسسة «التحالف العالمي للشمول المالي» (AFI). حيث أعلنت سلطة النقد التزامها من خلال علان مايا[1] (Maya Declaration) بإنشاء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وفي أعقاب إعلان مايا وقعت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد وثيقة المبادئ الخاصة بالقيادة المشتركة لبناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي ستغطي الفترة 2018 – 2025، وتبع توقيع الوثيقة تشكيل لجنة توجيهية أشرفت فيما بعد على عملية بناء الاستراتيجية الوطنية [2].

إن بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين لا يحقق التزام سلطة النقد بإعلان مايا فحسب، بل يؤكد على عزم صناع القرار في القطاع المالي على التعامل مع الشمول المالي بطريقة أكثر منهجية من جهة، ويعكس اهتمام صانعي السياسات في القطاع المالي به من جهة أخرى، بالارتكاز على عاملين اثنين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وهما تزايد الأثر السلبي لمشكلة الاقصاء المالي، الأمر الذي يعكس طبيعة وحجم هذه المشكلة مع تزايد وتوافر البيانات والإحصائيات ذات العلاقة بمشكلة الإقصاء المالي. والعامل الثاني هو زيادة القناعة بأهمية وأثر التغييرات الإيجابية المتوقعة نتيجة لتعزيز مستويات الشمول المالي ومعالجتها لعدد من الاحتياجات التنموية الملحة لغالبية المواطنين في المجتمع الفلسطيني. ومن المعروف أنه ولغرض وضوح قوة التغيير التي يحدثها الشمول المالي، فإنه يجب زيادة نسب الشمول المالي كماً ونوعاً وتحديداً لدى الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل خاصة النساء، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

[1] تم إطلاق «اعلان مايا» من قبل أعضاء مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي(AFI)، وذلك خلال منتدى السياسات العالمي الذي عقدته (AFI) في العام 2011 في ريفيرا مايا، المكسيك، ومنذ إطلاقه فقد أعلن 58 عضواً التزامه بإعلان مايا.

[2] تم تشكيل اللجنة التوجيهية لقيادة عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العام 2014 ويرأس اللجنة كل من هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد، وتضم في عضويتها كلاً من جمعية البنوك في فلسطين، ووزارة التربية والتعليم العالي، وجمعية مستهلكي الخدمات المصرفية والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر «شراكة»، ووكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، وبورصة فلسطين، والاتحاد الفلسطيني لشركات الأوراق المالية، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، ووزارة التنمية الاجتماعية.

أسباب ومبررات الشمول المالي في فلسطين

يعمل الاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة وتأثير مجموعة من القيود الخارجية القاسية، لعل أبرزها تلك القيود الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وتحول دون التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في فلسطين، من حيث القيود والعراقيل المفروضة على حركة الأفراد، والاستفادة من الموارد مثل الماء وتدفقات رؤوس الأموال. من جهة أخرى تسهم العوامل الداخلية أيضاً في ضعف النمو الاقتصادي، ومن هذه العوامل ارتفاع معدلات الفقر ونسب البطالة، وانخفاض آفاق النمو والتنمية المستدامة.

فعلى سبيل المثال، وفي نهاية العام 2011 بلغت معدلات الفقر في فلسطين25.8%، أما نسبة البطالة وفي نهاية العام 2016 فقد بلغت 26.9%، وتشهد هذه النسبة تمايزاً جغرافياً واضحا حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 41.7% لذات العام.[3]

من جهة أخرى، لا يزال انخفاض معدلات الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها من العوامل الداخلية البارزة التي تحول دون زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة، حيث يوجد شريحة واسعة من الأفراد البالغين في المجتمع الفلسطيني تشكل النساء نسبة مرتفعة فيها لا تزال مقصاة ومستبعدة من النظام المالي الرسمي الفلسطيني.

في حين هناك العديد من الأفراد القادرين على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، لا زالوا محرومين من تلك الخدمات بسبب عدم خدمتهم من قبل مزودي الخدمات والمنتجات المالية، فعلى سبيل المثال فان 60% من الأفراد البالغين في فلسطين يملكون حساباً بنكياً، بالمقابل فإن نسبة من يستخدمون المنتجات الائتمانية لا تتعدى 10% [4] فقط. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها ضعف الثقافة والوعي المالي، وعدم توافر المنتجات والخدمات المالية الملائمة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة استخدام هذه الخدمات والمنتجات، حيث لم تتجاوز 8.6% فقط نسبة الأفراد البالغين في فلسطين الذين يملكون بوليصة تأمين .[5]

[3] وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[4] وفقاً للبيانات الإدارية لدى سلطة النقد، 2013.

[5] دراسة الشمول المالي في فلسطين، 2016.

كما تشير البيانات المتوفرة إلى أن معاناة النساء من الإقصاء المالي في فلسطين تفوق معاناة الشرائح الأخرى. ومما يزيد من تفاقم مشكلة الإقصاء المالي، ضعف الثقة بمزودي الخدمات المالية الرسمية، وتدني مستويات الثقافة والوعي المالي لدى شريحة كبيرة من الأفراد البالغين في المجتمع الفلسطيني، ولا ينحصر الإقصاء المالي في الأفراد فقط، بل يمتد ليشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ونتيجة لذلك تعاني هذه المنشآت، بسبب اعتمادها على مصادر التمويل الذاتية لديها، أو الاعتماد على مصادر تمويل من خارج القطاع المالي الرسمي وذلك لتوفير احتياجاتها التمويلية.

تجدر الإشارة إلى ان التمويل الذاتي [6] أو التمويل من مصادر خارج القطاع الرسمي لا يمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من استثمار فرص النمو المتاحة امامها بشكل فعال، وبالتالي تبقى مساهمتها في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة محدودة للغاية، وهذا ما يشير إليه ارتفاع نسب البطالة وتحديداً لدى فئة الشباب.

لقد أدركت الجهات الرقابية في القطاع المالي الفلسطيني القدرة التحويلية للشمول المالي، وتفاعلت مع هذه الأهمية منذ زمن، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات، منها على سبيل المثال: إطلاق حملة الحساب البنكي لكل مواطن في العام 2012، وحملة التوعية المالية التي شملت القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي في العام 2010، إضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى التمويل.

ومن الإجراءات الأخرى تعزيز وتطوير الإطار الرقابي والتنظيمي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، إضافة إلى تطوير البنية التحتية للقطاع المالي تحديداً، بإطلاق نظم المعلومات الائتمانية. وعلى الرغم من جميع هذه الجهود إلا أنها لم تكن في سياق إطار كلي ناظم بما يكفل أن هذه الإجراءات مصممة بشكل تنسيقي متكامل يشمل كافة الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى أن هذه الإجراءات غالبا لا يتم تنفيذها استناداً إلى تشخيص دقيق للعوامل الكامنة خلف تدني مستويات الشمول المالي. مما سبق، يلاحظ أهمية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في أجندة سياسة التنمية في فلسطين. وعليه فإن أهمية ومبررات إنشاء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي تستند إلى عاملين رئيسين: هما: انخفاض نسب استخدام المنتجات والخدمات المالية من قبل غالبية أفراد المجتمع والمنشآت على حد سواء، وإدراك الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في معالجة بعض المشاكل والقضايا الملحة مثل ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى الفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد.[7,8] ، أضف إلى ذلك، قناعة صناع القرار في الجهات الرقابية المالية بالمساهمة الفعلية للشمول المالي في تعزيز مستويات الاستقرار المالي.[9]

---

[6] هناك العديد من السلبيات للتمويل الذاتي كأحد مصادر التمويل لعل أبرزها عدم كفاية الموارد الذاتية للمنشأة في تغطية الاحتياجات التمويلية التي تتطلبها الفرصة الاستثمارية وفي الإطار الزمني المطلوب، ونتيجة لذلك قد تحرم المنشأة فرصة الاستفادة من فرصة استثمارية ذات إنتاجية ومنفعة عالية وبالتالي فان حجم المنشأة ونطاق عملها سيكون محدوداً وفقاً لقيمة التمويل الذاتي الممكن توفيره. وبشكل عام فإن التمويل الذاتي يحد من التخصص، واستخدام تكنولوجيا متقدمة، وزيادة ونمو الإنتاجية وبالتالي يحد من النمو الاقتصادي الشامل وتطوره.

[7] World Bank's Global Financial Development Report 2014, "new evidence demonstrates that financial inclusion can significantly reduce poverty and boost shared prosperity, but underscores that efforts to foster inclusion must be well designed." (World Bank. 2015. p.xi).

[8] التقرير السنوي للعام 2013، سلطة النقد، (ص.74).

[9] Morgan, P., and V. Pontines. 2014. Financial Stability and Financial Inclusion. ADBI Working Paper 488. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Also, African Development Bank. 2013. Financial Inclusion in Africa, Chapter 9: The Trade-off Between Financial Inclusion and Financial Stability.

الرؤيا والتعريف

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين إلى تحقيق الرؤيا التالية: «**نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي**».

لغايات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، فقد تم تعريف الشمول المالي بأنه: «**تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب.**»

شمل التعريف الأبعاد الثلاثة للشمول المالي وهي: الوصول، والاستخدام، والجودة، مع التركيز على حماية حقوق المستهلك المالي التي تعتبر في غاية الأهمية لضمان استمرارية الشمول المالي وجودته.

المنظور العالمي للشمول المالي

اكتسب الشمول المالي في السنوات الأخيرة قدراً كبيراً من الاهتمام، وذلك كونه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية، حيث بدأ هذا الاهتمام يظهر في أعمال وبرامج منظمة الأمم المتحدة. وتم الاعتراف بأهمية الوصول للخدمات المالية من قبل زعماء العالم في الوثيقة الختامية التي تم اعتمادها في مؤتمر القمة العالمي للعام 2005 في الأمم المتحدة، وفي العام 2006 واستناداً إلى عملية تشاور دولية بخصوص التمويل الشامل التي استغرقت عاماً كاملاً، أصدرت الأمم المتحدة كتيباً بعنوان «بناء قطاعات تمويل شاملة للتنمية» ليعمل كأساس مرجعي لصانعي السياسات عند نقاش أو بحث الاستراتيجيات الموضوعة، وتبادل أفضل الممارسات، وتحسين العمليات المتعلقة بالتمويل الشامل، كما يقدم الكتيب تصورا لما قد يكون عليه التمويل الشامل بالإضافة إلى حث الدول على تصميم استراتيجيات شمول مالي خاصة بها. ولتأكيد الجهود المبذولة في هذا المجال أنشأت الأمم المتحدة «المجموعة الاستشارية للأمم المتحدة المعنية بالقطاعات المالية الشاملة» في العام 2006، وذلك لتقديم النصح والمشورة للمنظمة والدول الأعضاء فيها في المسائل العالمية بما يتعلق بالتمويل الشامل. وفي العام 2009 عين الأمين العام للأمم المتحدة جلالة الأميرة ماكسيما مستشاراً خاصاً له في مجال التمويل الشامل من أجل التنمية. وتسلط أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015، الضوء على دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق مجموعة من هذه الأهداف.

ويبدو أن العديد من العوامل عززت الاهتمام المستمر بالشمول المالي عبر مرور الوقت، ومن هذه العوامل الاعتراف الدولي المتزايد بأن النظام المالي الذي يخدم أقلية معينة من السكان فقط هو نظام يتسم بخلل جوهري، ولا يمكن اعتباره ذا توجه تنموي، وباتباع هذا النهج من التفكير خلص المجتمع الدولي إلى أن بناء أنظمة تمويل شاملة تخدم غالبية السكان يجب أن يحدد كهدف مركزي في الدول النامية والناشئة.

أما العامل الثاني فهو توافر البحوث والبيانات المتعلقة بالإقصاء المالي وتأثيره السلبي على النمو الشامل والتنمية، وقد سلّطت دراسات البنك الدولي حول الوصول للتمويل في كل من الهند والبرازيل ونيبال وبنغلادش وباكستان وأندونيسا الضوء على الآثار السلبية العديدة لانتشار الإقصاء المالي بشكل واسع بين الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما تعززت نتائج هذه البحوث لاحقاً من خلال العديد من مسوح الشمول المالي في عدد من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وفي غضون ذلك نشر البنك الدولي في العام 2008 كتاباً بعنوان

Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access[10] حيث، استعرض الكتاب مجموعة كبيرة من الأبحاث وخلص إلى أن موضوع الشمول المالي محوري ليس فقط كهدف للاستقرار، بل أيضاً في تحقيق النمو، وتقليل نسب الفقر، والتوزيع العادل للموارد والقدرات، كما تضمن الكتاب أساساً لتقديم المشورة بشأن السياسات السليمة في مجال الوصول للخدمات المالية.

وقد شكّل إنشاء مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، في سبتمبر من العام 2009، بتمويل من مؤسسة Bill and Melinda Gates Foundation وبإدارة المؤسسة الألمانية الدولية للتنمية (GIZ)، تحولاً في الاهتمام العالمي المتزايد بالشمول المالي، وهي أول شبكة عالمية لتبادل المعلومات بين أعضائها من الجهات الرقابية على القطاعات المالية وصانعي السياسات، بهدف تعزيز الشمول المالي، من خلال اتباع أفضل السياسات والمناهج. وعقب منتدى السياسات العالمي الأول الذي عقد في نيروبي، كينيا، في أيلول من العام 2009، [11] بدأت (AFI) بالنمو المتسارع لتصبح مؤسسة عالمية تضم الدول النامية والناشئة. ومع نمو المؤسسة وبرامجها السياساتية، انضم العديد من الدول النامية والناشئة لعضويتها، بالإضافة إلى منح هذه الدول أولوية قصوى لتعزيز الشمول المالي فيها. وفي كانون الثاني من العام 2016 أصبحت (AFI) مؤسسة عالمية مستقلة، وقد أظهرت متانتها كمؤسسة قائمة على الأعضاء، وفي نهاية آذار من العام 2016 شملت عضوية مؤسسة (AFI) 117 مؤسسة من 93 دولة.[12] حيث تتمتع سلطة النقد بعضوية مؤسسة (AFI) منذ العام 2010.

وقد ساهمت مؤسسة (AFI) بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي المستدام في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال إعلان مايا وهو أداة مبتكرة تم تقديمها من قبل أعضاء (AFI) في منتدى السياسات العالمي الذي عقد في ريفيرا مايا – المكسيك في العام 2011، ويعرف عالمياً بأنه «أول مجموعة من الالتزامات المحددة والقابلة للقياس التي قدمت من قبل صانعي السياسات في الدول النامية والناشئة لإطلاق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للفقراء من خلال تعظيم الشمول المالي»، وقد قدمت سلطة النقد التزامها بمبادئ إعلان مايا خلال منتدى السياسات العالمي الذي عقد في كيب تاون، جنوب إفريقيا في أيلول من العام 2012، وكان أحد هذه الالتزامات بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة. وقد تم توسيع نطاق إعلان مايا من قبل الأعضاء في مؤسسة (AFI) من خلال اتفاقية ساساتا في العام 2013, واتفاقية مابوتو في العام 2015. ومن خلال منتدى السياسة العالمية 2016 الذي عقد في مدينة «نادي» في جزر فيجي، عزز أعضاء مؤسسة (AFI) عزمهم وأكدوا التزامهم بسد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي، مع إقرار خطة عمل ديناروDAP) للالتزام بالشمول المالي الخاص بالمرأة والتصنيف الاجتماعي، وتأتي هذه الإضافات لتوفر مزيداً من التوجيه والحوافز للأعضاء نحو عملهم في استراتيجيات الشمول المالي.

[10] Asli, Demirguc-Kunt et al. 2008. Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access. World Bank.

[11] منذ ذلك الوقت عملت (AFI) على عقد منتدى السياسات العالمي كل عام، وتم عقد آخر منتدى سياسات عالمي في جزر فيجي في أيلول من العام 2016.

[12] تقرير AFIالسنوي للعام 2015 (ص.3) يصف المنظمة بأنها «شبكة يملكها الأعضاء مع رؤيا لجعل الخدمات المالية أسهل وصولاًللأشخاص المحرومين من الحصول على الخدمات البنكية أو الخدمات المالية الأخرى. لجعل هذه الرؤيا حقيقة واقعية، اعتمدت AFI نهجاً تعاونياً فريداً ونموذجاً من أسفل إلى أعلى يسمح لأعضاء: AFI وضع جدول أعمال خاص بهم، والاستفادة القصوى من تبادل الخبرات بين الأعضاء بهدف تطوير سياسة الإصلاحات العملية والمجربةالتي تعزز الشمول المالي».

وتوصي خطة عمل دينارو(DAP) بشكل خاص بأن يقوم أعضاء مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي «بتطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالشمول المالي للنساء، والأخذ بعين الاعتبار اعتبارات التصنيف الاجتماعي في استراتيجيات الشمول المالي الوطنية»، والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والشركاء في التنمية والمجتمع المدني، لخلق «البيئة المواتية والممكنة لتعزيز الشمول المالي للمرأة»[13] والتعاون مع الأطراف المشاركة الأخرى، بما في ذلك الهيئات الحكومية والشركاء في التنمية والمجتمع المدني، لايجاد بيئة تمكينية داعمة لتسريع الإدماج المالي للمرأة.

لم تكن جهود مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي وحيدة في تعزيز الشمول المالي، فقد انضم العديد من المنظمات إلى الحراك الدولي بخصوص الشمول المالي، مثل البنك الدولي ومجموعة العشرين، عاملة على ابراز أهمية الشمول المالي على المستويين المحلي والعالمي، حيث وضعت مجموعة العشرين موضوع الشمول المالي كبند رئيس في أجندتها في قمة بيتسبرغ في العام 2009، وأنشأت فريق خبراء للشمول المالي (FIEG)، بالإضافة إلى إصدارها مبادئ الشمول المالي من خلال فريق العمل المساعد «الوصول من خلال الابتكار» المنبثق عن (FIEG). حيث تم إقرار هذه المبادئ في قمة تورنتو في أيار من العام 2010، وتبعاً لهذه الإنجازات في تعزيز أهمية الشمول المالي أقرت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية في جدول أعمال التنمية، كما قامت بإطلاق خطة عمل للشمول المالي في قمة سيؤول في تشرين الثاني من العام 2010 .[14] وفي ذات القمة أسست مجموعة العشرين منصة «الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي»[15]، (GPFI) ، حيث تواصل تقديم المساهمات الكبيرة لتعزيز الشمول المالي بطريقة مستدامة. وفي العام 2016 أطلقت مجموعة العشرين «المبادئ رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي»، في تأكيد منها على الأهمية الحاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية الفعالة والمستدامة لتسريع الشمول المالي في جميع أنحاء العالم.

إن هذه التطورات العالمية الإيجابية تشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز الشمول المالي، والتأكد من أن الأفراد الذين لا تصلهم الخدمات المالية والمحرومين منها وكذلك الشركات تتاح لهم الفرص الكافية للمشاركة في النظام المالي الرسمي على أساس مستمر. أضف إلى ذلك أنه يجب على الدول تنظيم نفسها وتطوير استراتيجيات سليمة لتحقيق النتائج المرجوة، والأهم من ذلك أن جميع الجهات الدولية ذات العلاقة اتفقوا وأكدوا على أن الشمول المالي هو وسيلة للوصول إلى الغاية، وأنه ليس الغاية بحد ذاتها.

تؤكد البيانات العالمية على الاعتراف المشترك بالمنفعة المتحصل عليها من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي. لقد أصبح لدى 29 دولة استراتيجية وطنية للشمول المالي مع نهاية شهر آب من العام 2016، منها 11 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و8 دول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و3 دول في أوروبا ووسط آسيا و7 دول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى ذلك فإن 28 دولة في مراحل مختلفة من تطوير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، شملت 4 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن الجهود المنظمة من أجل النهوض بالشمول المالي على المستويات الوطنية أسفر عن نتائج مشجعة،

[13] AFI. 2016. DENARAU ACTION PLAN: The AFI Network Commitment to Gender and Women's financial Inclusion. Kuala Lumpur, Malaysia.

[14] في تشرين الثاني من العام 2014، وافق قادة مجموعة العشرين على النسخة المحدثة من خطة العمل

[15] الشراكة العالمية من أاجل الشمول المالي(GPFI): هي منصة شاملة لجميع دول مجموعة العشرين، بالإضافة إلى الدول المعنية غيرالأعضاء في المجموعةوالجهات ذات العلاقة المعنيين بتعزيزالشمول المالي، وتنفيذ خطة العمل الخاصة بذلكوالمقرة من قبل مجموعة العشرينخلال مؤتمرهافي سيؤول في العام 2010،كما أنشأتGPFIعدة مجموعات عمل لتنفيذ برامج عملها بشكل منتظم.

ووفقاً لبيانات (Global Findex) فقد تم فتح 700 مليون حساب بين العامين 2011-2014 في جميع أنحاء العالم. أما بيانات البنكً الدولي فقد أشارت إلى أن 200 مليون حساب من الحسابات التي فتحت في هذه الفترة كانت نتاج تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي. كما يشير البنك الدولي أيضاً إلى أن الدول التي قامت بتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي قد حققت تقدماً ملحوظاً في زيادة نسب الشمول المالي مقارنة مع الدول التي لم تقم بتطوير استراتيجيات وطنية.

وفي هذا السياق أخذت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال في بدايات العام 2014 زمام المبادرة لتطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وبما يشمل ذلك مبادئ مجموعة العشرين بخصوص الشمول المالي المبتكر، والممارسات الجيدة التي أكدت عليها مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي وعلى وجه الخصوص خطة عمل دينارو الخاصة بتعزيز مكانة المرأة.

ثانياً: واقع الشمول المالي في فلسطين

وجد النظام المالي الرسمي في فلسطين قبل 22 عاماً بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وبروتوكول باريس عام 1994، ويتكون النظام المالي الرسمي في فلسطين من البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر وشركات ومحال الصرافة، وشركات التأمين والأوراق المالية، وتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي. وقد أنشئت سلطة النقد في العام 1994 للرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، كما أنشئت هيئة سوق رأس المال في العام 2004 كجزء من النظام المالي للرقابة والإشراف على القطاعات المالية غير المصرفية وهي التأمين، والأوراق المالية، والتأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري.

أما بخصوص المنظومة القانونية للقطاع المالي في فلسطين فإن الإطار القانوني الذي يحكم عمل سلطة النقد والقطاع المصرفي هو قانون سلطة النقد الذي صدر في العام 1997، في حين يحكم عمل الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية قانون هيئة سوق رأس المال الذي صدر في العام 2004. وقد تطور الإطار القانوني الذي يحكم عمل النظام المالي في فلسطين مع مرور الوقت ليشمل منظومة قانونية متكاملة. [16، 17]

بلغ العدد الكلي للشعب الفلسطيني في جميع أرجاء العالم حوالي 12.37 مليون نسمة [18] منهم 4,816,503 نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، (في الضفة الغربية 2,935,368 نسمة و1,881,135 نسمة في قطاع غزة)، وما تبقى في الشتات. وقد بلغت نسبة البالغين من إجمالي السكان في فلسطين(18 سنة فأكثر) 51.3%، منهم 53.4% في الضفة الغربية، و47.5% في قطاع غزة.[19]

وعلى الرغم من التدابير والإجراءات المختلفة التي تتخذها الجهات الحكومية والهيئات الرقابية لتعزيز الشمول المالي في فلسطين إلا أن مستويات الإقصاء المالي لا تزال مرتفعة، ومن أجل قياس حالة الشمول المالي في فلسطين تم تنفيذ دراسةشاملة في العام 2016 استندت إلى المعلومات المستقاة من مسح جانبي العرض والطلب. [20]

---

[16] قانون هيئة سوق رأس المال الفلسطينية رقم (13) للعام 2004

[17] قانون سلطة النقد رقم (2) للعام 1997.

[18] عدد الفلسطينيين حول العالم وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.

[20] دراسة «الشمول المالي في فلسطين»، 2016، تم جمع المعلومات التي استندت إليها الدراسة من خلال استبيانات جانبي العرض والطلب. معلومات جانب الطلب تم جمعها وفقاً للمسح الديموغرافي للمنطقة/ الفرد (18 سنة فأكثر) من أجل جمع معلومات دقيقة بخصوص الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها من قبل الأفراد. أما معلومات جانب العرض (مزودي الخدمات والمنتجات المالية المصرفية وغير المصرفية) فقد تم جمعها من خلال استبيان جانب العرض وقد شكلت مصدراً ثانوياً قيماً من المعلومات والبيانات للدراسة. كما ان استبيان جانب العرض صمم لغرض تقييم البيئة الداخلية لمزودي الخدمات والمنتجات المالية المصرفية وغير المصرفية.

حيث أظهرت نتائج المسح الشامل أن نسبة الشمول المالي في فلسطين بلغت 36.4% فقط من إجمالي السكان البالغين، أي أن 898,732 من السكان البالغين تقريباً هم مشمولون مالياً [21]. وبذلك فإن الغالبية العظمى من السكان البالغين يعانون من الإقصاء المالي.

الشكل 1: واقع الشمول المالي في فلسطين من بين إجمالي السكان البالغين

إن امتلاك حساب بنكي يعتبر الخطوة الأولى نحو الشمول المالي، كون الخدمات البنكية أحد النوافذ الرئيسة للقطاع المالي الرسمي، وينطبق هذا على الوضع الفلسطيني حيث لا تتوافر الخدمات المالية من خلال الهاتف الخلوي المشغلة من قبل شبكات الاتصال الخلوية والبنوك. علماً أن من الممكن أن يكون فتح حساب جارٍ أو توفير هو نقطة الانطلاق نحو تعميم الخدمات المالية بشكل كامل، إذ يفتح ذلك نافذة إلى استخدام مجموعة من الخدمات المالية المتوفرة والمقدمة من خلال المؤسسات المالية الرسمية.

الشكل رقم 2: تركيبة الشمول المالي من بين اجمالي السكان البالغين

وبالرغم من التحسن الملحوظ في نقاط الوصول للخدمات والمنتجات المصرفية في السنوات القليلة الماضية إلا أنها ما تزال منخفضة نسبياً، فمن حيث الانتشار الجغرافي، بلغ عدد الفروع البنكية في فلسطين 11 فرعاً أو مكتب نقد لكل 100 ألف نسمة من السكان البالغين، و4.5 فرع أو مكتب لكل 100 كيلو متر مربع، و22.2 جهاز صراف آلي لكل 100 ألف بالغ وذلك في نهاية العام 2015.

[21] لغرض احتساب هذه النسبة تم اعتماد كل من يملك حساباً بنكياً جارياً وقرضاً مصرفياً وبوليصة تأمين من البالغين على أنه مشمول مالياً.

الجدول 1:

الانتشار الجغرافي للخدمات والمنتجات المالية في فلسطين كما هي في نهاية العام 2015.

المنطقة	عدد البالغين (18 سنة فأكثر)	المساحة (كم2)	عدد الفروع والمكاتب		عدد الفروع والمكاتب لكل ألف بالغ		عدد فروع ومكاتب لكل 100 كم2		عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد وكلاء شركات التأمين	عدد وكلاء شركات التأمين لكل ألف بالغ	عدد وكلاء شركات التأمين لكل 100 كم2
			البنوك	التأمين	البنوك	التأمين	البنوك	التأمين				
فلسطين	2,469,045	6,020.0	272.0	111	11.0	4.5	4.5	1.8	548	215	8.7	3.6
الضفة الغربية	1,575,295	5,655.0	221	104	14	6.6	12	1.8	473	210	13.3	3.7
شمال الضفة الغربية	645,145	2,206.0	88.0	51	13.6	7.9	4.0	2.3	171	69	10.7	3.1
وسط الضفة الغربية	522,276	1,793.0	75.0	26	14.4	5.0	4.2	1.5	186	84	16.1	4.7
جنوب الضفة الغربية	407,875	1,656.0	58.0	27	14.2	6.6	3.5	1.6	116	57	14.0	3.4
قطاع غزة	893,750	365.0	51.0	7	5.7	0.8	14.0	1.9	75	5	0.6	1.4

المصدر:

- البيانات الادارية، سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال
- دراسة الشمول المالي في فلسطين، 2016.

ووفقا لنتائج دراسة الشمول المالي في فلسطين، فقد بلغت نسبة الذين يمتلكون حسابا جاريا نحو 22.7%، والذين يستخدمون خدمة الشيكات المصرفية نحو 7.8%، والذين لديهم حساب توفير نحو 9.2%، والذين حصلوا على قروض مصرفية نحو 5.1%، والذين يملكون خدمة الوديعة المصرفية نحو 1.1%، والذين يمتلكون بطاقات ائتمان نحو 4.4%، والذين حصلوا على تمويل بصيغة مرابحة أو مضاربة نحو 0.5% فقط، أما الذين حصلوا على قروض من مؤسسات الإقراض متناهية الصغر فقد بلغت نسبتهم نحو 2.9% من الأفراد البالغين. وتشير النسبة الأخيرة إلى مدى ضعف الدور الذي تلعبه مؤسسات الإقراض متناهي الصغر في القطاع المالي.

ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى تدني نسب الوصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية في فلسطين، فإن هناك فجوة كبيرة على أساس جنس المستخدم، حيث بلغت 26.7 نقطة مئوية لصالح الذكور، من حيث امتلاك واستخدام الخدمات المالية المصرفية، في حين وجد ما نسبته 15.4% فقط من الإناث البالغات يمتلكن حسابا بنكيا مقابل من نسبته 42.1% من الذكور البالغين، وتنطبق فجوة الامتلاك والاستخدام لصالح الذكور البالغين على جميع الخدمات والمنتجات المصرفية الأخرى، إلا أن الفروقات بين الذكور والإناث في الحصول على قروض من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر قليلة جداً، (2.8% للذكور و3% للإناث) ويعود صغر حجم الفجوة بين الجنسين إلى اهتمام مزودي القروض متناهية الصغر باستهداف النساء.

إن غياب مزودي الخدمات الذين يقدمون الخدمات البنكية من خلال الهاتف الخلوي هو وجه رئيس آخر من أوجه واقع الشمول المالي في فلسطين، ويعود ذلك إلى عدم وجود هؤلاء المزودين في السوق الفلسطيني، كما يعتبر هذا أحد الأسباب الرئيسة لانخفاض نسب الشمول المالي في فلسطين. إن غياب نظام الخدمات المالية من خلال الهاتف الخلوي يشكل عائقاً مهماً لقنوات الوصول للخدمات والمنتجات المالية، كما يجعل النساء أقل حظاً من حيث الاستفادة من النظام المالي الرسمي.

إن توفر البيانات التفصيلية لجانب العرض وفقاً للتصنيف الاجتماعي حول ما يقدم من الخدمات المالية شحيح نوعاً ما. ومع ذلك فإنه من المتعارف عليه أن الخدمات المالية المقدمة للإناث أقل بكثير من الخدمات المقدمة للذكور باستثناء القروض متناهية الصغر. فعلى سبيل المثال وجد أن 39.1% من إجمالي عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض

متناهي الصغر في العام 2015 موجهة نحو النساء. [22] ويعتبر توافر مثل هذه المعلومات المبنية على التصنيف الاجتماعي لدى جهات الإقراض مؤشراً على اهتمامها بالبعد الخاص بالتصنيف الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بالتمويل.

وبالإشارة إلى القطاع المالي غير المصرفي وتحديدا قطاع التأمين، كانت نسب الوصول ضعيفة جدا لخدمات ومنتجات التأمين، فقد بلغ عدد شركات التأمين 10 شركات عاملة مع شبكة من 111 فرعاً ومكتباً، و215 وكيل تأمين. حيث لم يتعدّ نصيب كل 100 ألف بالغ في فلسطين 4.5 فرع/مكتب وذلك كمؤشر للانتشار الجغرافي، وتفاوت هذا المعدل بشكل كبير بين الضفة الغربية التي بلغ فيها معدل عدد فروع ومكاتب شركات التأمين 6.6 فرع/مكتب لكل 100 ألف شخص بالغ، وقطاع غزة الذي كان معدل عدد الفروع والمكاتب فيه لكل 100 ألف بالغ 0.8 فرع/مكتب. كما بلغ مجموع أقساط التأمين 165 مليون دولار أمريكي فقط. حيث بلغت حصة تأمين المركبات 57% والتأمين الصحي 18% وتأمين العمال 8%. وتشير البيانات أعلاه إلى وجود فرصة لنمو سوق التأمين من خلال زيادة وصول واستخدام الأفراد للخدمات التأمينية.

وبالنسبة لاستخدام الخدمات المالية غير المصرفية في فلسطين، ومع الأخذ بعين الاعتبار نسب الوصول المنخفضة لخدمات ومنتجات التأمين، إلا أن نسبة امتلاك بوليصة تأمين كانت الأعلى فيما بين الخدمات المالية غير المصرفية. إذ تبين أنّ حوالي 8.6% من البالغين يمتلكون بوليصة تأمين، تليها خدمة المعاش التقاعدي بواقع 2% وخدمة تداول الأسهم بواقع 1% من الأفراد، والتأمين التكافلي بنسبة 0.5%، وتداول السندات 0.2%. أما استخدام قروض الرهن العقاري والتأجير التمويلي والإجارة منتهية بالتمليك فقد بلغت نسب استخدامها حوالي 0.1%، وهي نسب هامشية جداً مقارنة مع مستويات استخدام المنتجات الأخرى.

أما بالنسبة للاستخدام وفقا للتصنيف الاجتماعي، فقد تبين أن نسبة استخدام الذكور للخدمات المالية غير المصرفية كانت في معظمها أعلى من نسبة استخدام الإناث. فقد تبين أنّ 11.6% من الذكور يملكون بوليصة تأمين مقابل 5.5 % فقط من الإناث. و3.5% من الذكور يمتلكون معاشًا تقاعدياً مقابل 0.9% فقط من الإناث. ومن الجدير ذكره بأن البيانات المتعلقة بالتقاعد مرتبطة بكون جميع موظفي الحكومة يحق لهم الحصول على معاش تقاعدي.

يتضح من المؤشرات أعلاه، أن هناك فجوات كبيرة في نسب استخدام المنتجات والخدمات المالية فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما بين الإناث والذكور. وقد ساهمت الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2014 في اتساع هذه الفجوة، حيث تزيد نسبة امتلاك سكان الضفة الغربية للحساب الجاري بنحو 1.6 ضعف امتلاك سكان قطاع غزة، وكذلك الأمر بالنسبة لسكان المخيمات البالغين، حيث يقل امتلاكهم لحساب جارٍ بنحو 3.6 نقطة مئوية عن سكان الأرياف، وبنحو 4.2 نقطة مئوية عن سكان التجمعات الحضرية. وتجدر الإشارة هنا إلى شبه انعدام استخدام خدمات التأمين في قطاع غزة وفي المخيمات الفلسطينية.

على الرغم من أن دراسة الشمول المالي قد غطت الجوانب المتعلقة بالشمول المالي للأفراد إلا أن هناك العديد من المسائل ذات العلاقة بالوصول والاستخدام للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر MSMEs. وأنه ووفقاً لبيانات سلطة النقد تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغرMSMEs ما نسبته أكثر من 95% من مجموع المنشآت العاملة في فلسطين، وتشكل ما نسبته 16.4% [23] من الناتج المحلي الإجمالي. [24]

[22] التقرير السنوي للعام 2015، سلطة النقد الفلسطينية

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.

[24] سلطة النقد، التقرير السنوي للعام 2013، ص 65

مع ذلك فإن معظم منشآت الـSMEs تعاني من ضعف الوصول إلى التمويل من قنوات رسمية. وقد أشارت البيانات إلى أنه في حزيران 2016 وصل عدد القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض متناهي الصغر الموجهة إلى قطاع الـSMEs حوالي 44 ألف قرض فقط. حيث شكلت هذه القروض ما نسبته 17% من حجم محفظة الإقراض الكلية الممنوحة من قبل هذه المؤسسات. وعند النظر الى حجم مشاركة منشآت الـSMEs في الناتج المحلي الإجمالي والتمويل المتدفق اليها، فإنه لا يتناسب وأهمية مشاركتها في الاقتصاد ككل، مما يشكل عقبة أمام نموها، حيث إن معظم هذه المنشآت تحصل على قروض من مؤسسات الإقراض، وكون أن حجم القروض التي تقدمها مؤسسات الإقراض صغير نسبياً، فإن من المعقول الافتراض بأن المنشآت التي لها قابلية الوصول لروافد الائتمان هي غير مخدومة. وقد يعود ذلك إلى شروط الإقراض المتشددة من قبل البنوك، فعلى سبيل المثال: الضمانات المطلوبة من البنوك لغايات الإقراض مرتفعة جداً حيث يضعف ذلك من الطلب الفعال لمنشآت الـ SMEs للحصول على قروض من البنوك. في ضوء ذلك قامت سلطة النقد باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المعيقات والقضايا المتعلقة بإقراض قطاع منشآت الـSMEs، ويعتبر إطلاق نظام المعلومات الائتماني وبناء قاعدة بيانات خاصة بقطاع منشآت الـ SMEs ومنح محفزات لجهات الإقراض من قبل سلطة النقد قد ساهم في تذليل بعض المعوقات،كما قامت وزارة الاقتصاد بإنشاء السجل الالكتروني للأصول المنقولة بهدف تسهيل عمليات الإقراض لقطاع منشآت الـ SMEs، وقد استجاب القطاع المصرفي لهذه المبادرات والتدابير بشكل إيجابي، إلا أنه لا يزال هناك فجوة كبيرة في إقراض قطاع منشآت SMEs.

إن المشاكل الرئيسة في واقع الشمول المالي تشمل الضعف الحاد في الوصول إلى خدمات الائتمان واستخدامها من قبل منشآت الـ SMEs، وكذلك وجود فجوة كبيرة في وصول النساء للتمويل واستخدامه، كما أن هناك فجوات كبيرة في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما وتظهر نتائج الدراسة أن القدرات المالية (الثقافة والوعي المالي) هي مشكلة جوهرية ومحورية تحد وبشكل كبير من تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وسيتم مناقشة موضوع القدرات المالية بالتفصيل في الفصل الثالث.

ثالثاً: معوقات الشمول المالي في فلسطين

يواجه تحقيق الشمول المالي في فلسطين عدداً من المعوقات الداخلية والخارجية، حيث تشمل المعوقات الداخلية تلك المعوقات التي تواجه جانبي العرض والطلب، وتؤثر على كل من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، بالإضافة إلى تأثيرها على جودة المنتجات والخدمات المالية المتوافرة في السوق. ومن المعوقات الرئيسة التي تواجه جانب العرض ارتفاع تكاليف توفير هذه المنتجات والخدمات المالية وضعف البيئة القانونية التي تجد المؤسسات المالية نفسها مجبرة للعمل فيها. أما معوقات جانب الطلب فتحد من قدرة الأفراد والمنشآت على الوصول للمنتجات والخدمات المتاحة، وتشمل هذه المعوقات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعتقدات الدينية، بالإضافة إلى المستويات المتدنية من الثقافة المالية وضعف وعي مستهلكي الخدمات المالية بحقوقهم الناتجة عن استخدامهم لتلك الخدمات.

وفيما يخص المعوقات الخارجية، فهي تلك المعوقات التي تخرج عن سيطرة الجهات المعنية بالشمول المالي في فلسطين، ويمثل الاحتلال الإسرائيلي أبرز هذه المعوقات، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التجارة وحرية الحركة للأفراد. كما أن التقيد المتشدد بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشكل جزءاً من المعوقات الخارجية.

1.معوقات جانب الطلب

تعتبر معوقات جانب الطلب تلك المعوقات التي تحول دون وصول الأفراد للخدمات والمنتجات المالية المتوفرة واستخدامها، حيث أظهرت نتائج المسح الشامل للشمول المالي في فلسطين أن نسبة كبيرة من البالغين غير قادرين أو غير راغبين في استخدام الخدمات والمنتجات المالية لأسباب مختلفة، وتتمثل معوقات جانب الطلب بما يأتي:

1.1 ضعف القدرات المالية للسكان (تدني مستويات الوعي والثقافة المالية) [25]

يؤثر ضعف المعرفة والوعي المالي على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة واستخدامها، حيث يحد كل من ضعف الوعي والمعرفة المالية لدى أغلبية البالغين من قدرتهم على تحديد احتياجاتهم المالية والتخطيط السليم لها، ومن ثم اتخاذ القرارات المالية الملائمة المدروسة والمبنية على معلومات كافية لتحديد واختيار المنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، مما يؤثر على اتخاذهم لإجراءات فعالة تعمل على تحسين أوضاعهم المعيشية.

ووفقاً لنتائج مسح الشمول المالي في فلسطين، تبين أن أكثر من نصف الأفراد البالغين في فلسطين ذوو ثقافة مالية متدنية وتحديداً فئة النساء، حيث أظهرت النتائج أن 59% من الأفراد البالغين قد حصلوا على مستوى ضعيف وضعيف جداً في مستوى الثقافة المالية، ووفقاً لنتائج المسح فإن 68.8% من الاناث البالغات يملكن مستوى ضعيفاً أو ضعيفاً جداً من الثقافة المالية مقارنة بـ49% للبالغين من الذكور.[26] وينعكس ضعف المعرفة والثقافة المالية سلبا على سلوكيات المواطنين تجاه الخدمات والمنتجات المالية بشكل عام مما يشكل عائقاً امام وصولهم واستخدامهم للخدمات والمنتجات المالية بشكل فعال، حيث أظهرت نتائج دراسة الشمول المالي أن 37% من الأفراد البالغين في فلسطين قد علموا عن الخدمات والمنتجات المالية من الأصدقاء والأقارب، و16.6% فقط اعتمدوا على المعلومات المتوفرة من خلال فرع المؤسسة المالية.

2.1 المعتقدات الدينية

تشير الأدلة الى أن المعتقدات الدينية تؤثر على الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وبناءً على نتائج المسح الميداني فقد امتنع ما نسبته 31% من البالغين عن الاقتراض لأسباب لها علاقة بالمعتقدات الدينية، وهي نسبة ليست بالهامشية، مقابل 13.9% من الأفراد الذين لا يملكون حساباً بنكياً لأن معتقداتهم الدينية لا تسمح لهم بذلك و11.7% لا يملكون بوليصة تأمين لذات السبب، وهذه البيانات مجتمعةً هي مؤشر ذو دلالة على أن النقص في الخدمات والمنتجات المالية الملائمة لحاجات الأفراد هو سبب رئيس لضعف الشمول المالي في فلسطين.

---

[25] يقصد بالقدرة المالية: القدرة الشخصية للفرد التي تجعله قادراً على تحقيق مصلحته المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعوامل البيئية، وتشمل القدرة المالية: المعرفة (الثقافة) ووجهة النظر، والمهارات، وسلوك المستهلكين فيما يتعلق بفهم واختيار واستخدام الخدمات المالية، والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم.

[26] تم قياس الثقافة المالية للأفراد البالغين وفقاً لخمسة مستويات من خلال مجموعة من الأسئلة التي تعكس معرفتهم المالية وذلك على النحو الآتي: جيد جداً، جيد، متوسط، ضعيف، ضعيف جداً

3.1 الفقر والبطالة

يعتبر كل من الفقر والبطالة أحد أهم المعوقات الرئيسة التي تمنع وصول الأفراد إلى النظام المالي الرسمي والمشاركة فيه، وتشير الدلائل إلى أن مستويات الوصول إلى المنتجات المالية واستخدامها هي الأكثر انخفاضاً لدى الشرائح الأكثر فقراً والعاطلة عن العمل. فقد بلغت نسبة البطالة في العام 2016 في فلسطين 26.9%، أما معدلات الفقر فقد بلغت 25.8% في نهاية العام 2011، وفي بعض المناطق فإن نسب الفقر والبطالة هي أكثر ارتفاعاً من النسب المذكورة أعلاه، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 41% لنفس العام. وهناك معوقات أخرى ذات علاقة مثل ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمة وعدم المساواة في الدخل والاجراءات المعقدة للوصول الى الخدمات والمنتجات المالية.

ومن البديهي أن القدرة على تحمل تكاليف الخدمات والمنتجات منخفضة جداً لدى الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل، وتتفاقم هذه المشكلة مع ارتفاع تكاليف الحصول على الخدمات والمنتجات المالية وامتلاكها، فعلى سبيل المثال أفاد ما نسبته 37% من الأفراد الذين لا يمتلكون بوليصة تأمين صحي أن السبب الرئيس من وراء ذلك هو ارتفاع تكاليف التأمين الصحي الخاص، و29.8% بأنهم لا يملكون دخلاً منتظماً، أما على صعيد امتلاك حساب بنكي فإن ما يقارب 60% من الأفراد أفادوا بأنهم لا يملكون أموالاً إضافية، ولذلك فهم ليسوا بحاجة إلى الحساب. وتشير نتائج المسح إلى عدم توافق العرض للمنتجات والخدمات المالية والطلب عليها لدى الفئات ذات الدخل المتدني.

2.معوقات جانب العرض

تلعب معوقات جانب العرض دوراً رئيساً في الحد من تعزيز الشمول المالي، وتشمل هذه المعوقات ضعف البيئة التنظيمية والتشريعية وارتفاع تكلفة تزويد بعض المناطق والفئات بالخدمات والمنتجات المالية.

1.2 البيئة التنظيمية والتشريعية

بالرغم من الجهود المبذولة في استكمال الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسهم في تعزيز الشمول المالي من قبل الجهات الرقابية، مثل الإجراءات المتخذة بخصوص إنشاء مؤسسة لضمان الودائع، وإصدار قانون التأجير التمويلي، وقانون الأصول المنقولة، والقرار الرئاسي بخصوص الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة،[27] الا أن هناك بعض القصور في عدد من الجوانب التنظيمية والقانونية، ومنها:

- بطء وارتفاع تكلفة إجراءات التقاضي القانونية وضعف الخبرة المالية والفنية الكافية لدى الجهاز القضائي للبت في القضايا المالية المنظورة أمام النظام القضائي، ما يؤدي إلى عدم فعالية المنظومة القضائية في تحقيق الوفاء بالتعاقدات المالية.
- استمرار تعطل عمل المجلس التشريعي.

[27] أنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (PDIC) بموجب أحكام قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، الذي تم إقراره من قبل السيد الرئيس في شهر أيار من العام 2013، وتقوم المؤسسة بضمان جميع الودائع لدى المصارف المرخصة للعمل في فلسطين بحدود سقف التعويض (10,000 دولار أمريكي) لكل حساب في البنك الواحد.

2.2 القطاع المالي غير الرسمي

أظهرت نتائج المسح الميداني للشمول المالي في فلسطين أن 20.8% من الأفراد البالغين قد قاموا بالاقتراض، وأن النسبة الأكبر من الأفراد المقترضين لجأوا للاقتراض من القطاع غير الرسمي [28]، حيث وصلت نسبتهم إلى 57.2% من الأفراد المقترضين، بينما لجأ 42.8% من الأفراد المقترضين إلى البنوك ومؤسسات الإقراض كمصدر للاقتراض. ووفقاً لبعض المحللين فإن تفضيل القنوات غير الرسمية يعود إلى سهولة الوصول، وانخفاض شروط الحصول عليها مقارنة مع تلك الخدمات المقدمة من القطاع الرسمي، كما أن هذا يشير إلى أن جاذبية القطاع غير الرسمي يشكل عائقاً أمام تحقيق الشمول المالي.

3.2 البنية التحتية التكنولوجية غير المالية

إن قصور البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا يحد من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها وتوفيرها، أما المعوقات التكنولوجية فهي على النحو الأتي:

- ضعف الانتشار بشكل كاف لأدوات الدفع بالتجزئة، وهي أدوات دفع الكترونية قليلة التكلفة، وتمكن مستخدميها من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها بكل سهولة.[29]
- تأخر انجاز مشروع الحكومة الالكترونية والوصول للبيانات (open data) والذي يؤدي الى تأخير الوصول للخدمات المالية.
- عدم توفر خدمة الانترنت وخطوط الاتصال الأرضية في بعض المناطق النائية.
- عدم وجود البيئة المواتية لإدماج شركات الاتصالات والخلوي في تقديم خدمات micro payments.

4.2 معوقات تتعلق بالخدمات والمنتجات المقدمة من قبل القطاع المالي

ان عدم توافق معطيات العرض والطلب فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات المالية يعتبر معوق رئيسي من المعوقات التي تواجه الشمول المالي. وتشير بيانات المسح الميداني المشار اليها اعلاه الى أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد البالغين بما فيهم النساء يمتنعون عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية لأسباب تتعلق بالمعتقدات الدينية. ومن منطلق هذا التبرير، فإن المعيق الحقيقي هو عدم توافر الخدمات والمنتجات الملائمة لاحتياجات هؤلاء الأفراد. كما أن عدم توافر المنتجات والخدمات المالية المتخصصة والتي تستهدف فئات محددة مثل، ذوي الدخل المحدود والنساء غير المتعلمات وصغار الفلاحين والمنشآت متناهية الصغر هو معيق أخر أمام تعزيز الشمول المالي.

---

[28] من خلال العائلة أو الأصدقاء ومصادر أخرى لا تخضع لإشراف الجهات الرقابية على القطاع المالي

[29] مثل هذه الطرق تمكن المستخدمين من تنفيذ الدفعات المالية من مختلف المناطق، ومنها (Mobile Payments, Mobile Banking, E-Payment, Point of Sale)، وقد أطلقت سلطة النقد في العام 2015 نظام المفتاح الوطني الالكتروني الذي سيسمح بتنفيذ السحوبات وتسديد الدفعات المختلفة من خلال ATMs أو POSs، من خلال النظام ستكون جميع ATMs أو POSs مربوطة بقاعدة بيانات موحدة، ومن المتوقع أن إنشاء هذا النظام سيزيد من انتشار POSs واستخدام بطاقات الدفع المسبق ويوفر السيولة المطلوبة. كما أنه سيعزز الشمول المالي من خلال إتاحة الفرصة أمام جميع شرائح المجتمع للوصول الى الخدمات المصرفية تحديداً في المناطق النائية والبعيدة التي يكون تواجد الفروع المصرفية فيها محدوداً جداً.

5.2 البنية التحتية المالية

في السنوات الماضية، تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين البنية التحتية المالية ومع ذلك فإن هذه الاجراءات غير كافية ولا تزال تلك الفجوات الناتجة عن ذلك تعيق انتشار وتعزيز الشمول المالي، وهذا يشمل:

- عدم كفاية الإطار القانوني الذي يحد من الاستحواذ على الرهن واسترداد الدين،
- عدم كفاية أنظمة ضمان القروض لغرض توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3. معوقات خارجية

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والحصار المفروض على قطاع غزة هو المعيق الخارجي الرئيسي، ومن أبرز تداعيات الاحتلال الاسرائيلي:

- ازدياد مخاطر توفير الخدمات والمنتجات المالية في بعض المناطق مثل المناطق المصنفة(ج) وقطاع غزة. حيث تشكل المناطق المصنفة (ج) والتي لا تزال تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية ما يقارب 60% من مساحة الضفة الغربية.
- القيود المفروضة على حركة السيولة وشحنها، وتحديداً في قطاع غزة، والذي يعاني من صعوبة توافر السيولة المطلوبة التي تمكنه من إدارة عملياته المصرفية.
- صعوبة وصول مزودي الخدمات والمنتجات المالية في فلسطين إلى بعض شرائح المجتمع وإلى بعض المناطق الجغرافية.
- ضعف تحكم الحكومة الفلسطينية بإيرادات المقاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي ووضع العديد من المعوقات أمام توفير بعض الخدمات والمنتجات.[30]
- التذبذب في المساعدات المالية الخارجية للحكومة الفلسطينية.

رابعاً: الهدف الرئيس والأهداف الاستراتيجية والفرعية لاستراتيجية الشمول المالي في فلسطين

تم تحديد كل من الهدف الرئيس والأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بناء على تحليل دقيق لواقع الشمول المالي وذلك لغرض تحديد تلك القيود التي تحد من تسارع وتيرة تطور الشمول المالي على الصعيدين الكمي والنوعي. وتجدر الإشارة إلى أن المعوقات التي تم تحديدها من خلال الدراسة التحليلية المستندة إلى نتائج المسح الميداني لجانبي العرض والطلب، خضعت لمرحلة أخرى من الفحص والتدقيق والمراجعة، وذلك من خلال جلسات عصف ذهني عقدتها اللجنة الفنية مع مجموعات العمل المتخصصة. كما أن الأهداف الاستراتيجية قد صيغت من خلال عملية تشاورية وتعاونية وذلك لمعالجة المعوقات الرئيسة المحددة بطريقة منهجية وفعالة.

[30] إيرادات المقاصة التي تقوم إسرائيل بجبايتها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وأهم مكونات إيرادات المقاصة هي الجمارك وضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات.

الهدف الرئيس

ان الهدف الرئيس لاستراتيجية الشمول المالي في فلسطين هو «**زيادة نسبة الشمول المالي الحالية والبالغة 36.4% من الأفراد البالغين لتصل كحد أدنى الى 50% في نهاية العام 2025**».

ويكمن الغرض الأساسي من بناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة نسب الشمول المالي، والتركيز على معالجة المعوقات الرئيسية التي تقف في وجه تقدم وتعزيز الشمول المالي في فلسطين. وعليه فإن ما ذكر أعلاه يجعل من عملية اختيار المجالات التي سيتم التركيز على تطويرها في الشمول المالي عملية بحاجة للحرص والدقة، وتحتاج إلى مستوى عال من الفحص والتحليل بالتنسيق والتشاور المستمر مع الجهات الرئيسة ذات العلاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المحوري الذي يلعبه الشمول المالي لدى النساء في تحقيق هذا الهدف الرئيسي، لأن زيادة نسب الشمول المالي لدى النساء هو عامل مهم في هذه الاستراتيجية.

تأتي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين بالتناغم والتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية الموضوعة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من مستويات الفقر.[31]

الأهداف الاستراتيجية والفرعية

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق عدد من الأهداف:

1. زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع

1.1 تعزيز القدرات المالية لدى طلبة المدارس والجامعات والمعاهد المتوسطة.

2.1 تعزيز القدرات المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل.

3.1 تعزيز المعرفة وبناء القدرات المالية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مع التركيز على تلك المشاريع المدارة من قبل النساء.

4.1 تعزيز ثقة المواطنين بمزودي الخدمات المالية، وبالخدمات المالية الرسمية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.

5.1 بناء القدرات المالية لدى الإعلام الاقتصادي.

---

[31] تتماشى هذه الاستراتيجية والاستراتيجيات التنموية الحكومية الأخرى تحديداً «استراتيجية إدارة المال العام» و «الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني»

2. تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي

2.1 توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية غير المخدومة في شمال وجنوب الضفة، وقطاع غزة.

2.2 تعزيز وصول فئات محددة من المجتمع للخدمات والمنتجات المالية، واستخدامها.

2.3 الترويج لاستخدام الخدمات المالية المزودة من قبل القطاع المالي الرسمي.

2.4 تسهيل وصول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الـ (MSMEs) بما يشمل المشاريع الريادية إلى الخدمات المالية وتلك المشاريع المشغلة من قبل النساء.

2.5 تعزيز البنية التحتية القانونية للشمول المالي.

2.6 تعزيز توفر وجودة الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق.

3. تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية

3.1 تعزيز البيئة القانونية والقضائية ذات العلاقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية.

3.2 تعزيز وبناء قدرات جمعيات حماية مستهلكي الخدمات المالية.

3.3 تعزيز مستويات الشفافية والإفصاح حول الخدمات المالية والحقوق والواجبات المترتبة جراء استخدامها.

3.4 تعزيز وتطوير أنظمة الشكاوى وزيادة وعي المواطنين بوجودها وآلية التعامل معها.

3.5 تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المترتبة عن استخدامهم للخدمات المالية.

4. الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية

4.1 تعزيز البنية التحتية القانونية والتقنية للخدمات المالية الإلكترونية.

4.2 إنشاء قاعدة بيانات مركزية شاملة لتعزيز الشمول المالي.

خامساً: الرقابة والتقييم

ستكون اللجنة الفنية مسؤولة عن الرقابة والتقييم لعملية تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. كما ستقدم اللجنة الوطنية التوجيهات والمشورة اللازمة للجنة الفنية لدعمها في تنفيذ عمليات الرقابة والتقييم، حيث ستركز عملية الرقابة في التأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً لخطة العمل، بينما ستركز عملية التقييم على مدى مساهمة مخرجات تنفيذ الأنشطة في تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها وتأثيرها على المتغيرات المستهدفة.

وسيتم انتهاج سياسة اللامركزية في إدارة عملية الرقابة وذلك لغرض إدارتها بفاعلية وكفاءة، وعليه ستكون كل جهة رئيسة مشاركة مسؤولة عن نظام الرقابة الخاص بها لتنفيذ أنشطتها الواردة في الخطة، وعن توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة. كما ستعمل هذه الجهات على تقديم تقارير ربعية ترفع للجنة الفنية بخصوص أية مسائل رئيسة واجهتها في سير العمل لعملية التنفيذ. وسيكون نظام الرقابة الخاص بكل جهة رئيسة مشاركة متماشياً مع الخطة التنفيذية الخاصة بهذه الاستراتيجية، وعليه فإن الأولوية في الرقابة ستعطى للأنشطة ذات الأولوية المرتفعة كما وردت في الخطة، وذلك لضمان تنفيذها بالوقت والشكل المناسبين، وهذا لا يعني أن الأنشطة الأخرى لن يتم مراقبتها.

بالإضافة إلى الأنشطة الرقابية التي ستقوم بها كل مؤسسة مسؤولة عن التنفيذ، ستعقد اللجنة الفنية جولات رقابية سنوية بمشاركة أعضاء يمثلون الجهات المنفذة، وبناءً على نتائج هذه الجولات والتقارير الرقابية المقدمة من قبل هذه الجهات، ستقوم اللجنة الفنية بإعداد ورفع تقرير رقابي سنوي للجنة الوطنية لإطلاعها واتخاذ ما يلزم من إجراءات. حيث سيتم إعداد هذا التقرير وفقاً للأهداف الرئيسة في الاستراتيجية، كما سيتم استخدام مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من قبل مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI ومجموعة العشرين G20 التي تغطي محاور الوصول والاستخدام والجودة للخدمات المالية في عملية الرقابة والتقييم. وعند الحاجة، فإن بإمكان اللجنة الفنية رفع تقرير، أو الرجوع للجنة الوطنية في أية طارئ أو مستجد وخلال فترات زمنية أقل من تلك المحددة في خطة الرقابة والتقييم. كما سيتم تخصيص فصل في التقرير الرقابي السنوي عن الشمول المالي للنساء، وكيف يتم تطبيق تلك الإجراءات والأهداف المتعلقة بجسر فجوة التصنيف الاجتماعي في القطاع المالي.

ولتحقيق هدف التقييم، ستقوم اللجنة الفنية بتنفيذ استبيان الشمول المالي في منتصف فترة الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية، حيث سيركز على محاور الوصول والاستخدام والجودة للشمول المالي. واستناداً إلى الاستبيان، سيتم تطوير مؤشرات شمول مالي لقياس مدى الأثر الناجم عن تطبيق الاستراتيجية. كما سيتم رفع نتائج الاستبيان للجنة الوطنية وأخذ توجيهاتها فيما إذا كان هناك حاجة لأية تعديل في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

ومن الأوجه الأخرى للرقابة والتقييم هي عملية التقييم المجتمعي، حيث سيتم تحفيز مجموعة مختارة من المجتمع من خلال سياسة تواصل واتصال واضحة على الانخراط في متابعة وتقييم جزئيات محددة من الاستراتيجية، وتشمل هذه المجموعات: الاعلام الاقتصادي والمؤسسات النسوية وطلاب الجامعات والمؤسسات الشبابية وجمعية البنوك في فلسطين،

ومؤسسات الإقراض متناهي الصغر واتحاد شركات التأمين وبورصة فلسطين. كما سيتم اختيار نخبة من القياديات اللواتي يمثلن فئة النساء في الشمول المالي، وذلك لتقديم آرائهن بخصوص قضايا التصنيف الاجتماعي المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية واقتراح حلول فعالة لمعالجة هذه القضايا. كما سيتم نشر هذه التعليقات والآراء على موقع سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال لاطلاع العموم. ولتسهيل عملية التقييم المجتمعي يجب أن تستند سياسة التواصل إلى الوضوح والشفافية في التعامل.

وتماشياً مع سياسة التواصل والاتصال، فإن الإطار الكلي للرقابة والتقييم سيتم بكل شفافية ووضوح، حيث إنه وبعد اعتماد التقرير الرقابي السنوي من قبل اللجنة الوطنية، ستعمل اللجنة الفنية على إعداد ملخص للتقرير لغرض نشره من خلال وسائل الإعلام وعلى المواقع الالكترونية لسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال. كما سيتم رفع التقرير الرقابي السنوي لمجلس إدارة الهيئة وسلطة النقد للاطلاع والنقاش، بالإضافة إلى ذلك سيتم عرض ومناقشة التقرير الرقابي السنوي مع الجهات الإعلامية من خلال لقاء إعلامي سنوي ينظم من قبل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

وتباعاً لذلك وبنهاية مدة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية فإنه سيتم تنفيذ تقييم لقياس الأثر الكلي لتطبيق الاستراتيجية، ولقياس مدى تحقيقها للهدف الرئيس والأهداف الاستراتيجية الفرعية المنصوص عليها.

سادساً: تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي/ الهيكل التنسيقي (Coordination Structure)

إن عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين هي عملية مشتركة منذ بدايتها، حيث شارك في إنجاز عملية البناء الجهات الحكومية وغير الحكومية وتشمل الهيئات الرقابية في القطاع المالي، ومؤسسات المجتمع المدني، الهيئات المستقلة والقطاع الخاص.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند بناء الاستراتيجية حساسية مرحلة التنفيذ، حيث يجب توافر عنصرين رئيسين في هذه المرحلة لضمان الحصول على النتائج المرجوة، وهما الهيكل التنسيقي ويقصد به الهيكل الإداري الذي سيقوم بتطبيق الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية، والعنصر الآخر هو آلية الإشراف والرقابة على تنفيذ هذه الخطة. كما أن من الجدير بالذكر أن دور الشمول المالي في التخفيف من حدة الفقر، والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي يتطلب قيادة واضحة للجهود، ومسؤولية جادة من قبل صانعي القرار، وعليه فإن آلية التطبيق في الاستراتيجية صممت استناداً إلى الدروس والتجارب الدولية في هذا السياق. مع ذلك فقد تضافرت الجهود لضمان تماشي هذه الآلية مع معطيات البيئة المحلية الفلسطينية.

ولضمان تنفيذ فعال وكفء للأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي فإنه سيتم إدارة ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية وفقاً للهيكلية التالية:

1. اللجنة الوطنية للشمول المالي، وستكون بقيادة مشتركة بين هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد وبمشاركة الجهات الرئيسة ذات العلاقة، ويتم تشكيلها بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء، ويحدد مهام ونطاق عملها واختصاصاتها.

2. لجنة فنية: تدعم اللجنة الوطنية، وتقدم التوجيهات اللازمة لعملية التنفيذ، وسيتم تحديد الشروط المرجعية وحوكمة هذه اللجنة من قبل اللجنة الوطنية للشمول المالي.

3. مجموعات عمل متخصصة: ومن الممكن أن تكون دائمة أو مؤقتة، وتعمل هذه المجموعات على تقديم الدعم للجنة الفنية في مجال تخصصها، على أن تحدد اللجنة الفنية إجراءات عمل ومهام هذه المجموعات، ومن الممكن إعادة تعيين فرق العمل التي تم تشكيلها في مرحلة بناء الاستراتيجية في حال كانت تتوافق والمهام المطلوبة.

4. سكرتاريا الشمول المالي: سيتم تعيين موقعها ومهامها من قبل اللجنة الوطنية، وتعمل السكرتاريا على دعم الهيكل الموضح أعلاه للقيام بوظائفهم بكفاءة وفعالية، كما ستقدم السكرتاريا الدعم اللوجستي لهم لتسهيل تنفيذ المهام المطلوبة منهم.

إن خطة العمل التنفيذية المرفقة في هذه الاستراتيجية هي نتاج مأسسة وتأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة، ونتيجة وضع هذه الجهود ضمن خطة وطنية واضحة المعالم ومحكمة وفقاً للمبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من قبل مجموعة العشرين (G20) والبنك الدولي والتحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI)، وكذلك المبادئ الرئيسة لإنشاء استراتيجية وطنية للتثقيف المالي المعتمدة من قبل مؤسسة (OECD).

توضح الخطة الأنشطة والجهات المسؤولة والمشاركة في تنفيذها والإطار الزمني المحدد للنشاط، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) المرتبطة بتنفيذه، وتم ربط كل نشاط بالهدف الفرعي والهدف الاستراتيجي الذي انبثق عنه. وبناء على طبيعة هذه الأنشطة، التي بتحقيقها يتم تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، فإن هناك مستويين لتنفيذ النشاط: مستوى المسؤولية المباشرة عن التنفيذ، ومستوى المشاركة بالتنفيذ.

إن إنشاء لجنة وطنية ولجنة فنية وسكرتاريا للشمول المالي هو الخيار الأكثر نجاعة لتنفيذ وتطبيق الخطة التنفيذية، حيث تقوم اللجنة الوطنية بمتابعة تنفيذ الأنشطة الخاصة بالخطة من خلال اللجنة الفنية، كما تعمل سكرتاريا الشمول المالي على متابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية تطبيق الاستراتيجية من خلال آليات محددة لقياس مؤشرات الأداء المحددة في الخطة.

أما الشكل القانوني للهيكل التنسيقي للاستراتيجية (Coordination Structure)، وبعد الحصول على مباركة ودعم الحكومة للاستراتيجية، فإنه سيتم اصدار التعليمات (التشريعات) المناسبة لإنشاء كل من الهيكل التنسيقي واللجان الوطنية والفنية وسكرتاريا الشمول المالي.

سابعاً: للحصول على نسخة الكترونية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطتها التنفيذية، يرجى زيارة المواقع التالية:

موقع الشمول المالي في فلسطين	موقع سلطة النقد	موقع هيئة سوق رأس المال
www.financialinclusion.ps (قيد الإنشاء)	www.pma.ps	www.pcma.ps

the World Bank, and the Alliance for Financial Inclusion (AFI). In addition, the main principles of creating a national strategy on financial education adopted by the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) were taken into account in drawing the Action Plan.

This Action Plan spells out the activities, the parties responsible for and participating in its implementation, the timeframe allocated for each activity in addition to the Key Performance Indicators (KPIs) that would be used to monitor its implementation. Each activity is linked to a strategic goal and its sub-goals based on the nature of the activities. There are two levels for implementing the activities: the level of direct responsibility for implementation and the level of participating in the implementation.

The creation of a tiered structure consisting of a National Committee, a Technical Committee and a Financial Inclusion Secretariat simultaneously is the most effective option for implementing the Action Plan. The National Committee will monitor and follow up the implementation of the plan's activities through the technical committee. The Financial Inclusion Secretariat will also work on monitoring, measuring performance and accomplishment of the process of implementing the strategy using a set of performance indicators identified in the plan.

As for the legal form of the strategy's coordination structure, after the strategy obtained the blessings and endorsement of the government, the proper instructions (regulations) will be issued to create the coordination structure and technical committees as well as the financial inclusion secretariat.

7.The National Financial Inclusion Strategy (NFIS) and its Action Plan are available on:

Financial Inclusion website www.financialinclusion.ps (Under construction)	PMA website www.pma.ps	PCMA website www.pcma.ps

6. Implementing mechanism for the national strategy

Building a national strategy for financial inclusion has been a joint process. The governmental, non-governmental and civil society stakeholders participated in this process.

The formulation of the strategy took into account implementation issues. It is recognized that two elements are critical to ensure the desired outcomes of the strategy: the coordination structure, meaning the administrative structure which will carry out the action plan of the strategy; and the mechanism of supervision and monitoring of implementation of the Action Plan. At the heart of the implementation structure is the explicit recognition that ensuring the role of financial inclusion in alleviating poverty, economic growth, and promoting financial stability requires a clear leadership from the top-level decision makers.

The implementing mechanism proposed in the strategy has been designed based on lessons and insights drawn from global experience. However, a concerted effort has also been made to ensure the implementation mechanism best fits with the local conditions.

In order to ensure smooth implementation of the strategy the policymakers will establish:

1- **A National Committee,** which will be jointly chaired by PCMA and PMA, the main related parties will participate in the membership of this committee. The committee shall be formed by a Council of Ministers resolution; the resolution will also set the terms of reference of this committee.

2- **A Technical Committee** to support the national committee and to provide operational guidance for the implementation will be established. The terms of reference and the governance structure of the technical committee will be determined by the national committee.

3- Need based **Thematic Working Groups or Taskforces** will be established to support the technical committee. The decision on, and the scope of the working groups will be determined by the technical committee. If the existing working groups are deemed adequate to carry out this task they can be incorporated into this structure.

4- **A Financial Inclusion Secretariat** will be set up. Its location will be decided by the National Committee. The Secretariat will support all the structures referred to above to carry out their tasks efficiently and effectively. The proposed Secretariat will also provide logistical support for the other structures mentioned above.

The Action Plan attached to this strategy is the outcome of institutionalizing and framing all the efforts that need to be taken by the different parties, and the result of putting these efforts into a clear comprehensive national plan according to the main principles of financial inclusion adopted by G20,

For the purpose of evaluation, the Technical Committee will rely on a comprehensive mid-term survey on financial inclusion that would focus on access, usage and quality dimensions of financial inclusion. Based on this survey, financial inclusion indicators will be prepared to assess the extent to which the NFIS has had an impact. The results of the mid-term evaluation report will be submitted to the National Committee for guidance and will be used to determine whether major changes are needed in any component of the NFIS. Another aspect of the M&E framework is the community-based monitoring. Selected communities will be encouraged through a carefully designed communication policy to engage in monitoring of specific and relevant components of the strategy. Such communities will include economic media, women's organizations, university students and youth organizations and association of banks and MFIS. Selected champions of women's financial inclusion will be invited to submit written comments on the gender issues of implementation and suggest constructive measures to address those issues. These comments will be posted on the websites of both PMA and PCMA for reference by the public. To facilitate the community-based monitoring, the communication policy will use simplicity, clarity and transparency as its fundamental pillars.

At the end of the implementation period of the NFIS, an evaluation will be carried out to assess the overall impact of the NFIS and to determine the extent to which it had achieved the overarching goal and key objectives specified in the strategy.

In line with the communication policy, simplicity, clarity and transparency will also be major features of the M&E framework. After annual monitoring report is approved by the National Committee a summary of the annual report prepared by the Technical Committee will be released for the media and included in the websites of both PMA and PCMA. The annual reports will also be submitted to the Boards of Directors of both PMA and PCMA for review and discussions. Each annual report will be presented and opened for media attention at an annual media event that would be jointly organized by the PMA and PCMA.

At the end of the implementation period of the NFIS, an evaluation will be carried out to assess the overall impact of the NFIS and to determine the extent to which it had achieved the overarching goal and key objectives specified in the strategy.

4. Strengthen the role of information and communication technology to expand the access to and usage of formal financial services

This objective has two sub-objectives.

4.1 Enhance the technical and legal infrastructure for digital financial services

4.2 Build a comprehensive database to promote financial inclusion

5. Monitoring and Evaluation Framework

The Technical Committee will be responsible for monitoring and evaluation (M&E) of implementation of the NFIS. The National Committee will provide needed directions and guidance to the Technical Committee for this task. The monitoring will focus on whether implementation is on track while evaluation will focus on the extent to which the actions have generated the expected impact on the relevant variables.

The task of monitoring will be decentralized to manage it effectively and efficiently. Accordingly, each principal agency responsible for carrying out key actions spelled out in the Action Plan will establish its own monitoring system and allocate necessary resources for the task. These institutions will be required to submit quarterly reports to the Technical Committee and bring to its attention major issues faced in the implementation.

The monitoring systems of each agency will be framed in line with the Action Plan in the strategy. Accordingly, the highest priority in monitoring will be given to the high priority actions identified in the Action Plan to ensure that they are carried out effectively and a timely manner. However, this does not mean that other activities will not be monitored.

In addition to monitoring by each implementing agency, the Technical Committee will field an annual monitoring mission consisting of members of key implementing agencies. Based on the findings of these missions and the monitoring reports submitted by the implementing agencies, the Technical Committee will prepare and submit an annual monitoring report to the National Committee for its information and guidance.

This annual report will be structured according to the main objectives of the NFIS. Financial inclusion indicators endorsed by AFI and G20 that cover access, usage and quality dimensions will be used for the monitoring and evaluation purposes. When necessary, the technical committee can report or refer to the national committee with any urgent matter on a shorter frequency. A specific chapter in the annual monitoring report will be prepared on women's financial inclusion and how strategic measures related to increasing their level of financial inclusion and reducing the gender gap in formal finance are being implemented.

Strategic Objectives and Measures

The NFIS aims to achieve multiple objectives.

1. Increase the level of financial capability in targeted segments of the population.The sub-objectives related to this are:

1.1 Improve financial capability among students in schools, universities and community colleges.

1.2 Promote financial capability among women, youth and unemployed people.

1.3 Increase financial capability among MSMEs with special emphasis on women operated MSMEs.

1.4 Improve people's trust in the financial service providers and in formal financial services in both banking and non-banking sectors.

1.5 Build the financial capability among the economic media.

2. Increase access to and usage of formal financial products and services by targeted segments that acutely suffer from a low level of financial inclusion.

The sub-objectives related to this include the following:

2.1 Make demand-driven financial products and services available in the unserved rural areas of north and south of West Bank and of the Gaza Strip

2.2 Increase access to and usage of financial services by targeted segments of the society.

2.3 Promote usage of services provided by the formal financial sector

2.4 Increase access to and usage of formal financial services by MSMEs including those operated by women

2.5 Improve legal infrastructure for financial inclusion

2.6 Improve the supply and quality of Sharia-compliant financial products and services in the market

3. Strengthen and protect the right of consumers of financial products and services The sub-objectives related to this are:

3.1 Promote a more conducive legal and judicial environment for financial consumer protection

3.2 Improvement of the capabilities of financial consumer protection associations

3.3 Promote transparency and disclosure of financial consumers' rights and obligations

3.4 Strengthen complaint management systems for financial consumers and increase awareness about these systems among people

3.5 Promote the knowledge about rights and obligations associated with use of financial services among the unserved and underserved people

• Lack of Palestine National Authority (PNA) control over the clearance revenues [30], which eventually lead to financial instability and restrictions on supply of certain products and services.

• Volatility of external financial aid.

4. Overarching Goal and Strategic Objectives and Measures

The overarching goal and strategic objectives of the national strategy were determined based on a thorough analysis of the landscape of financial inclusion and an exercise to identify binding constraints on accelerating the level of financial inclusion in quantitative and qualitative terms. The constraints identified through the diagnostic study that was underpinned by the comprehensive demand and supply-side surveys were further analyzed through a series of brainstorming sessions by the technical group and working group members. The strategic measures were formulated through a consultative and collaborative process to address the identified key constraints in a systematic and effective manner.

Overarching Goal

The overarching goal of the National Financial Inclusion Strategy (NFIS) is to increase financial inclusion from the current level of 36.4% of adults to at least 50 % of adults by the end of 2025.

The purpose of formulating a NFIS is to harmonize and lead the numerous currently uncoordinated or inadequately coordinated efforts to improve financial inclusion in a more systematic manner and to focus on addressing most binding constraints on advancing financial inclusion. This makes it essential to carefully select areas of focus based on a high quality diagnostic and in close consultation with the relevant key stakeholders. Recognizing the vital role that women's financial inclusion could play to ensure the achievement of this overarching goal, increasing the level of financial inclusion among adult women is a main area of focus in this strategy.

The NFIS is in harmony with and complementary to the existing national strategies developed for achieving socio-economic development and poverty reduction.[31]

---

[30] Clearance revenues are those collected by Israel on behalf of the Palestine Authority. The main components of clearance revenue are customs duties, VAT and petroleum excise.

[31] This strategy is in line with major country strategies mainly Palestinian Public Finance Management Strategy and the Strategy of Sectorial Economic Development.

2.4 Products and services provided by the financial sector

Another significant constraint on financial inclusion is the mismatch between the supply of and demand for financial products and services. As referred to in an earlier section, the survey data revealed clearly that a large proportion of adults including women do not use financial products and services for religious reasons. According to this reasoning, the real constraint is the lack of suitable products and services.

Another related factor is the shortage of financial products targeting specific groups such as low income less educated women, small farmers and entrepreneurs (micro enterprise).

2.5 Financial infrastructure

A number of measures have been taken to improve financial infrastructure in recent years. However, the agenda is unfinished and the gaps that remain constraint financial inclusion. These include:

- Insufficient legal framework that limits foreclosures and debt recovery; and
- Insufficiency of credit guarantee schemes to expand the supply of credit to SMEs.

3. External constraints

The main external constraint is the Israeli occupation of the West Bank and siege on the Gaza Strip. As a result of the occupation:

- The risk of providing financial services has substantially increased in certain geographic areas such as Gaza Strip and Area C. The Area C which makes up about 60% of the West Bank remains under Israeli military control.
- Limitations exist on movement of cash. In particular, Gaza Strip suffers from the non-availability of a smooth cash flow necessary for managing its banking operations.
- Financial services providers find it difficult to reach certain segments of the population and geographical areas.

Measures to improve deposit insurance, issuing the financial leasing law, movable assets law and the Presidential Decree on licensing and supervision of specialized credit institutions are some examples.[27] Despite these efforts, inadequacies remain in the legal and regulatory environment. These include the following:

- Lengthy, inefficient and costly judicial procedures and the lack of technical understanding of financial sector issues within the judicial system.
- The absence of a functioning Palestinian Legislative Council.

2.2 Informal financial sector

The survey showed that 20.8% of adults have obtained loans and 57.2% of those with outstanding loans have obtained them from the informal sector,[28] whereas only 42.8% of those with loans used banks or MFIs for their loans. According to some analysts, the greater preference for informal sources reflect the convenience with which those sources can be accessed and the relatively low prices prevailing in some segments of the informal markets. This suggests the relative attractiveness of informal markets could be a constraint to financial inclusion.

2.3 Non-financial technological infrastructure

Lack of technological infrastructure limits the use of technology in access to and usage of and provision of financial products and services. The technological constraints include:

- The non-existence of retail payment methods, which are low-cost E-payment tools that enables users to conveniently access financial products and services. [29]
- The non-existence of E-government and access to data (open data) causes delays in accessing financial services.
- Limited availability of landlines and internet services in rural areas.
- The lack of a conducive environment for engagement of telecommunication and mobile companies in providing micro payment services.

---

[27] Palestine Deposit Insurance Corporation (PDIC) issued in accordance with a Presidential Decree Law issued in May 2013. The PDIC protects bank deposits at licensed institutions subject to a ceiling of USD10,000.

[28] Through family, friends and other informal sources and channels

[29] Such methods allow the users to execute payments from different places, and it includes (Point of Sale, E-Payment, Mobile Banking, Mobile Payments). PMA has launched an Electronic National Switch in 2015 this system enable payments/withdrawals via such devises as ATMs and POSs. Through the Switch all ATMs and POSs will be linked to a unified data base. The operation of the Switch is expected to expand the distribution of POSs, boost the use of prepaid cards and provide needed liquidity. The Electronic Switch will promote financial inclusion by giving all social segments access to banking services in particular in outlying and remote regions where bank branch presence is minimal.

1.2 Religious beliefs

Evidence indicates that religious reasons significantly affect the access to and usage of financial products and services. According to the survey, 31% of adults, a very high percentage, abstain from taking loans for religious reasons, 13.9% of adults do not have a bank account because of their religious beliefs and 11.7% do not have an insurance policy for the same reason. Taken as a whole, these data suggest that lack of suitable products and services is a major reason for the low level of financial inclusion.

1.3 Poverty and unemployment

Both poverty and unemployment are considered among the most important constraints on access to and usage of financial products and services and to participate in the formal financial system. Evidence suggests that both access to and usage levels are lowest among the poorest and unemployed people. Unemployment rate reached 26.9% in 2016 and poverty has reached 25.8% in 2011. In some geographical areas both unemployment and poverty rates are much higher than what is indicated by the above averages. For example, the rate of unemployment in the Gaza Strip is estimated at 41%. Other related constraints are the high cost of products, income inequality, and the cumbersome procedures for accessing the products and services. inequality, and the cumbersome procedures for accessing the products and services. The affordability is obviously low among the poor and unemployed and this problem is aggravated by the high cost of receiving financial products and services. For example, 37% of adults who do not have a health insurance policy reported that high cost of private insurance is the main reason for not having an insurance policy and 29.8% reported that they do not have an insurance policy because of lack of a regular income. 60% of the adults reported that they do not have a bank account because of their low level of income. The survey data generally indicate a significant mismatch between the supply of products and services and the demand for the low income people.

2. Supply-side constraints

Supply-side constraints also play a major role in limiting financial inclusion. Such constraints include inadequate legal and regulatory framework, high transaction costs of providing services to certain areas and population segments.

2.1 The legal and regulatory environment.

Policymakers have made an effort to improve the legal and regulatory framework for financial inclusion in recent years.

The main supply-side constraints include high transaction costs of providing the products and services and inadequate legal framework within which the financial institutions are compelled to operate. The demand-side constraints restrict the capacity of individuals and firms to access available products and services. These include socio-economic and cultural factors and religious beliefs, extremely low levels of financial literacy, and the lack of awareness on financial consumer rights.

The external constraints are those beyond the control of the authorities concerned with financial inclusion in Palestine. The dominant external constraint is the Israeli occupation and the restrictions imposed by the Israeli authorities on the free movement of Palestine people and trade. Rigidly enforced AML-CFT requirements are also part of the external constraints.

1. Demand-side constraints

Demand side constraints are those constraints that prevent people from access to and use of available financial products and services. The comprehensive study of financial inclusion showed that a large proportion of adults are still unable or unwilling to use financial products and services for a variety of reasons. The demand-side constraints are:

1.1 Lack of financial capability [25]

Lack of financial awareness, knowledge and skills limits the capacity of a vast majority of adults to identify their financial needs and make prudent financial decisions that best fit the circumstances of their life. The survey on financial inclusion shows that 59% of adults have weak or very weak level of financial literacy. The financial literacy level among women is particularly low. According to the survey, 68.8% of adult females have weak or very weak level of financial literacy against 49% of adult males.[26] Lack of financial capability is reflected negatively on adults' behavior towards financial products and services in general, which creates a constraint on effective access to and usage of financial products and services.

The survey also showed that 37% of adults have reported that they knew about the financial products and services from friends and relatives; only 16.6% relied on the information available at the branch of the financial institution.

---

[25] Financial capability is the internal capacity to act in one's best financial interest, given socioeconomic and environmental conditions. It encompasses the knowledge (literacy), attitudes, skills, and behavior of consumers with respect to understanding, selecting and using financial services, and the ability to access financial services that fit their needs.

[26] Adults' financial literacy was measured on five levels based on a set of questions that reflect their financial knowledge as follows: very good, good, medium, weak, and very weak)

The percentage of having a bank account among adult residents of refugee camps is 3.6% less than adult residents of rural areas and around 4.2% less than the adult residents of urban areas. It is worth highlighting the extremely low usage of insurance services in the Gaza Strip and the refugee camps.

Although the comprehensive study covered financial inclusion issues relating to individuals only, there are many issues of access to and usage of finance for SMEs. According to the PMA, SMEs account for 95% of the total existing firms and contribute to about 16.4%[23] of GDP.[24] However,a vast majority of SMEs suffer from poor access to formal finance. As of June 2016, the number of outstanding loans from banks and MFIs to SMEs were only 44,000, and these loans accounted for 17% of the total credit portfolio of these institutions. Compared with the high level of contribution of SMEs to GDP, the flow of credit to SMEs is highly inadequate and this is a significant constraint to their growth. Banks serve only a very small proportion of SMEs. A majority of the SMEs with an outstanding loan is served by MFIs. Because MFIs' loans are generally small in size, it may be safely assumed that those SMEs having access to MFI loans are also underserved. This gap is a result of banks' stringent lending conditions. For example, banks' collateral to loan ratio for SME loans are very high and this reduces the effective demand for bank loans from SMEs. PMA has taken measures to address financial infrastructure issues relating to SME lending. The public credit registry in Palestine is considered one of the most effective ones in the region. The authorities have also established an electronic registry of movable assets with a view to facilitating SME lending. The banking sector has responded positively, but a large gap in lending to SMEs remains.

The main problems in the landscape of financial inclusion include extremely limited access to and use of formal credit by SMEs and the wide gap in access to and use of finance of women. Wide gaps also remain in the access to and usage of financial products and services between the West Bank and the Gaza Strip. As revealed in the study, financial capability is a formidable cross cutting bottleneck that has severely limited financial inclusion. The issue of financial capability will be discussed in detail in Chapter 3.

3. Constraints on financial inclusion

There are internal and external constraints for financial inclusion in Palestine. The internal constraints include supply-side and demand-side constraints that affect both access to and/or usage of financial products and services and the quality of financial products and services in the market.

[23] PCPS, 2016

[24] PMA. Annual Report 2013. p.65

The absence of a mobile financial service system put tremendous strain on other channels to deliver financial products and services and put in particular women into a disproportionately disadvantaged position in the formal financial market.

Gender disaggregated data on the supply of formal financial products and services are scanty. However, it is widely recognized that supply to females is far behind that to males except in the case of microfinance loans. For example, only 39.1% of the total outstanding loan volume of microfinance institutions (MFIs) were accounted for by females in 2015[22]. The availability of gender-wise data on lending by these institutions suggests there is a concern about the gender dimensions of finance.

In the non-banking financial sector, the access to insurance products and services remains very low. A total of 10 insurance companies operate with a network of 111 branches and representative offices, 215 agents and insurance producers. The number of branches or offices for insurance products and services for every 100,000 adults was only 4.5. There is a wide gap in density of access points between the West Bank and the Gaza strip as far as insurance services are concerned. In the West Bank the average of branches and offices of insurance companies is 6.6 for every 100,000 adults as compared to 0.8 in the Gaza Strip. In 2015, total insurance premiums amounted to only USD165 million. Car insurance accounted for 57% of this, health insurance accounted for 18%, and workers' compensation insurance for 8%. The data indicates significant room for inclusive insurance.

With regards to the non-banking financial services, the percentage of adults owning an insurance policy is the highest. It was found that around 8.6% of adults have an insurance policy, followed by 2% of adults who have pension service, 1% stock trading services, 0.5% Takaful and bond trading with a percentage of 0.2%. The percentage of adults using mortgage loans, financial leasing, and Ijarah Muntahia Bittamleek did not exceed 0.1%.

The usage of non-banking financial services was higher among males. It was found that 11.6% of males have an insurance policy against only 5.5% of females and 3.5% of males have a pension against only 0.9% of the females. These percentages on pension however reflect the fact that all public sector employees are entitled to a pension. There is a wide gap in the usage of financial products and services between the West Bank and Gaza Strip and between genders. The war in the summer of 2014 in the Gaza Strip widened this gap. The percentage of adults having a bank account in the West Bank is 1.6 times higher than that of adults in the Gaza Strip. However, for bank loans, the percentage of adults with a loan was 1.3% higher in the Gaza Strip than that of the West Bank.

[22] Annual report 2015, PMA.

Although there have been some improvements in the financial service access points over the past few years, they continue to remain low. The number of banking branches reached 11 per 100,000 adults, 4.5 branches for every 100 km² and 22.2 ATM for every 100,000 adults at the end of 2015.

Table 1: The geographical spread of financial access points (as of end of 2015)

The Area	Number of Adults (above 18)	Area (km2)	Number of branches and offices		Number of branches per 100,000 adults		Number of branches and offices/100 km2		Number of ATM	Number of insurance company agents	Number of ATMs per 100,000 adults	Number of insurance company agents per 100,000 adults	Number of insurance company agents/100 km2
			Banks	Insurance companies	Banks	Insurance	Banks	Insurance					
Palestine	2,469,045	6,020.0	272.0	111	11.0	4.5	4.5	1.8	548	215	22.2	8.7	3.6
West Bank	1,575,295	5,655.0	221	104	42	6.6	12	1.8	479	210	91	13.3	3.7
North of the West Bank	645,145	2,206.0	88.0	51	13.6	7.9	4.0	2.3	171	69	26.5	10.7	3.1
Middle of the West Bank	522,276	1,793.0	75.0	26	14.4	5.0	4.2	1.5	186	84	35.6	16.1	4.7
South of the West Bank	407,875	1,656.0	58.0	27	14.2	6.6	3.5	1.6	116	57	28.4	14.0	3.4
Gaza strip	893,750	365.0	51.0	7	5.7	0.8	14.0	1.9	73	5	8.4	0.6	1.4

Source:

- PMA and PCMA
- Financial Inclusion study in Palestine, 2016.

The financial inclusion study referred to earlier estimated the percentage of adults having a current account at 22.7%, the bank checks users at 7.8%, and saving account owners at 9.2%. The same study estimated the percentage of adults with an outstanding bank loan at 5.1%, bank deposit owners at 1.1%, credit cards owners at 4.4% and adults who received funding in the form of Murabaha or Mudarabah at about 0.5%. The percentage of adults with an outstanding loan from MFI is estimated at 2.9%, suggesting the relatively minor role being played by the MFIs in the financial landscape.

Another major characteristic of the financial landscape is the glaring gender gap in financial inclusion. The national survey data revealed that only 15.4% of adult females have a bank account against 42.1% of the adult males, thus the gender gap is alarmingly high at 26.7%. The gender gap of ownership and usage of financial institution accounts in favor of male adults applies to all other banking products as well. However, in the case of outstanding loans from MFIs the gender gap was minimal: 2.8% of the adult males and 3% of the adult females had outstanding loans from MFIs. This is due to the credit policy of MFIs that emphasizes targeting women.

The absence of service providers that supply mobile banking services based on mobile phones is another major feature of the landscape. The reason behind this is simply the non-existence of any mobile financial services provider in the market.This has been one of the reasons for the low level of financial inclusion in the country.

In order to assess the state of financial inclusion, a comprehensive study was carried out in 2016 based on demand and supply side survey data[20] . Findings of the study revealed that financial inclusion was low at 36.4% for the total adult population, which is equivalent to 898,732 financially included adults.[21] Thus a vast majority remain financially excluded.

Figure 1: Financial inclusion Strands among adults.

Owning a bank account is considered the first step towards financial inclusion, as banking services is one of the main pathways to the formal financial sector. This is particularly true for Palestine given that there is no mobile financial services operated by a mobile network operator or banks.Generally, opening a current or savings account is often the starting point for participating in the formal financial system.

Figure 2: Financial inclusion composition among adults.

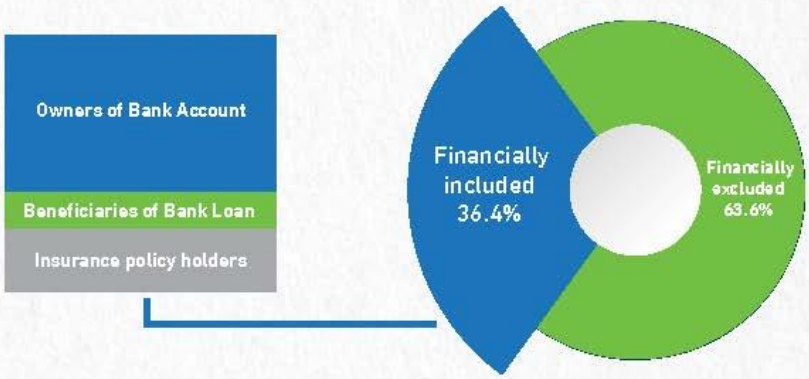

[20] "The Study of Financial inclusion in Palestine ", 2016. The data for this study was gathered through surveys on the demand and supply sides; the demand- side data collected based on region/adult demographic survey (18 years and above) in order to obtain accurate data on the access to and usage of financial products and services. The supply-side data (banking and non-banking financial products and service providers) were collected through a survey, which provided a second source of valuable information and data for the study. The supply-side survey was aimed at gathering information on the evolution of the internal environment of banking and non-banking financial products and service providers.

[21] Owners of current accounts in banks, borrowers from banks, and insurance policy holders were considered when calculating the level of financial inclusion.

And another 28 countries were at various stages of developing a NFIS. These 28 included four countries from the Middle East and North Africa region. The organized efforts to advance financial inclusion at national levels had produced encouraging results. Global Findex data showed that between 2011 and 2014, some 700 million new accounts had been opened across the globe. According to the World Bank, over 200 million of the new accounts have resulted from national strategy implementation. The World Bank also points out that those countries with national strategies have done much better in increasing financial inclusion than those without national strategies.

It is in this context that the PMA and PCMA have taken this initiative to develop a NFIS in line with international best practices including the G20 Principles for Innovative Financial Inclusion and good practices emphasized by AFI including in particular the Denarau Action Plan.

2. Landscape of Financial Inclusion

Palestine established a formal financial system 22 years ago, after the singing of Oslo Accords in 1993 and the Paris Protocol in 1994. The formal financial sector consists of banks, microfinance institutions (MFIs), moneychangers, insurance, securities, mortgage finance, and financial leasing companies. The Palestine Monetary Authority (PMA) was established in 1994 to oversee and regulate the banking system. The PMA is also responsible for regulating MFIs and moneychangers. The Palestine Capital Market Authority (PCMA) was established in 2004 as a part of the formal financial system to oversee and regulate the insurance, securities, mortgage finance and financial leasing sectors.

The legal framework for the operations of PMA is provided by the PMA law issued in 1997, while that for the PCMA is provided by the PCMA law issued in 2004. The legal framework for the financial system has been further developed since then.[16,17]

The total Palestinian population worldwide is roughly 12.37 million[18] , 4.8 millions of whom reside in the West Bank and the Gaza Strip (2.9 million in the West Bank and 1.9 million in the Gaza Strip), the rest are in diaspora. The adults (18 years of age or older) living in Palestine constitute 51.3%, while this ratio for the West Bank is 53.4% and for the Gaza Strip 47.5%.[19]

Despite a number of measures and procedures undertaken by governmental agencies, regulatory bodies and other stakeholders to increase financial inclusion in Palestine, high levels of financial exclusion persist.

---

[16] Palestine Capital Market Authority law number (13) of 2004.

[17] Palestine Monetary Authority law number (2) of 1997.

[18] The number of Palestinians around the world according to the estimations of the Palestinian Central Bureau of Statistics, 2015.

[19] The Palestinian Central Bureau of Statistics, 2016.

These additions have provided further guidance and incentives for the members in their work towards comprehensive strategies for financial inclusion. The DAP in particular strongly recommended AFI members to "consider and implement best practices for women's financial inclusion and gender considerations within national financial inclusion strategies" and collaborate with other key stakeholders, including government agencies, development partners and civil society to create, among other things an "enabling and supportive environment to accelerate women's financial inclusion." [13]

AFI has not been alone in its efforts to advance financial inclusion. The number of other organizations such as the World Bank and G20 also joined the bandwagon of financial inclusion and further strengthened its importance at global and national levels. The G20 began to discuss financial inclusion as an agenda item first in 2009 at its Pittsburgh Summit. Thereafter G20 launched a Financial Inclusion Expert Group (FIEG) and released the Principles for Innovative Financial Inclusion developed by the Access Through Innovation Sub-Group of the FIEG. The Principles were endorsed at the Toronto Summit in May 2010. Moving forward and elevating its importance further, G20 recognized financial inclusion as one of the main pillars of the global development agenda and endorsed a Financial Inclusion Action Plan at the Seoul Summit in November 2010[14]. At the same Summit, G20 also established a Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI)[15] which continues to make a significant contribution to promote financial inclusion in a sustainable manner. In 2016, G20 endorsed and released the High-level Principles for Digital Financial Inclusion, underscoring the critical importance of developing sustainable and efficient digital financial services to accelerate financial inclusion across the globe.

These very positive global developments suggests the urgent need to advance financial inclusion and ensure that unserved and underserved people as well as firms are given adequate opportunities to participate in the formal financial system on a continuing basis. They also suggest that countries have to organize themselves and develop sound strategies to achieve desired results. More importantly, all global stakeholders agree and emphasize that financial inclusion is a means to an end; not an end in itself. The global data confirm the shared recognition of the value proposition of NFIS. According to latest data from the AFI, 29 countries had NFIS at the end of August 2016. Of these, 11 were in the Asia and Pacific region, eight in the Sub-Saharan Africa, three in Europe and Central Asia and seven in Latin America and the Caribbean region.

---

[13] AFI. 2016. DENARAU ACTION PLAN: The AFI Network Commitment to Gender and Women's financial Inclusion. Kuala Lumpur, Malaysia.

[14] In November 2014, G20 leaders accepted an updated version of the Action Plan.

[15] GPFI is an inclusive platform for all G20 countries, interested non-G20 countries and relevant stakeholders to carry forward work on financial inclusion, including implementation of the G20 Financial Inclusion Action Plan, endorsed at the G20 Summit in Seoul in 2010. GPFI has established a number of working groups to implement its work program on a systematic basis.

A watershed in the growing global interest on financial inclusion was the establishment in September 2008 of the Alliance for Financial Inclusion (AFI), the first global knowledge sharing member-based network of financial sector regulators and policymakers designed exclusively for advancement of financial inclusion through better policies and approaches. Funded by the Bill and Melinda Gates Foundation and managed by the German International Corporation, AFI began to grow rapidly into a truly global organization of developing and emerging countries after its first Global Policy Forum held in Nairobi, Kenya in September 2009[11]. With the growth of AFI and its worldwide policy programs, many developing and emerging countries gained membership of AFI and accorded high priority to improving financial inclusion in the respective countries. AFI became an independent global institution in January 2016 and showed its robustness as a member-based institution. At the end of March 2016, AFI membership covered 117 institutions from 93 countries[12] . PMA became a principal member of AFI in 2010.

AFI has made a tremendous contribution to promote sustainable financial inclusion across the globe. The Maya Declaration of AFI is an innovative instrument introduced by AFI members at the Global Policy Forum of 2011 held in Riviera Maya, Mexico. The Maya Declaration is universally accepted as the "first global set of specific, measurable commitments made by policy makers from developing and emerging countries to unlock the economic and social potential of the poor through greater financial inclusion." Recognizing its value for the country,PMA made its commitments under the Maya Declaration at the Global Policy Forum held in Cape Town, South Africa in September 2012. One of the commitments was to formulate a national strategy for financial inclusion in cooperation with other stakeholders. The Maya Declaration was further expanded by the AFI membership through Sasana Accord in 2013 and Maputo Accord in 2015. At the Global Policy Forum 2016 held in Nadi, Fiji, the AFI members strengthen their determination and affirmed their commitment to close the gender gap in financial inclusion with the endorsement of Denarau Action Plan (DAP): The AFI Network Commitment to Gender and Women's Financial Inclusion.

[11] Since then AFI has held a Global Policy Forum every year. The most recent GPF was held in September 2016 in Fiji.

[12] The 2015 Annual Report (p.3) of AFI describes the organizations as "a member-owned network with a vision of making financial services more accessible to the world's unbanked. To make this vision a reality, AFI has adopted a unique cooperative approach and bottom-up model that allows AFI members to set their own agenda and harness the power of peer learning and peer pressure to develop practical and tested policy reforms that enhance financial inclusion."

Financial Inclusion: Global Perspectives

In recent years financial inclusion has gained a great deal of traction as an important development pillar. This process began with the work carried out by the United Nations. The importance of access to financial services was recognized by the world leaders in the outcome document adopted at the 2005 World Summit at the United Nations. In 2006, based on a year-long international consultative process on inclusive finance, the United Nations released the publication, Building Inclusive Financial Sectors for Development, to provide a reference point for policy makers to collectively discuss strategies, share best practices and improve processes with respect to inclusive finance. The book offered a vision of what inclusive finance could be and suggested that individual countries need to design their own national strategies for financial inclusion. Continuing its emphasis, the UN established the UN Advisors Group on Inclusive Financial Sectors in 2006 to advise the UN system and member states on global issues relating to inclusive finance. In 2009, UN-Secretary General also appointed her Royal Highness Princess Maxima as his Special Advocate for Inclusive Finance for Development. The Sustainable Development Goals adopted by the UN in 2015 also highlight the importance of financial inclusion to achieve a number of the goals.

A multitude of factors seem to have reinforced the continuing interest in financial inclusion over time. One factor is the increased recognition that a financial system that serves only a minority of a country's population represents a fundamental flaw and cannot be accepted as development oriented. Following this line of thinking, the global development community has concluded that building inclusive financial systems that serve a majority should be made a central goal of every developing and emerging countries. Second, factor is the greater availability of research and data on the extent of financial exclusion and its adverse impact on inclusive growth and development. The World Bank's studies on access to finance (A2F) in India, Brazil, Nepal, Bangladesh, Pakistan and Indonesia, for example, shed light on many negative effects of widespread financial exclusion of people and MSMEs. The findings of these studies were further reinforced by financial inclusion surveys carried out in a number of Sub-Saharan African countries. In the meantime, the World Bank in 2008 published an authoritative and influential book, Finance for All?[10] The book reviewed and synthesized a large body of research and concluded that financial inclusion is central not only to stability but also to growth, poverty reduction, and more equitable distribution of resources and capacities. The book also included a basis for sound policy advice in the area of financial access.

[10] Asli, Demirguc-Kunt et al. 2008. Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access. World Bank.

Policymakers have recognized the transformative power of financial inclusion for some time and have been active in promoting financial inclusion through a range of measures. Such measures include the introduction of a basic banking account campaign in 2012, financial awareness campaigns that included both banking and non-banking sectors, in addition to efforts to promote financial access for SMEs. Another important measure is the improvements in the regulatory and supervisory framework for microfinance. A number of measures were also introduced to improve the financial infrastructure, particularly the credit information system. However, there has been no overall framework to ensure that these measures are well-designed and implemented in a coordinated manner. Moreover, these measures have often been introduced based on inadequate diagnostics of the underlying factors for the low level of financial inclusion.

It is in the above context that the NFIS assumes an important place within the development policy. The overall rationale for the NFIS stems from a combination of two major factors: unacceptably low use level of formal financial products and services by a majority of the people and enterprises, and the need to fully harness the transformative power of financial inclusion to address the high level of poverty and unemployment, the low rate of economic growth and the high degree of socio-economic inequalities in a systematic manner [7] [8] Policymakers also agree that the potential contribution of financial inclusion to the improvement of financial stability also justifies the need for formulating the NFIS[9].

Vision and Definition

The vision of the NFIS is to achieve **"a developed financial sector that fully meets the financial needs of all segments of the Palestinian society to improve their welfare"**.

For the purpose of the NFIS, financial inclusion is defined as **"Enhancing access to, and use of, financial products and services by all segments of the society via formal channels, while meeting their needs in a timely and affordable manner, protecting their rights and promoting their financial knowledge to enable them to make well-informed financial decisions."**

This definition encompasses access, use and quality dimensions of financial inclusion while assigning a central importance to financial consumer protection, which is critically important in the local context to ensure sustainability and quality of financial inclusion.

---

[7] As noted in the World Bank's Global Financial Development Report 2014, "new evidence demonstrates that financial inclusion can significantly reduce poverty and boost shared prosperity, but underscores that efforts to foster inclusion must be well designed." (World Bank. 2015. p.xi).

[8] As clearly pointed out in the Annual Report 2013 of PMA (p.79).

[9] Morgan, P., and V. Pontines. 2014. Financial Stability and Financial Inclusion. ADBI Working Paper 488. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Also, African Development Bank. 2013. Financial Inclusion in Africa, Chapter 9: The Trade-off Between Financial Inclusion and Financial Stability.

Rationale

Palestine's economy operates under severe external constraints. Israel-imposed economic and social restrictions continue to constrain sustainable and inclusive economic growth. The limitations imposed by Israel on physical movement of people and other resources such as water and capital have a profound adverse impact on economic growth. However, internal factors also contribute to poor economic growth, high incidence of poverty and unemployment and reduced prospects for equitable growth and development. In 2016, for example, the unemployment rate in Palestine reached 26.9% while poverty rate was as high as 25.8% in 2011. These averages mask regional disparities. For example, the unemployment rate in the Gaza strip was estimated to reach 41.7%.[3]

Relatively low access to and use of financial products and services figure prominently among the internal factors that depress inclusive economic growth and development and lead to high rates of poverty, unemployment and inequity. A substantial proportion of adults that includes a large number of women, remain excluded from the formal financial system while many with access to the formal financial system are underserved. For example, while 60 percent of adults in the territory have bank accounts, only 10% of the adults use credit products[4] due to a range of factors including poor financial awareness and literacy, limited supply of appropriate financial products and services and their high cost. Only 8.6% of adults have an insurance policy.[5] Data indicates that women suffer disproportionately from financial exclusion. A low level of trust in the formal financial service providers and lack of financial awareness and literacy among a large proportion of adults further aggravate the problems.

Financial exclusion is not confined to individuals. Micro, small and medium enterprises (MSMEs) also suffer severely from financial exclusion. A majority of MSMEs, as a result, are compelled to rely on self-finance[6] or informal sources to meet their requirements. However, neither self-finance nor informal sources enable them to fully harness their growth potential; hence their overall contribution to economic growth and employment generation remains limited. A high unemployment rate in general and among youth reflects this to a large extent.

---

[3] According to Palestinian Central Bureau for Statistics (PCBS)

[4] According to PMA data, 2013

[5] "The Study of Financial inclusion in Palestine", 2016.

[6] Self-finance has serious disadvantages as a method of financing enterprises. A main disadvantage is that an enterprise's resources may not match those required to harness an investment opportunity within a reasonable time frame. As a result, an enterprise may not be able to take advantage of a high-productivity investment opportunity. The scale of the enterprise will have to be limited by the amount of self-finance. In general, self-finance limits specialization, adoption of better technology, growth in productivity, and thus inclusive economic growth and development.

1. Introduction

Financial inclusion has come to the forefront of the development policy and reform agenda in Palestine since recently. A number of reforms introduced in the financial sector with a view to increasing financial inclusion reflect this emphasis. Such measures have embraced financial awareness and education, improvements in financial infrastructure and the legal and regulatory framework, financial consumer protection as well as the reform of the microfinance sector. Palestine represented by Palestine Monetary Authority (PMA) became a member of the Alliance for Financial Inclusion (AFI) in 2010 recognizing the importance of advancing financial inclusion and the deriving benefits from global experience. PMA made a commitment under the Maya Declaration[1] to formulate a National Financial Inclusion Strategy (NFIS). Subsequent to the Maya Declaration, PMA signed an agreement for joint leadership with the Palestine Capital Markets Authority (PCMA) for the formulation of the proposed NFIS, which will cover the period 2018 - 2025, and created a National Steering Committee (NSC) to oversee the formulation of the strategy.[2] The NFIS presented in this document not only fulfils PMA's Maya commitment but also demonstrates the firm and increased determination of Palestine's financial sector policymakers and stakeholders to approach the issues of financial inclusion in a more systematic manner.

The policymakers' strong emphasis on financial inclusion reflects primarily two interrelated factors: increased understanding of the gravity of the financial exclusion problem in Palestine with greater availability of data, and greater recognition of the potentially transformative power of financial inclusion to address a number of pressing development needs of the majority of the people in Palestine. However, it is widely agreed that to realize the transformative power of financial inclusion, the level and the quality of financial inclusion must be substantially increased particularly among the low income people including women in particular and for the micro, small and medium enterprises (MSMEs).

[1] The Maya Declaration was launched at the 2011 AFI Global Policy Forum held at Riviera Maya, Mexico by the members of the AFI. Since its launching over 60 member institutions have made commitments.

[2] The Steering Committee was established in 2014 and chaired by the PMA and the PCMA. The membership includes the Palestine Banking Association, the Ministry of Education and Higher Education, the Banking Services Consumer Society, the Palestinian Network for Small and Microfinance "Sharakeh", the United Nations Relief and Works Agency, Palestine Exchange, The Palestine Union of Securities Trading Companies, the Palestinian Insurance Federation and Ministry of Social Development.

Acronyms

ABP: Association of Banks in Palestine

AFI: Alliance for Financial Inclusion

AML-CFT: Anti-Money Laundering and Countering Financing of Terrorism

DAP: Denarau Action Plan

FIEG: Financial Inclusion Experts Group

GPFI: The Global Partnership for Financial Inclusion

KYCC: Know Your Customer›s Customers

MASAV: Banks Clearing Center/ automated clearinghouse

MFI: Microfinance institution

MSME: Micro, small and medium enterprises

OECD: The Organization for Economic Cooperation and Development

PCMA: Palestine Capital Market Authority

PEX: Palestine Exchange

PIF: Palestinian Insurance Federation

PMA: Palestine Monetary Authority

Sharakeh: Palestinian Network for Small and Microfinance

SME: Small and medium enterprises

USSD: Unstructured Supplementary Service Data

Table of Contents

1. Introduction

2.Landscape of Financial Inclusion

3.Constraints on financial inclusion

4.Overarching Goal and Strategic Objectives and Measures

5. Monitoring and Evaluation Framework

6.Implementing mechanism for the National Strategy

7. Financial Inclusion Action Plan

الشـــمول المالـــي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

National Strategy for Financial Inclusion in Palestine

2025-2018

فهرس الملاحق

ملحق 1: الشمول المالي في فلسطين. 96

فهرس الجداول

جدول 1.1: متغيرات وأبعاد و مؤشرات قياس الدراسة الحالية..... 9

جدول 1.2: النمو في الموجودات والتسهيلات للقطاع المصرفي الفلسطيني..... 20

جدول 1.3: متغيرات نموذج الدراسة..... 65
جدول 1.4: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة. 70
جدول 2.4: نتائج اختبار العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والنمو الاقتصادي. 75
جدول 3.4: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة. 76
جدول 4.4: نتائج اختبار التكامل المشترك بمنهجية (جوهانسون). 77
جدول 5.4: نتائج تقدير نموذج الدراسة. 78
جدول 6.4: نتائج التحليل العاملي لمتغيرات الشمول المالي المستقلة..... 80
جدول 7.4: نتائج اختبار التكامل المشرتك بطريقة انجل وغرانجر..... 81
جدول 8.4: نتائج تقدير نموذج الدراسة للشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي..... 82

فهرس الأشكال

شكل 1.1: نموذج الدراسة. 8

شكل 1.2: واقع الشمول المالي في فلسطين..... 19
شكل 2.2: التوزيع النسبي للأفراد البالغين (18 سنة فما فوق) ممن ليس لديهم حساب بنكي حسب سبب الامتناع والمنطقة..... 19
شكل 3.2: أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين (2014–2018) بحسب تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2018..... 34
شكل 4.2: أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين (2014–2018) بحسب تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2018..... 35
شكل 5.2: قنوات التحكم الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني..... 36

شكل 1.4: الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع)..... 71
شكل 2.4: عدد حسابات المودعين خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع)..... 72
شكل 3.4: إجمالي قيمة الودائع للأفراد خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع). 72
شكل 4.4: إجمالي التسهيلات خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2018 للربع الرابع)..... 73
شكل 5.4: إجمالي عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الزمنية ما بين (2008 الربع الأول حتى 2019 للربع الأول)..... 74

فهرس المحتويات

إقرار .....أ
شكر وعرفان ..... ب
مصطلحات الدراسة: ..... ت
المختصرات (Abbreviation): ..... ث
الملخص: ..... ج
Abstract..... ح

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 مقدمة الدراسة 1
2.1 مشكلة الدراسة..... 2
3.1 أهمية الدراسة..... 4
1.3.1. الأهمية العلمية: 4
2.3.1. الأهمية التطبيقية: 4
4.1 المساهمة المعرفية 5
5.1 أهداف الدراسة..... 5
6.1 الفرضيات 6
7.1 حدود الدراسة..... 7
8.1 متغيرات الدراسة 7
9.1 هيكلية الدراسة..... 9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة..... 10

1.2 المبحث الأول/ الشمول المالي..... 10
1.1.2. مقدمة: 10
2.1.2. ماهيّة الشمول المالي: 11
3.1.2. أهمية الشمول المالي: 13
4.1.2. أهداف الشمول المالي: 13
5.1.2. أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي: 14

6.1.2. المؤشرات اللازم توافرها لنجاح تطبيق استراتيجية الشمول المالي: 15
7.1.2. تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بشأن حساب الشمول المالي لسنة (2019): ... 16
8.1.2. واقع الشمول المالي في فلسطين: 19
9.1.2. خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين (2018–2025): 20
10.1.2. التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجية الشمول المالي بشكل عام:..... 23
11.1.2. إجراءات تعزيز الشمول المالي: 24
12.1.2. أبعاد الشمول المالي:..... 24
1.12.1.2. البُعد الأول/ النفاذ إلى الخدمات المالية:..... 25
2.12.1.2. البُعد الثاني/ استخدام الخدمات المالية:..... 25
3.12.1.2. البُعد الثالث/ جودة الخدمات المالية: 26
2.2 المبحث الثاني/ النمو الاقتصادي 27
1.2.2. مقدمة:..... 27
2.2.2. ماهيّة النمو الاقتصادي:..... 27
3.2.2. أهمية النمو الاقتصادي: 29
4.2.2. أنواع النمو الاقتصادي: 30
5.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي: 32
6.2.2. مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين: 33
7.2.2. واقع نمو وانكماش الاقتصاد الفلسطيني: 34
8.2.2. المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في فلسطين:..... 35
3.2 المبحث الثالث/ العلاقة بين المتغيرين "الشمول المالي" و"النمو الاقتصادي" 37
1.3.2. مقدمة:..... 37
2.3.2. النفاذ للخدمات المالية والنمو الاقتصادي: 40
3.3.2. استخدام الخدمات المالية والنمو الاقتصادي: 40
4.3.2. جودة الخدمات المالية والنمو الاقتصادي:..... 40
4.2 المبحث الرابع/ الدراسات السابقة والتعقيب عليها 42
1.4.2. مقدمة:..... 42
2.4.2. المحور الأول/ الدراسات التي تناولت المتغير المستقل "الشمول المالي":..... 43
1.2.4.2. الدراسات المحلية:..... 43
2.2.4.2. الدراسات العربية:..... 44
3.2.4.2. الدراسات الأجنبية:..... 46

3.4.2. المحور الثاني/ الدراسات التي تناولت المتغير التابع "النمو الاقتصادي": 47
1.3.4.2. الدراسات المحلية: 47
2.3.4.2. الدراسات العربية: 49
3.3.4.2. الدراسات الأجنبية: 51
4.4.2. المحور الثالث/ الدراسات التي ربطت بين المتغيرين "الشمول المالي" و"النمو الاقتصادي":53
1.4.4.2. الدراسات المحلية: 53
2.4.4.2. الدراسات العربية: 53
3.4.4.2. الدراسات الأجنبية: 54
5.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة: 59
6.4.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:..... 60
7.4.2. الفجوة البحثية: 62

الفصل الثالث: المنهجية والطرق القياسية المتبعة 64

1.3 المقدمة 64
2.3 تحديد متغيرات الدراسة 64
3.3 البناء الرياضي لنموذج الدراسة 65
4.3 مصادر البيانات المستخدمة في النموذج القياسي للدراسة..... 66
5.3 منهيجة التحليل والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 66

الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج 70

1.4 الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة..... 70
1.1.4. الناتج المحلي الإجمالي: 71
2.1.4. عدد حسابات المودعين: 71
3.1.4. إجمالي قيمة الودائع للأفراد: 72
4.1.4. إجمالي التسهيلات: 73
5.1.4. عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي: 73
2.4 نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة..... 74
3.4 التحليل القياسي لمنهجية التكامل المشترك..... 75
4.4 نتائج تقدير نموذج الدراسة 77

5.4 نتائج تقدير نموذج الدراسة بعد تكوين بنية عاملية تعبر عن متغيرات الشمول المالي المستقلة باستخدام التحليل العاملي وفقًا للترابطات الداخلية بين المتغيرات 80
1.5.4. نموذج مؤشر الشمول المالي على النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي:. 81
2.5.4. نتائج اختبار التكامل المشترك: 81
3.5.4. نتائج تقدير نموذج الدراسة: 82
6.4 فرضيات الدراسة 83

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات 87

1.5 مقدمة..... 87
2.5 الاستنتاجات..... 88
1.2.5. الاستنتاجات العامة: 88
2.2.5. نتائج التحليل القياسي:..... 89
3.5 التوصيات 90
1.3.5. توصيات خاصة بالحكومة الفلسطينية: 90
2.3.5. توصيات خاصة بسلطة النقد الفلسطينية:..... 90
4.5 عناوين لدراسات وبحوث مستقبلية مقترحة: 91
المصادر والمراجع..... 92
الملاحق 96
فهرس الجداول 145
فهرس الأشكال 146
فهرس المحتويات.....147